المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم الشرعية

العدد (206) الجزء (الأول) السنة (57) ربيع الأول 1445 هـ

الضرب على الرَّاوي والمروي عند الإمام أحمد

(دلالاته ومرادفاته)

Disregarding the Narrator and the Narrated Materials According to Imam Ahmed

(Its Significances and Synonyms)

إعداد :

د / خالد بن عبد المعين بن ثلاب الشريف

الأستاذ المساعد بقسم الكتاب والسُّنَّة بجامعة أم القرى بمكة المكرمة

Prepared by :

Dr. Khalid bin Abd al-Muʿeen bin Thalāb Al-Sharif

Assistant Professor in the Department of the Qurʿān and Sunnah at Umm Al-Qura University in Mecca

Email: kashareef@uqu.edu.sa

استلام البحث A Research Receiving		اعتماد البحث A Research Approving
2023/02/19		2023/06/08

نشر البحث
A Research publication
2023/09/30
DOI : 10.36046/2323-056-206-009

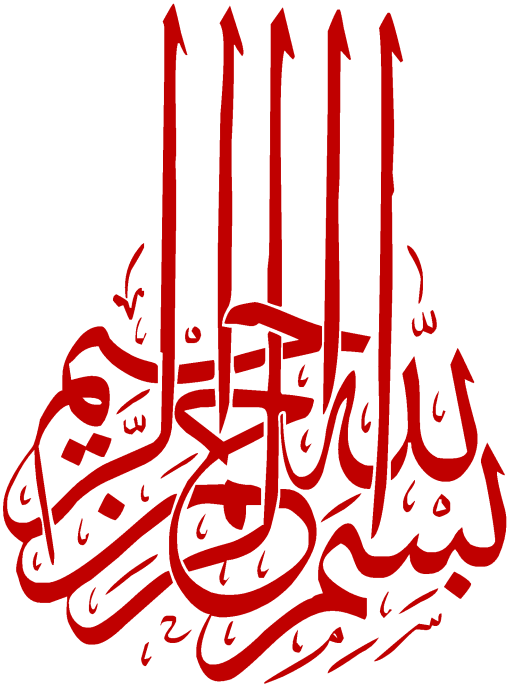
بسم الله الرحمن الرحيم

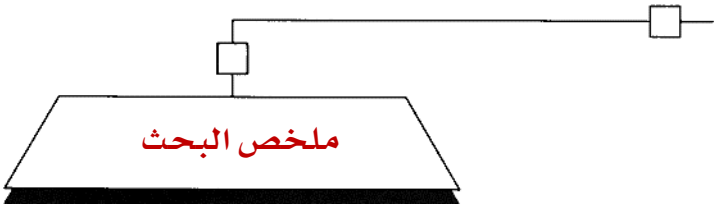

تناول البحث معنى الضرب على الراوي والمروي عند الإمام أحمد ودلالاته ومرادفاته.

كما تناول البحث الأحاديث والآثار التي ضرب عليها الإمام أحمد في المسند وخارجه.

وكذلك الرواة الذين أَمر بالضرب على حديثهم سواء أخرج لهم في المسند، أو لم يُخرج لهم. مع مقارنة الرواة المضروب عليهم بأقوال النقاد.

وخلصت الدراسة إلى أنَّ من أُطلق عليه الضرب ومرادفاته فهو شديد الضعف، وعلى الحديث المضروب بنكارته أو علته، أو أسباب أخرى.

وكذلك ذكرت الدراسة أسباب الضرب عند الإمام أحمد على الراوي والمروي سواء في المسند أو خارجه.

الكلمات المفتاحية: (الضرب – الراوي – المروي – المسند – تمزيق – تخريق).

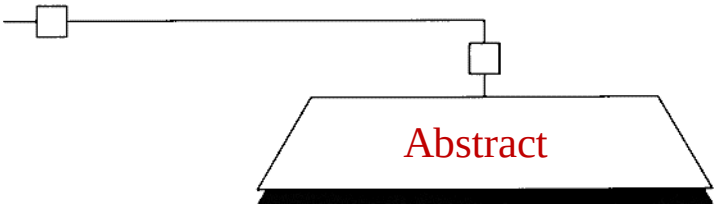

The current research discussed the meaning of opinions disregarding according to Imam Ahmad ،its connotations and synonyms. Its Significances and Synonyms .

The research also discussed the hadiths and the inheritances that were disregarded in and out of Al- Musnad .

Also ،the narrators who were determined to disregarded in their hadiths either were or weren't mentioned in Al-Musnad and comparison between the disregarded narrators with the critics' opinions .

The study concluded that whoever is disregarded in opinion and its synonyms is very weak ،and discussion reasoning of its deny or justification .

The study also mentioned the reasons for disregarding of the narrator and the narrated either in or outside Al- Musnad .

Key words: (Disregarding - Al-Musnad - Abandoned - Tearing - Breaching - Ripping).

المقدِّمة

الحَمْدُ لله الذي أنَارَ وجوهَ الحَقائقِ، وأَظْهرَ بالبراهِينِ والحُجَجِ مَا غَابَ عن البَشَرِ من الدَّقَائق، أحَمدُه حَمْدَ مُعْترفٍ بالقُصُورِ عن أَداءِ ما يَجبُ مِنْه عليه، وأَشْكرُه شُكْرَ مُغْترفٍ من بُحورِ فَضْلِهِ مُنِيبًا بكُلِّيّتِي إليه، أَحمدُك رَبي وأَشْكُرُك، وأُثْني عَليك وأُمجِّدُك، وأَستغفِرُك لِمَا جَنَتْه يَدايَ. وأُصلِّي على سيد الحَامِدين، وخَيْر الشَّاكِرين، مَن حَقَّق الحَمدَ أجمعَه، سَيدِنَا محمَّدٍ نورِ الظُّلَم، وعلى آله الطَّيبينَ الطَّاهِرين، والصَّحْبِ أجمعين، والتَّابعين لهم بإحْسَان. وبعد: فلمَّا كان الاشتغالُ بالحديثِ أشرفَ العلومِ بعدَ كِتَابِ اللهِ، ومن علومِه الأصيلةِ (تراجم رجاله وعلله)، وهو مِنْ أَنْفَسِ عُلُومِها عِلْمًا، وأَمْيزهَا شَرَفا، وأَوّلُ مَحطِّ نظرِ النَّاقدِ إليها وقْعًا؛ إذ به يُميّز رُواةُ الحديثِ قوةً وضعفًا، وقبولًا وردًا، جَادَ الإمامُ الجَبَلُ أبو عبد الله أحمد بن حنبل فيه بِعلْمٍ وَافرٍ، وفَيضٍ وَاسع، فهو إمامُ فنِّه، وفارسُه الذي لا يُشقُ له غُبار، ومنه استَقى المتأخِرون علمَهم وبَنَو عليه. وقد بدا لِيَ البحثُ في مُعَالجةِ لفظةٍ من ألفاظ الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ ورضي عنه على الرواة وأحاديثهم وهي: «الضرب على الراوي والمروي ودلالاته» التي استخدمها مساهمةً ولو باليسير في إيضاح مَقْصُودِه. فاللهَ أسالُ أن يمدَنِي بعونه وتسديده، إنه جَوادٌ كريم.

❁ تَكمُنُ مُشْكلةُ البحث في التالي:

-معالجةُ مَعَاني الضَّرْب على الراوي والمروي عند الإمام أحمد.

-حَلُّ مُشْكلة الأحاديث التي ضَرَبَ أو أَمَر بالضَّرْب عليها.

-الأسبابُ التي أدّت إلى ضرب الإمام أحمد على الراوي والمروي.

❁ أَسئلةُ البحث:

سيتناول البحث الإجابةَ على الأسئلةِ التاليةِ:

-ما معاني الضَّرْب عند الإمام أحمد ودلالاتها ومرادفاتها ومرتبتها في الجرح والتعديل؟

-هل الأحاديث التي ضَرَبَ عليها الإمامُ أحمدُ أو أَمَرَ بالضَّرْبِ عليها أخرجها في مسنده؟ أو هل أُخْرِجَت في الصحيحين؟ وما سبب إخراجها؟

-هل وافق الإمامَ أحمد غيرُه من النقاد في دلالة الحكم؟

-ما الأسبابُ التي أدّت إلى ضرب الإمام أحمد على الراوي والمروي؟

❁ الدِّراسَاتُ السَّابقةُ:

وجدتُ منشورين على الشبكة العنكبوتية؛ ومن خلال البحث لم أجد من كَتَب عن هذا الموضوع كتابة بتوسع سوى ما ذكره: **صَاحب كتاب "شِفَاءُ العَليل بأَلفَاظِ وقَواعد الجَرْح والتَّعديل"**(١).

---

(١) انظر: مصطفى إسماعيل المأربي، "شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل"، (ط١، القاهرة: مكتبة ابن تيمية، ١٤١١هـ)، ٢٢٧؛ ومحمد بن خلف سلامة "لسان المحدثين"، (ط١، الكويت: دار أندلسية ١٤٤٤هـ)، ٤: ١١٤. وغيرها ممن جَمَع وكتَب في ألفاظ الجرح =

❁ مَنهجُ البَحثِ:

سرتُ في البَحثُ على المنْهج الاستقْرائي لألفاظِ الضَّرْبِ ومُرَادِفَاتِها؛ وذلكَ من خِلالِ (المسند)(١)، وسؤالات تلاميذ الإمام أحمد له، وكتب علله(٢)، والرُّواة الذين حَكى القول فيهم، بالإضافة للمنهج التحليلي للأحاديث التي ضُرب عليها ولتلك الألفاظ ومرادفاتها. وكذلك المنهجُ المقارن مع أقوالِ غيره من أئمة الجرحِ والتعديل في الرُّواة الذين أَمر بالضَّرْب عليهم.

❁ أهدافُ البَحثِ:

يَهدفُ إلى دراسة وتحليل معنى الضَّرْب عند الإمام أحمد ومرادفته ومرتبتها، وعلاقته بالأحاديث التي أمر بالضَّرْب عليها وأخرجها في مسنده، أو أُخرجَت في الصحيحين، وبيان درجة الأحاديث، وهل وافق الإمام أحمد غيره من النقاد، والأسبابُ التي أدّت إلى ضرب الإمام أحمد على الرواية والراوي؛ بالإضافة إلى الألفاظ المرادفة لمعنى الضَّرْب عنده.

=

والتعديل.

(١) الطبعة المعتمدة التي بتحقيق: شعيب الأرنؤوط، وعند الرجوع لغيرها أبين ذلك.

(٢) وكذلك خالد الرباط، وسيد عزت عيد وآخرون، "الجامع لعلوم الإمام أحمد"، (ط١، مصر: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، ١٤٣٠هـ)؛ و السيد أبو المعاطي النوري وأحمد عبدالرزاق عيد ومحمود محمد خليل، "موسوعة أقوال الإمام أحمد في رجال الحديث وعلله"، (ط ١، بيروت: عالم الكتب١٤١٧هـ). مع الرجوع إلى أصلها.

❁ خُطة البحث:

المقدمة.

مشكلة البحث.

أسئلته.

الدراسات السابقة.

منهج البحث.

أهداف البحث.

وقد قسمته على تمهيد، وستةِ مباحث، وخاتمة، ومَسْرِدٍ للمصادر والمراجع.

المبحث الأول:

وتحته مطلبان:

المطلب الأول: الرواة الثقات المضروب عليهم.

المطلب الثاني: الرواية المضروب عليها.

المبحث الثاني: الرواة المضروب عليهم وهم في مرتبة من يُحسّن أويُكتب حديثهم.

المبحث الثالث: الرواة المختلف فيهم.

المبحث الرابع: الرواة الضعفاء والمتروكون والكذابون.

المبحث الخامس: الرواة المجهولون

المبحث السادس: الرواة المتوقف في الحكم عليهم.

الخاتمة.

وفيها أهم النتائج. مَسْرِدُ المصَادر والمراجع.

الضَّرْب على الراوي والمروي عند الإمام أحمد ودلالاته

تمهيد (١)

معنى الضَّرْب على الرَّاوي عند المحدثين: تَرْكُ الرِّواية عمن أُمر بالضَّرْب عليه، أو ضُرِبَ عليه، أو تَرْكُ أحاديثه، أو الحديث الذي ضُرِبَ عَليه. ومن خلال بحثي عن هذه اللفظةِ لم أجد – فيما علمت –من نَصَّ أو أدرجهَا ضِمنَ مَراتبِ الجَرْحِ والتَّعْديل عدا مَا أدرجَه صَاحبُ كتاب "شِفَاءُ العَليل بأَلْفَاظِ وقَواعد الجَرْح والتَّعديل"(٢)، فقد ذَكَر(الضرب) ضِمنَ أمثلةِ المرتبةِ الخَامِسَة مِنْ مَراتبِ الجَرْح(٣). وعدم التَّنْصيصِ لا يَدُلُّ على إهمالها ضِمنَ مَراتبِ الجَرْح! إذْ كَم مِنْ لفظةٍ من ألفاظِ الجرح والتعديل لم يَنصَّ عليها من ذكر مراتبهما؛ لكنها تَنْدرجُ تحت مرتبتها جَرحًا وتَعديلًا. وهو عند متقدمي علماء

---

(١) آثرتُ عدم الترجمةِ لهذا العَلم الذي ذَاعَ صِيتُه إفرادَه بالحديث عنه، فقد صُنِّفت في مناقبه وفضائِله رَحِمَهُ اللَّهُ مصنفاتٍ عدّة، ولعل أقدمَها "سيرته" من تأليف ابنه أبي الفضل صالح، وأوسعها "مناقبه" من تأليف ابن الجوزي، وغيرها. صالح بن أحمد بن محمد بن حنبل، "سيرة الإمام أحمد بن حنبل". تحقيق: د. فؤاد عبد المنعم أحمد، (ط ٢، الإسكندرية: دار الدعوة، ١٤٠٤هـ)؛ وعبد الرحمن بن علي ابن الجوزي، "مناقب الإمام أحمد". تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، (ط ٢، القاهرة: دار هجر١٤٠٩هـ)، ٢٥٢؛ ومحمد بن الحسين الفراء. "طبقات الحنابلة". تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، (ط ١، الرياض: الأمانة العامة للاحتفال بمرور مائة عام على تأسيس المملكة ١٤٢٠هـ). ١: ٤٢

(٢) المأربي، " شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل". ص٢٢٧، محمد بن خلف سلامة "لسان المحدثين"، (ط ١، دار أندلسية: الكويت ١٤٤٤هـ) ٤: ١١٤.

(٣) وهي إحدى مراتب عدم الاحتجاج. وهذا فهم البخاري من القول بترك أحمد للراوي المضروب عليه. ابن عساكر، "تاريخ دمشق"، ٤٧: ٢٠٦

الجرح والتعديل وصفٌ تدل عليه اللغة والسياق، وبالمقارنة يُعرف المراد منه [(١)].

المبحث الأوَّل:

وتحته مطلبان:

المطلب الأوَّل: الرواة الثقات المضروب عليهم

١-ع سَعيدُ بنُ سُلَيْمَانَ الضَّبِّيُّ (ت٢٢٥هـ)[(٢)]. قال أبو زرعة: "كَانَ أَحمدَ بنُ حَنبل لا يَرىٰ الكِتَابَةَ عَن سَعيدِ بن سُلَيمانَ، وَرَأيتُ في كِتَابِه مَضْروبًا عَليه"[(٣)]. وَسببُ الضَّرْب عليه وعَدم الكِتَابَة عنه: إجَابَةُ سَعيدٍ في المِحْنَة؛ وَلذَا قَالَ الذَّهَبي: " وَأَمَّا أَحْمَدُ بنُ حَنْبَلٍ: فَكَانَ يَغُضُّ مِنْهُ، وَلاَ يَرَىٰ الكِتَابَةَ عَنْهُ؛ لِكَوْنِهِ أَجَابَ فِي المِحْنَةِ تَقِيَّةً، ..."[(٤)].

---

(١) محمد بن حبان الدارمي، " المجروحين من المحدثين" تحقيق: حمدي السلفي. (ط ١، دار الصميعي: الرياض ١٤٢٠هـ). ١/٤٣٩.

(٢) المزي، "تهذيب " ١٠: ٤٨٣.

(٣) أبو زرعة، "الضعفاء" ٢: ٥٤٦.

(٤) الذهبي، "السير"، ١٠: ٤٨٢ وينظر: عبد الله بن فوزان الفوزان "المحنة وأثرها في منهج الإمام أحمد النقدي"، (ط١، الرياض: دار ابن الجوزي، ١٤٣١هـ)، ٨٠. وهذا ما فهمه من ذكر إجابته في المحنة من قول سعدويه (نفسِه) قيل له بعدما انصرف من المحنة: ما فعلتم؟! قال: "كَفَرْنا ورَجَعْنَا!". وقال أيضًا: "لما أُدخِلنا علىٰ إسحاق بن إبراهيم بدأوا بعلي بن الجعد فقال: ما تقول في القرآن؟ فقال: "القرآنُ كلامُ اللهِ". فقال إسحاق: يا شيخ إنَّنا كُنَّا نَراك بغير هذا!. قال علىٰ: "لا والذي لا إلهَ غيره مَا دِنْتُ واللهَ بغيرِ هذا. فقال: لتَقولنَّ أو لنَفْعلنَّ بك. قال: فَقَالَ وقُلْنا. وقال أيضًا: لما خَرجَ: " يَا غُلام قَرِّبِ الحِمَار، فإناَّ واللهِ قد كَفرنَا بَعدكَ! ". وهذا يَدلُّ علىٰ أنَّه مِن أهل السُّنَّة؛ لكنه أجابَ في الفتنة خوفًا من تسلط السلطة كما في الخطيب، "تاريخ بغداد"، ١٠: ١١٩، ٥: ٥٧٥؛ ومحمد بن إسماعيل البخاري، "التاريخ الأوسط". تحقيق: د. تيسير =

ومع هذا فقد أَطْبَقَ عُلماءُ النَّقْدِ عَلى ثِقَتِه وعَدالَتِه وإتْقَانِه وصَلاحِه(١). وكَانَ الإمامُ يتَحَاشَى الكَلامَ فيه معَ إقرارِه بعَدالتِه وصَلاَحِه(٢). سُئل أحمد عن سَعيد بن سُليمَان تَرى الكِتَابَة عنه؟ فَقَالَ: اعْفِنِي عن المسألةِ عن هَؤلاءِ!، وذَلكَ في حَياةِ سَعيد، وذَلكَ بعْدَ المِحْنَةِ(٣). وكأنَّ الإمامَ أحمد لما وَجَدَ من الامتحَانِ في هذه المِسْألةِ تَشنِيعًا وتعْذيبًا ومهانةً اتَّخَذَ معَ مَنْ أَجَابَ المِجَانَبَةَ وتَرْكَ الرِّوايةِ والكِتَابةِ عنهم، ولم يعْذر من أجاب بدون عرض السيف والتعذيب، وهذا مُخَالفٌ لمِا عَليه عَملُ أَصحابِ الصَّحيحِ؛ فقد أَخرجَ الجَماعَةُ

=

بوحيمد ود. يحيى الثمالي، (ط، ١، الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٢٦هـ)، ٤: ٨٣٠.

(١) المزي، "تهذيب"، ١٠: ٤٨٦. ودافع ابن حجر عمن تكلم فيه بقوله: "هذا تليين مبهم لا يقبل، ولم يكثر عنه البخاري نعم، روى هو والباقون أيضًا عن رجل عنه، وجميع ما له في البخاري خمسة أحاديث ليس فيها شيء تفرد به". علي بن عمر الدار قطني، "سؤالات الحاكم". تحقيق: موفق بن عبد القادر، (ط ١، الرياض: مكتبة المعارف ١٤٠٤هـ)، رقم: ٣٣٢؛ وأحمد بن علي ابن حجر "هُدى الساري مقدمة فتح الباري لابن حجر". قام بإخراجه وتصحيح تجاربه: محب الدين الخطيب، أشرف، (ط ١، القاهرة: دار الريان للتراث، ١٤٠٧هـ)، ٤٠٥. ووجدت له إحدى عشرة رواية في "الجامع الصحيح" خمسٌ منها هو شيخُ البخاري فيها "سعدويه". رقم: ١٣٤٥ و٤٢٢٠ و٦٧٨٨ و٦٩٤٢ و٧٣٩١. ولعل عدَّ ابن حجر للأحاديث بخمس قصْده شيخه فيها. أما البقية فأرقامها: ١٧١ و٩٣٥ و٢٦٨٤ و٤٦٤٥ و٤٨٨٢ و٦٩٥٢، وأما "مسلمٌ" فعن رجلٍ عنه رقم: ١٦٨٠. ووثّقه الذهبي. الذهبي، "من تكلم فيه وهو موثوق أو صالح الحديث". تحقيق: عبد الله الرحيلي، (ط١، بدون بيانات النشر، ١٤٢٦هـ)، رقم: ١٣٠. ووثّقه أبو حاتم الرازي. ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل"، ٤: ٢٦.

(٢) النوري، "موسوعة أقوال الإمام أحمد". ٢: ٣٥.

(٣) الخطيب، "تاريخ بغداد" ١٠: ١١٩. يعني من أجاب في الفتنة من العلماء وأهل الثقة والحديث.

لسعيدٍ، بل روى عنه البخاري مباشرةً في الصَّحيحِ (١)، ومعَ هذا وذَاكَ فقد أُخرجَ له في (المسندِ) ثَلاَثة أحاديث، اثنان منها وجَادَتانِ(٢)، وثالثها من أَصلِ (المسندِ) عنه مباشرةً(٣).

٢–خ د عَليُّ بنُ الجَعْد الجَوهَرِيُّ. (ت٢٣٠هـ)(٤)، قال أبو زرعة: "كَانَ أَحمدَ بنُ حَنبل لا يَرى الكِتَابَةَ عَن عَليّ بنِ الجَعْد(٥)، وَرَأيتُ في كِتَابِه مَضْروبًا عَليه"(٦). وَسَبَبُ الضَّرْبِ على حَديثِ عليٍّ عَلى ثِقَتِه وإتْقَانِه وصَلاحِه(٧) عَدَا مَا جَاءَ عن الإمامِ

---

(١) أحمد بن محمد الكلاباذي "الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد" تحقيق: عبد الله الليثي. (ط ١، دار المعرفة – بيروت ١٤٠٧هـ) ١: ٢٨٦.

(٢) رقم ١٥٣٢٠و٢٦٩٧٤.

(٣) رقم ٢٦٩١١. وهذا مخالف لما ذكره الدكتور/ عامر صبري بأنَّ جميع الأحاديث مما وَجَدَه عبد الله بخطِّ أبيه!. انظر: صبري، "معجم شيوخ "، ١٩٠.

(٤) المزي، "تهذيب "، ٢٠: ٣٤١. وهو شيخ البخاري روى عنه في الصحيح (١٥) مرة، وشيخ أبي داود روى عنه (٣) مرات.

(٥) قد يُعلل هذا بعدم التحديث والكتابة عنه في المسند؛ مع أنه سمع وكتب عنه. قال خَلَف بن سالم: صرتُ أنا ويَحيَى بن مَعين، وأَحمد بن حَنبَل إلى علي بن الجَعد، فأخرج إلينا كُتبه، وألقاها بين أيدينا وذهب، فظننا أَنه يتخذ لنا طعامًا، فلم نجد في كتابه إلا خطأً واحدًا، فلما فرغنا من الطعام، قال: هاتوا، فحَدَّث بكل شيءٍ كتبناه حِفظًا". الخطيب، "تاريخ بغداد"، ١٣: ٢٨١. ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل"، ٦: ١٧٨.

(٦) أبو زرعة، "الضعفاء" ٢: ٥٤٦.

(٧) وهذا ما توافر عليه أهل الجرح والتعديل. تنظر الأقوال في: المزي، "تهذيب "، ٢٠: ٣٤١ ولواحقه.

أحمدَ ما نُقِمَ عليه مِن بِدْعَة (التَّجَهُمِ)(١)، وَتَحْدِيثِه بِمَثَالِبِ الصَّحَابَةِ(٢)؛ وَهذا الفعل منه هَجرًا لبِدْعَتِه وإِمَاتَةً لهَا، وهَذا مَذهَبَ أَحمدَ فِي التَّشَدُّدِ مَع أَهْل البِدعِ(٣) – لا سِيَّمَا – أَهَلَ التَّجَهُمِ الخَائضينَ فِي مَسْأَلَةِ القولِ بخلْقِ القرآن. (وقد توافرت أقوال نقاد الحديث ونقلته على توثيقه، ومن ضعفه فلأجل بدعته)(٤).

---

(١) قال أبو هاشم زياد بن أيوب: "كنت عند علي بن الجعد فسألوه عن القرآن، فقال: القرآن كلام الله، ومن قال مخلوق لم أعنفه. قال أبو هاشم: فذكرت ذلك لأبي عبد الله أحمد بن حنبل، فقال: ما بلغني عنه أشدُّ من هذا! ". الخطيب، "تاريخ بغداد"، ١٣: ٢٨١.

(٢) قال ابن الجوزي: " وَكَانَ أحمد قد نهى ابنه عبد الله أن يسمع من علي بن الجعد، وذلك أنه بلغه عنه أنه يتناول بعض الصحابة، وأنه قَالَ: من قَالَ إن القرآن مخلوق لم أُعَنِّفْه". عبد الرحمن بن علي الجوزي، "المنتظم في تاريخ الأمم والملوك". تحقيق: محمد عبد القادر عطا ومصطفى عطا، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ)، ١١: ١٦٠، وانظر: الفوزان "المحنة"، ٨٧.

(٣) قال ابن حجر: "كَانَ عبد الله بن أَحْمد لَا يكْتب الا عَن من أذن لَهُ أَبوهُ فِي الْكِتَابَة عَنهُ، وَكَانَ لَا يَأْذَن لَهُ أن يكْتب إلا عَن أهل السّنة حَتَّى كَانَ يمنعهُ أن يكْتب عَمن أجَاب فِي المحنة وَلذَلِك فَاتَهُ عَليّ بن الْجَعْد ونظراؤه من المسندين". أحمد بن علي ابن حجر، "تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة". تحقيق: إكرام الله إمداد الحق، (ط١، بيروت: دار البشائر الإسلامية، ١٤١٦هـ)، ١: ٢٥٩.

(٤) وهذا ما توافر عليه أهل "الجرح والتعديل. ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل"، ٣: ٨٧، وابن عدي، "الكامل"، ٨: ١٥٤. قلت: وقد أخرج له البخاري في جامعه وهو من مشيخته (١٥) موضعًا. أمَّا "مُسْلِمٌ" فوثَّقَه ولمْ يُخْرِجْ عنه. قال الذهبي: " وأعرض عنه مسلم لكونه قال: من قال القرآن مخلوق لم أعنفه". محمد بن أحمد الذهبي، "الكاشف" في معرفة من له رواية في الكتب الستة". تحقيق: محمد عوامة، (ط١،: جدة: دار القبلة، ١٤١٣هـ)، رقم: ٣٨٨٨. قلت: يعني أنه كان من الواقفة، وكان فيه تجهم يسير كما قال الذهبي. وبهذا يُعلم ما قاله الخليلي عنه في منتخب =

٣-خ د ت س فق الإمام علي ابن المديني. (ت٢٣٤هـ)(١)، قال العُقَيلي: "وقَرَأتُ على عبد الله بن أحمد كتاب "العلل" عن أبيه، فَرأيتُ فيه حِكَاياتٍ كَثيرة عن أبيه، عن عَليّ بن عَبدِ الله(٢)، ثُمَّ قَدَ ضَرَبَ على اسْمِه وَكَتَبَ فَوقَه: حَدَّثَنَا رَجُلٌ، ثُمَّ ضَرَبَ عَلى الحَديثِ كُلِّه، فَسَألتُ عَبدَ اللهِ، فَقَالَ: كَانَ أبي حَدَّثَنَا عنه، ثم أمسك عن اسمه، وكان يقول: حدثنا رجل، ثم ترك حديثه بعد ذاك"(٣). وسببُ الضَّرْبِ والإمساك عن التَّحْديث عنه مرجعه عند الإمام أحمد إلى:

أ-إجابةُ ابن المديني في المحنة إلى القول بخلق القرآن دون سابق تهديد(٤).

=

الإرشاد أنه مخرجٌ في الصحيحين! =غيرُ صحيح. الخليل بن عبد الله الخليلي، "منتخب الإرشاد للخليلي". تحقيق: د. محمد سعيد بن عمر إدريس، (ط١، الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٠٩هـ)، ١: ٢٤٤. وقد ورد عن رفيق الإمام أحمد (ابن معين) توثيقة والأخذ عنه والدفاع عنه، وكان شديد الميل إليه، كما قال ابن حبان. انظر: ابن معين، "موسوعة أقوال ابن معين"، ٣: ٤١٠.

(١) المزي، "تهذيب "، ٢١: ٥.

(٢) يعني بذلك ابن المديني.

(٣) العقيلي، "الضعفاء" ٤: ٢٥٨.

(٤) حنبل بن إسحاق الشيباني، "ذِكْرُ محنة أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني". تحقيق: أبي جنة الحنبلي، (ط١، الرياض: مركز الملك فيصل، ١٤٤٠هـ)، ٨٧، ولم يحدِّث عنه الإمام بعد المحنة شيئًا قال عبد الله: "ولم يحدِّث أبي عنه بعد المحنة بشيء". عقّب الذهبي على ذلك بقوله: "يريد عبد الله بهذا القول أن أباه لم يحمل عنه بعد المحنة شيئًا، وإلا فسماع عبد الله بن أحمد لسائر كتاب (المسند) من أبيه كان بعد المحنة بسنوات، في حدود سنة (سبع وثمان وعشرين ومائتين)، وما سمع عبد الله شيئًا من أبيه ولا من غيره إلا بعد المحنة، فإنه كان أيام المحنة صبيا مميزا، ما كان حَلَّهُ يسمع بعد - والله أعلم -". الذهبي، "السير"، ١١: ١٨١. وجاء ذكر ذلك في (المسند)

=

ب- جُنُحه إلى ابن أبي دؤاد وانتفاعُ الجهميّة منه في مناظرةِ وامتحان أهل السّنة(١). ومع هذا وذاك فهو شيخه وروى عنه في المسند (٦٣) رواية بالمكرر؛ لكن هذا مخصوص بروايته عنه قبل إجابة ابن المديني في المحنة(٢).

=

بقول عبد الله: " حَدَّثَنَاه أَبِي: عَن عَلِي قَبْل أَن يُمْتَحَن بِالْقُرْآن" قال عبد الله بن أحمد: " حَدَّثَنَاه أَبِي: عَن عَلِي قَبْل أَن يُمْتَحَن بِالْقُرْآن". وقال الإمام أحمد: " حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ قَبْلَ أَنْ يُمْتَحَنَ". "المسند"، ٣٩: ٤٤١، ٣٩: ٤٦٤؛ وأحمد بن علي ابن حجر، "إطراف المسْنِد المعتَلي بأطراف المسنَد الحنبلي". تحقيق: زهير الناصر، (ط١، بيروت: دار الكلم الطيب، ١٤١٤هـ)، رقم: ٢١٣٦ و٢٩٤٦. وبإبهامه بقول الإمام: "حدثنا بعض أصحابنا". أحمد ابن حنبل، "المسند"، ٣٩: ٤٦٤. قال ابن حجر: " تكلم فيه أحمد ومن تابعه لأجل ما تقدم من إجابته في المحنة، وقد اعتذر الرجل عن ذلك وتاب وأناب". أحمد بن علي ابن حجر، "تهذيب التهذيب". تحقيق: جماعة من المحققين، (ط١، دبي: جمعية دار البر، ١٤٤٢هـ)، ٩: ٤٧١.

(١) الخطيب، "تاريخ بغداد"، ١١: ٤٧٠؛ والذهبي "السير"، ١١: ٥٧. قال ابن رجب: "كان ابن المديني قد امتُحن في محنة خلق القرآن، فأجاب مُكرهًا، ثم إنه تقرب إلى ابن أبي دؤاد حيث استماله بدُنياه وصحِبه وعظّمه، فوقع بسبب ذلك في أمور صعبة حتى إنه كان يتكلم في طائفة من أعيان أهل الحديث ليُرضي بذلك ابن أبي دؤاد!، فهجره الإمام أحمد لذلك وعظمت الشناعة عليه حتى صار عند الناس كأنه مرتد!!، وترك أحمد الرواية عنه". عبد الرحمن بن أحمد الحنبلي، "شرح علل الترمذي". تحقيق: د. همام عبد الرحيم سعيد، (ط١، الأردن: مكتبة المنار، ١٤٠٧هـ)، ١: ٤٨٧. ولولا البحث العلمي لما ذكرت الإمام عليًا حيّة الوادي" رَحِمَهُ اللَّهُ ضمن من ضرب الإمام على حديثه لإمامته واستفاضة علمه وجلالة قدره. وينظر: الفوزان، " المحنة وأثرها"، ٩٠.

(٢) قال الذهبي: "وقد بدت منه هفوة ثم تاب منها، وهذا أبو عبد الله البخاري - وناهيك به! - قد شحن صحيحه بحديث علي بن المديني، وقال: ما استصغرت نفسي بين يدي أحد إلا بين يدي

=

المطلب الثاني: الرواية المضروب عليها

١- ع أسباط بن مُحَمَّد القرشي (ت٢٠٠هـ)(١). قال الإمام أحمد: حَدَّثَنَا أَسْبَاطٌ، حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ الشَّيْبَانِيُّ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "**إِذَا أَرْسَلْتَ الْكَلْبَ فَأَكَلَ مِنَ الصَّيْدِ فَلا تَأْكُلْ؛ فَإِنَّمَا أَمْسَكَ عَلَى نَفْسِهِ، وَإِذَا أَرْسَلْتَهُ فَقَتَلَ وَلَمْ يَأْكُلْ فَكُلْ، فَإِنَّمَا أَمْسَكَ عَلَى صَاحِبِهِ**". قال عبدُ الله: وكَانَ فِي كِتابِ أَبِي: عن إبراهيمَ، قال: سَمعتُ ابنَ عَباس، فَضَرَبَ عليه أَبِي، كَذَا قال

=

علي بن المديني، ولو تركت حديث علي وصاحبه محمد وشيخه عبد الرزاق وعثمان بن أبي شيبة وإبراهيم بن سعد وعفان وأبان العطار وإسرائيل وأزهر السمان وبهز بن أسد وثابت البناني وجرير بن عبد الحميد لغلقنا الباب، وانقطع الخطاب ولماتت الآثار، واستولت الزنادقة، ولخرج الدجال. أفما لك عقل يا عُقيلي، أتدرى فيمن تتكلم؟!. وإنما تبعناك في ذكر هذا النمط لنذب عنهم ولنزيف ما قيل فيهم، كأنك لا تدري أن كل واحد من هؤلاء أوثق منك بطبقات، بل وأوثق من ثقات كثيرين لم توردهم في كتابك، فهذا مما لا يرتاب فيه محدث، وأنا أشتهى أن تعرفني من هو الثقة الثبت الذي ما غلط ولا انفرد بما لا يتابع عليه ...". محمد بن أحمد الذهبي، "ميزان الاعتدال في نقد الرجال". تحقيق: علي محمد البجاوي، (ط١، بيروت: دار المعرفة، ١٣٨٢هـ)، ٣: ١٤٠.

(١) المزي، "تهذيب " ٢: ٣٥٤. روى له البخاري في موضعين ٤٥٧٩، ٦٩٤٨ ومسلم في أربعة مواضع ٥٩٦، ٩٣٦، ١٨٨٧، ٢٤٤٧، وهو من مشيخة الإمام أحمد في المسند، فقد أخرج عنه (٤٢) رواية. انظر: فهرس شيوخه في المسند ضمن طبعة دار الرسالة ٧٧/٥٠، عامر حسن صبري، "معجم شيوخ الإمام أحمد في المسند" (ط ١، دار البشائر الإسلامية: بيروت ١٤١٣هـ). ص١١٩. وفيه: (٤١) حديثًا. أحمد بن محمد بن حنبل، "المسند". تحقيق: شعيب الأرنؤوط، (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة ١٤٢١هـ).

أَسباطٌ(١). وسبب الضَّرْب: أنَّ إبراهيمَ النَّخَعِيَّ لم يَسمعْ أحدًا مِن الصَّحَابةِ كَمَا حَكَمَ بذلك النقاد كابنِ المَدِيني، وأبي حَاتِمٍ الرَّازيّ، والعِجْليّ، وغيرهم(٢). ووَقَعَ الوَهْمُ في روايةِ أَسباط بذكرِ سَمَاعِ إبراهيمَ من ابنِ عباس رضي الله عنهما؛ فَلذا أَنكرَ الإمامُ أحمد(٣) وغيره(٤) هذه الرِّوايةَ، فكأن الإمامَ يرى عدم صِحَةِ هذه الرِّوايةِ ليقِينِه بعَدمِ سِماعِ إبراهيمَ مِن أحدٍ من الصَّحَابَةِ فَضَرَبَ عليها. وأسباط هذا وإن وثقه النقاد إلا أنه: "ربما يهم في

---

(١) ابن حنبل، "المسند"، رقم: ٢٠٤٩. ومعنى قوله: "كذا قال أسباط " أن رواية أسباط مروية بالوهم هكذا. وهذا الحديث لم أجده يروى من هذا الطريق (نفسِه) سوى في المسند!.

(٢) ينظر: عبد الرحمن بن محمد ابن أبي حاتم، "المراسيل" تحقيق: شكر الله نعمة الله قوجاني، (ط١، مؤسسة الرسالة بيروت ١٣٩٧هـ) ص٨ وما بعدها، أحمد بن عبد الرحيم ابن العراقي "تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل" تحقيق: عبد الله نوارة (مكتبة الرشد – الرياض). رقم ١٩.

(٣) سأل أبو زرعة أحمد عن حديث أسباط، عن الشيباني، عن إبراهيم قال: سمعت ابن عباس. فقال: عن ابن عباس!؟ فقلت: إن أسباط هكذا يقول! فقال: قد علمت؛ ولكن إذا قلتُ: عن فقد خلصته، وخلصت نفسي، أو نحو هذا المعنى". عبيد الله بن عبد الكريم أبو زرعة الرازي، "الضعفاء" رسالة علمية: لسعدي بن مهدي الهاشمي، (ط١، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية١٤٠٢هـ/١٩٨٢م) ٢: ٧٦٨. ومعناه: أنه بمجرد ذكره لفظة "عن" التي لا تدل على السماع برئ من عهدة سماع إبراهيم من ابن عباس.

(٤) قال الدُّوري لابن معين: أَسبَاط يَروي عن الشَّيبَاني، عن حَمَّاد، عن إبرَاهيم، قال: سَمِعتُ ابن عَباس؟ فقال: هكذا كان يقول أَسبَاط!، وهو خطأٌ، وقد كان أَسبَاط يَروي حديثًا يخطىء فيه، كان يَروي عن الشَّيبَاني، عن بُكَير بن الأَخنَس، عن سَعيد بن المسَيَّب، قال: سَمِعتُ عُمَر بن الخَطَّاب، وهو أيضًا خطأٌ، لم يَسمع من عُمَر شيئًا". موسوعة أقوال ابن معين"، جمع وتحقيق: بشار عواد معروف وجهاد محمود خليل ومحمود محمد خليل، " موسوعة أقوال يحيى بن معين في الجرح والتعديل" وعلل الحديث"(ط١، بيروت: دار الغرب الإسلامي ١٤٣٠هـ)، ١: ٢٠٤.

الشيء"(١). وهذا مما وهِمَ فيه أسباط، وكان يُخطئ على سفيان الثوري(٢)، وقد ضعفه غير واحد(٣). وهذا الحديث يرويه عن ابن عباس (موقوفًا) كُلٌ من تلامذته المشهورين بالأخذ عنه ابن جبير(٤)، وطاووس(٥)، والشعبي(٦)، وجاء عن إبراهيم، عن ابن عباس موقوفًا – أيضًا –(٧) ولعل الراجح الوقف على ابن عباس، وقد جاء تفسيره للآية كما عند البخاري في الجامع الصحيح(٨). وأصل الحديث في الصحيح من حديث عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ رضي الله عنه(٩).

---

(١) كما قال العُقيلي، "الضعفاء" ١: ٣٤٩.

(٢) الخطيب، "تاريخ بغداد" ٧: ٥١٣.

(٣) كابن المبارك وابن سعد وابن معين.

(٤) عبد الله بن محمد ابن أبي شيبة، "المصنف ". حققه: محمد عوامة، (ط١، جدة: دار القبلة للثقافة الإسلامية ١٤٢٧هـ)، رقم: ١٩٩١٩، وأحمد بن عمرو البزار، "البحر الزخار بمسند البزار". تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، وعادل بن سعد وصبري عبد الخالق الشافعي، (ط١، المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم ٢٠٠٩م)، رقم: ٥٠٦٩، وقال عقبه: " وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن ابن عباس، عن النبي إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد...

(٥) عبد الرزاق بن همام الصنعاني، "المصنف". تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، (ط١، بيروت: المكتب الإسلامي: بيروت ١٣٩٠هـ)، رقم: ٨٥١٣و٨٥٢١.

(٦) ابن أبي شيبه، "المصنف "، رقم: ١٩٩١٨.

(٧) ابن أبي شيبه، "المصنف" برقم ١٩٩٢٢، لكنها من غير طريق أسباط.

(٨) محمد بن إسماعيل البخاري، " الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه". أشرف عليه: د. زهير الناصر، (ط١، دار المنهاج: جدة سنة ١٤٢٤هـ). رقم: ٥٤٧٣

(٩) البخاري، "الجامع الصحيح"، رقم: ٥٤٧٦؛ ومسلم رقم: ١٩٢٩ مسلم بن الحجاج القشيري، " المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله ﷺ".

=

٢- ع شعبة بن الحجاج الواسطي (ت١٦٠هـ) (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا زُرْعَةَ، يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: "**يَهْلِكُ أُمَّتِي هَذَا الْحَيُّ مِنْ قُرَيْشٍ**" قَالُوا: فَمَا تَأْمُرُنَا يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: "**لَوْ أَنَّ النَّاسَ اعْتَزَلُوهُمْ**". قَالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ أَحْمَدَ: وَقَالَ أَبِي فِي مَرَضِهِ الذي مَاتَ فِيهِ: "اضْرِبْ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ، فَإِنَّهُ خِلَافُ الْأَحَادِيثِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، يَعْنِي قَوْلَهُ: "**اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا وَاصْبِرُوا**"(٢). وَسَبَبُ الضَّرْبِ وَاضِحٌ مِنْ قولِ الإمام كونُه خَلافَ الأَحاديثِ الآمِرةِ بالصَّبرِ على الوُلاةِ(٣)، وكَأنَّ الإمامَ أحمد يَرى ضَعْفَ هذه الزِّيَادة (وهي الاعتزال)، وإن كانتْ في الصَّحيحين!(٤). قال ابن الجوزي: "قد أَمر أَحْمَدُ بن حَنْبَلَ بتَرْكِ هَذَا الحَدِيث، فَقَالَ الْخَلال: قَالَ عبد الله: قَالَ أبي فِي مَرضِه: اضْرِبْ على هَذَا الحَدِيث، فَإِنَّهُ خِلافُ الْأَحَادِيث. قَالَ الخَلاَّلُ: وَحَدَثنَا المَرُّوذِيّ قَالَ: بَلغَنِي أَنَّ أَبَا عبد الله قَالَ فِي مَرضِه: اضْربوا مِن حَدِيثي على حَدِيثِ أبي هُرَيْرَةَ: «**لَو أَنَّ النَّاسَ اعتزلُوهم**». قَالَ الْمَرُّوذِيّ: كُنْتُ أَسْمَعُهُ

=

تحقيق وترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي. (ط؟، القاهرة: تصوير دار الحديث، ١٤١٢هـ).

(١) المزي "تهذيب " ١٢: ٤٧٩..

(٢) أحمد بن محمد بن حنبل "المسند" رقم ٥٠٠٨.

(٣) وهذا معروف مشتهر عن الإمامِ أحمدَ. ينظر: عبد الله بن أحمد بن حنبل، "السنة" تحقيق: د. محمد بن سعيد بن سالم القحطاني (ط ١، دار ابن القيم – الدمام ١٤٠٦ هـ) ٢: ٦١٨.

(٤) البخاري، "الجامع الصحيح"(رقم ٣٦٠٤)، القشيري، "صحيح مسلم" رقم ٢٩١٧. قال أبو موسى المديني: " وهذا مع ثقة رجال إسناده حين شذ لفظه عن الأحاديث المشاهير أمر بالضرب عليه فقال: عليه ما قلناه وفيه نظائر له". أبو موسى المديني محمد عمر المدني "خصائص مسند الإمام أحمد" تحقيق: بدون، (ط١، الرياض: مكتبة التوبة، ١٤١٠هـ)، ١٨.

يَقُول: هُوَ حَدِيث رَدِيء يُحْتَج بِهِ فِي تَرْكِ الْجُمُعَةِ. قَالَ الْخَلال: وَكَذَلِكَ قَالَ أَحْمَدُ فِي حَدِيثِ ثَوْبَانَ، عَن النَّبِي ﷺ أَنه قَالَ: «**اسْتَقِيمُوا لقريش مَا استقاموا لكم، فَإِن لم يَستقيموا لكم فاحْمِلوا سُيُوفكُمْ على أَعْنَاقكُم فأبيدوا خَضْرَاءَهم**»، قَالَ أَحْمد بن حَنْبَل: الأَحَادِيثُ خِلافُ هَذَا، قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «**اسْمَعْ وأطِعْ**». قلت: فَهَذَا دَلِيلٌ على أَنَّ حَدِيثَ أبي هُرَيْرَة لم يَثْبُتْ عِنْدَ أَحْمَدَ وَإِنْ كَانَ قد أُخْرِجَ فِي «الصَّحِيحَيْنِ»!، فَيُحْمل على أَنَّه وَهْمٌ مِن الرُّوَاةِ. وَيحْتَمل أَن يَكونَ معنى قَوْلَه: «**لَو أَنَّ النَّاسَ اعتزلُوهم**» أَي تَرَكُوا الْإِنْكَارَ عَلَيْهِم ظَاهِرًا وصَبَرُوا على أَفعالِهم لِئَلاَّ تَقعَ فِتْنَةٌ، فَهَذَا تَأْوِيلٌ حَسَنٌ"(١)، وقد عَدَّه ابنُ حَجَرَ مِن غَرائبِ حديثِ شُعْبَةَ(٢).

---

(١) عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي، "كشف المشْكل من حديث الصحيحين" تحقيق: د. علي البواب. (ط١، دار الوطن: الرياض ١٤١٨هـ) ٣: ٤٧١. وقال أحمد شاكر قريبًا من هذا: "فقول أحمدَ لابنه في مرض موته – اضرب على هذا الحديث" – لعله كان احتياطا منه رَحِمَهُ اللَّهُ، خشيةَ أن يَظنَّ أن اعترَاهم يعني الخروجَ عليهم. وفي الخُروجِ فَسادٌ كبيرٌ، بما يتْبَعُه من تفريقِ الكَلمةِ، ومَا فيه مِن شَقِّ عَصَا الطَّاعَةِ؛ ولكنَّ الواقِعَ أنَّ المرادَّ بالاعتزالِ أنْ يَحتاطَ الإنسانُ لدينِه، فَلا يَدخلُ مَعهم مَداخلَ الفَسادِ، ويَربأُ بدينه من الفتن". أحمد بن محمد بن حنبل، "المسند". تحقيق: أحمد محمد شاكر (ط١، القاهرة: دار الحديث، ١٤١٦هـ)، ٨: ١١٨.

(٢) أحمد بن علي ابن حجر، "فتح الباري شرح صحيح البخاري". تحقيق: محب الدين الخطيب، (ط ١، القاهرة: دار الريان للتراث، ١٤٠٧هـ)، ٦: ٧١٢؛ وأحمد بن علي ابن حجر، "لذة العيش في طرق حديث الأئمة من قريش". تحقيق: محمد العجمي، (ط١، بيروت: دار البشائر الإسلامية، ١٤٣٥هـ)، ١١٢. ولم أجده فيما طُبع من كتب غرائب شعبة كـ"الإغراب" للنسائي، و"حديث شعبة" لأبي المظفر البزار.

٣- ع عبد الوهاب بن عَبد المجيد الثقفي (ت ١٩٤هـ)(١). قال الإمام أحمد: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ، عَنْ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرٍ "**أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَضَى بِالْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ**". قَالَ جَعْفَرٌ(٢): قَالَ أَبِي(٣): "وَقَضَى بِهِ عَلِيٌّ بِالْعِرَاقِ". قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ: "كَانَ أَبِي قَدْ ضَرَبَ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ، قَالَ: وَلَمْ يُوَافِقْ أَحَدٌ الثَّقَفِيَّ عَلَى جَابِرٍ، فَلَمْ أَزَلْ بِهِ حَتَّى قَرَأَهُ عَلَيَّ، وَكَتَبَ عَلَيْهِ صَحَّ"(٤). وهذا الحديث مما اختلف النقاد

---

(١) المزي، "تهذيب " ١٨: ٥٠٣. له في البخاري (٦٩) موضعًا، وفي مسلم(٩١) موضعًا.

(٢) هو الصادق.

(٣) الباقر.

(٤) ابن حنبل، "المسند"، رقم: ١٤٢٧٨. و"صح"تعني بقاء الضرب على ماهو عليه، وهذا خلافًا لما فهمه الشيخ الألباني حيث قال: " وقد كان رأى الإمام أحمد ترجيح المرسل ثم لا أدري ما الذي بدا له حتى صحح الموصول كما تقدم عن ابنه. ثم قال الشيخ الألباني: ثم استدركتُ فقلت: لعل عبد الله بن أحمد حين ذاكر أباه في هذا الحديث ذكّره بمتابعة بعض الثقات لعبد الوهاب الثقفي فوافقه على ذلك وصحح الوصل، مع أنه صحح الطريق المرسلة في تخريجه! ". محمد ناصر الدين الألباني، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، (ط٢، بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤٠٥هـ)، ٨: ٣٠٣. = والدليل على خلاف ماذكره التالي:

١-قول عبد الله: " لم أزل به" تعني أن الإمام لازال على قوله بالضرب لخطأ هذا الإسناد (الموصول).

٢-إلحاح عبد الله على قراءة الرواية دليل على إصرار الإمام على القول بخطأ الراوية المضروب عليها.

٣-أنَّ عبد الله أراد أن يستوثق من الضرب؛ ولذا سأل الإمام أحمد عنه فقرأه عليه.

٤-أنَّ الأصل في كلمة"صح"أنها تكتب على الكلام المضروب رواية ومعنى، أما لو كان الإمام تراجع عن الضرب لقاله عبد الله، ولكتب صحيح، وسيمر نظير ذلك قريبًا في رواية عمرو بن =

في حمل الوهم فيه، فحَكَمَ بعض عُلماءِ الحَديثِ على وَهْمِ (الثَّقَفيّ) بذكره جابرًا فيه منهم: الإمامُ مُسْلِمٌ: "وَهِمَ فيه عبد الوهَّاب، يعني حيثُ أَسنَدَه إلى جَابرٍ، وذَكَرَ روايتَه عن جَعفر، عن أبيه، عن جدّه عَليّ بن الحُسين"(١). وقال أبو حاتمٍ الرَّازيّ: "أَخطَأَ عبدُ الوهَّاب فِي هَذَا الحَديثِ؛ إِنَّمَا هُوَ: عَنْ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ النبيَّ ﷺ ... مُرسَلٌ"(٢). وحَكَمَ بصحةِ المرسَلِ على روايةِ الثَّقفي التِّرمِذيُّ(٣)، والطحاوي(٤)، .....

=

عبيد.

٥-كأن عبد الله أراد أن يستظهر الرواية المضروب عليها حتى يعرفها دون أن تمر عليه، ولا يعرف سبب ضرب أبيه عليها، والله أعلم.

(١) أحمد بن طاهر الداني، "الإيماء إلى أطراف أحاديث كتاب الموطأ". تحقيق: رضا أبو شامة، (ط١، الرياض: مكتبة المعارف، ١٤٢٤هـ)، ٤: ٥٦٨. ولم أجد رواية لعبد الوهاب، عن جعفر، عن أبيه، عن جده علي بن الحسين، ولعل المقصود أن مسلمًا ذكر بقية الروايات عن جعفر ومنها عن جَعفر، عن أبيه، عن جدّه عَليّ بن الحُسين! وهذه رواية منقطعة. قال البيهقي: "علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب جد جعفر بن محمد لم يدرك عليا". أحمد بن الحسين البيهقي، "السنن الكبير". تحقيق: عبد الله التركي، (ط١، القاهرة: مركز هجر، ١٤٣٢هـ)، رقم: ٢٠٦٩٠.

(٢) عبد الرحمن بن محمد ابن أبي حاتم، "علل الحديث" تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية سعد الحميد وخالد الجريسي محمد الدباسي، (ط١، الرياض: دار الصميعي، ١٤٢٧هـ)، رقم: ١٤٠٢.

(٣) الترمذي "الجامع" (رقم١٣٤٥).

(٤) بقوله: "وأما حديث جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر فإن عبد الوهاب رواه كما ذكرتم. وأما الحفاظ مالك وسفيان الثوري وأمثالهما فرووه عن جعفر عن أبيه عن النبي ﷺ ولم يذكروا فيه جابرًا وأنتم لا تحتجون بعبد الوهاب فيما يخالف فيه الثوري ومالكا". أحمد بن محمد الطحاوي، "شرح معاني الآثار ". حققه: محمد زهري النجار ومحمد سيد جاد الحق، (ط١، بيروت: عالم الكتب،

=

وابن حبان(١)، وابنُ عبد البر(٢)، والعُقَيليّ(٣). وهذا الحديث أُختلف في وصله وإرساله على جعفر الصادق اختلافًا كبيرًا: فقد رواه عنه ثقات حفاظٌ كالثوري(٤)، ومالك(٥)، والقطان (وهو أخبر بحديثه)(٦)، وابن جريج(٧)، وسليمان بن بلال(٨)، وعبد العزيز بن

=

١٤١٤هـ)، ٤: ١٤٤

(١) ابن حبان، "المجروحين" ١: ٥١٨.

(٢) يوسف بن عبد الله ابن عبد البر، "التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد". تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، (ط٢، المغرب: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٣٨٧هـ)، ٢: ١٣٨.

(٣) العقيلي، "ضعفاء" ٢: ٥٦٤.

(٤) الترمذي "الجامع" (رقم١٣٤٥)

(٥) ابن عبد البر، "التمهيد"، ٢: ١٣٨. ورواه جُلُّ الطبقة الأولى من أصحاب مالك كأبي مصعب الزهري، وابن بكير، وسويد بن سعيد، ومحمد بن الحسن وابن وهب، وهشام بن عمار، وإسماعيل الفزاري، وهو المحفوظ عن الإمام مالك.

(٦) علي بن محمد الحِمْيَري، "جزء علي بن محمد الحِمْيَري". تحقيق: د. عبد العزيز البعيمي، (ط١، الرياض: مكتبة الرشد، ١٤١٨هـ)، رقم: ٩، وغلط المحقق فجعله يحيى الأنصاري لا القطان، وهذا وهم، والأنصاري وإن كان من أقرانه وروى عنه كما في مسلم إلا أن صاحب المطالب العالية أصاب فجعله القطان، والقطان قد أكثر عنه، وله به خِبرةٌ قال عن الصادق: "كان جعفر إذا أخذت منه العفو لم يكن به بأس وإذا حملته حمل على نفسه". البخاري، "التاريخ الكبير"، ٢: ١٩٩، وهو الذي روى عن جعفر الصادق قصة حديث الحج الطويل عن جابر، وصرح باسمه العقيلي في الضعفاء (٣: ٥٦٤).

(٧) البيهقي، "السنن الكبير"، رقم: ٢٠٦٨٣.

(٨) العقيلي، "الضعفاء" ٣: ٥٦٤.

عبد المطلب(١)، والدَّراورديُّ(٢)، ويحيى بن سُليم(٣)، وإسماعيل بن جعفر(٤)، وأبو ضمرة(٥)، وابن أبي حازم(٦)، ويحيى بن أيوب(٧)، وعمر بن محمد(٨)، وإبراهيم بن أبي يحيى(٩)، كلهم عن جعفر، عن أبيه مرسلًا. ورواه: الثقفي(١٠)، والشافعي(١١)، ومحمد بن عبد الرحمن(١٢)، وإبراهيم بن أبي حية(١٣)، .....

(١) العقيلي، "الضعفاء" ٣: ٥٦٤.

(٢) العقيلي، "الضعفاء" ٣: ٥٦٤.

(٣) العقيلي، "الضعفاء" ٣: ٥٦٤.

(٤) علي بن حجر السعدي، "حديث علي بن حجر السعدي". دراسة وتحقيق: عمر السفياني، (ط١، الرياض: مكتبة الرشد، ١٤١٨هـ)، رقم: ٣٤٠، وزاد: "قضى عليٌّ بها في العراق".

(٥) العقيلي، "الضعفاء" ٣: ٥٦٤.

(٦) العقيلي، "الضعفاء" ٣: ٥٦٤.

(٧) يعقوب بن إسحاق الاسفراييني، "المسنَد الصَّحيح المخَرّج عَلى صَحِيح مُسلم". تنسيق وإخراج: فَرِيق مِن البَاحِثين بكليَّةِ الحَديثِ الشَّريفِ وَالدّرَاسَاتِ الإسلاميَّة بالجَامِعَة الإسلاميَّة. (ط١، المدينة: الجَامِعَة الإسلاميَّة ١٤٣٥هـ)، رقم: ٦٤٥٨.

(٨) البيهقي، "السنن الكبرى"، رقم: ٢٠٦٨٣.

(٩) البيهقي، "السنن الكبرى"، رقم: ٢٠٦٨٣ و٢٠٧٠٧.

(١٠) أخرجه الترمذي، "جامعه"، رقم: ١٣٤٤، ومحمد بن يزيد ابن ماجه القزويني، "السنن". تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (ط١، بيروت: دار الرسالة، ١٤٣٠هـ)، رقم: ٢٣٤٥؛ وأحمد، "المسند"، رقم: ١٤٢٨٧، وغيرهم.

(١١) البيهقي "السنن الكبرى" رقم: ٢٠٦٨٤.

(١٢) ابن عبد البر، "التمهيد"، ٢: ١٣٧.

(١٣) البيهقي، "السنن الكبرى"، رقم: ٢٠٦٨٦.

وعبيد الله بن عمر(١)، والطائفي(٢)، وحميد الأسود(٣)، وعبد الله بن يحيى(٤)، والسَّري(٥)، وعبد النور(٦)، وهشام بن سعد(٧) كلهم عن جعفر، عن أبيه، عن جابر بن عبد الله به. ورواه: عبد العزيز بن أبي سلمة(٨)، ويحيى بن محمد(٩)، والماجِشون(١٠)، وطلحة القرشي(١١)، كلهم عن جعفر، عن علي به. ورواه: الماجِشون(١٢)، وسليمان بن بلال(١٣)، .....

(١) سليمان بن أحمد الطبراني، "المعجم الأوسط". تحقيق: طارق عوض الله وأبو الفضل عبد المحسن الحسيني، (ط١، القاهرة: دار الحرمين، ١٤١٥هـ)، رقم: ٧٣٤٩.

(٢) ابن عبد البر، "التمهيد"، ٢: ١٣٧.

(٣) البيهقي "السنن الكبرى" رقم: ٢٠٦٨٦.

(٤) محمد بن أحمد ابن سمعون، " أمالي ابن سمعون". تحقيق: د. عامر صبري، (ط١، بيروت: دار البشائر الإسلامية، ١٤٢٣هـ)، رقم: ٣٤١.

(٥) عبد الله بن عدي الجرجاني، "الكامل في ضعفاء الرجال" تحقيق: مازن محمد السرساوي. (ط١، مكتبة الرشد: الرياض ١٤٣٤هـ)، ٦: ٧١.

(٦) علي بن عمر الدار قطني، "العلل الواردة في الأحاديث النبوية. " تحقيق: محمد محفوظ، ومحمد الدباسي، (ط١، الدمام: دار ابن الجوزي، ١٤٢٥هـ)، ٣: ٨٦.

(٧) البيهقي، "السنن الكبرى رقم: ٢٠٦٨٥

(٨) الدارقطني، "العلل" ٤: ٢١٢.

(٩) الدارقطني، "العلل" ٤: ٢١٥.

(١٠) الدارقطني، "العلل" ٤: ٢١٥.

(١١) الدارقطني، "العلل" ٤: ٢١٥.

(١٢) البيهقي، "السنن الكبرى" رقم: ٢٠٦٨٩.

(١٣) الدارقطني، "العلل" ٣: ٩٥.

وحسين بن زيد(١)، عن جعفر، عن أبيه، عن جده، عن علي به. ورواه ربيعة(٢) عن محمد بن علي به. ورواه ابن أبي كريمة(٣)، عن الباقر به. فأنت ترى أن هذا الحديث قد أُضطرب فيه اضطرابًا بيّنًا؛ لكن في بعض أسانيده من لا يُشتغل بروايته. وسأجمل تعليل هذا الحديث في التالي: صوّب الدارقطني رواية الاتصال؛ لأن من وصله جماعة من الحفاظ، وقد حفظوه عن الباقر عن جابر. قال الدارقطني: "وَالْحُكْمُ يُوجِبُ أَنْ يَكُونَ الْقَوْلُ قَوْلُهُمْ، لِأَنَّهُمْ زَادُوا وَهُمْ ثِقَاتٌ، وَزِيَادَةُ الثِّقَةِ مَقْبُولَةٌ"(٤). ولعل ما ذكره الدارقطني فيه نظر من وجوه:

أ-أن عدة من الحفاظ رووه مرسلًا - كما مر - وفيهم جِلَّة من الكبار كمالك والثوري والقطان، وغيرهم.

ب-ترجيح عدد من النقاد الكبار الرواية المرسلة -كما مر-. كقول الشافعي: "فَلَمْ يَذْكُرْ جَابِرًا الْحُفَّاظُ فهذا يدل على أنه غلطٌ"(٥). فالثقفي وبعض من تبعه وإن كانوا ثقات إلا أن من أرسله أحفظ وأتقن، وعددهم أكثر أيضًا بخلاف الذين أسندوه فإن غالبهم ممن تكلم في حفظهم وفيهم ضعفاء ومتروكون. فسببُ ضَرْبِ الإمامِ على هذا الحديثِ: تَرْجِيحه عَدمَ صِحةِ رواية شيخه (عبد الوهاب) ذِكْرَه جابراً في الحديث.

---

(١) البيهقي، "السنن الكبرى" رقم: ٢٠٦٩٠.

(٢) البيهقي، "السنن الكبرى" قم: ٢٠٦٩١.

(٣) البيهقي "السنن الكبرى" قم: ٢٠٦٩٢.

(٤) الدارقطني، "العلل" ٣: ٩٨.

(٥) محمد بن ادريس الشافعي، "الأم". تحقيق: رفعت فوزي عبد المطلب (ط١، المنصورة: دار الوفاء، ٢٠٠١م)، ٣: ٥٨٣. مع أنه روى عن جعفر موصولًا عن جابر.

٤-ع معمر بن راشد الأزدي (ت١٥٤هـ)(١) قَالَ عَبْدُ اللهِ: "وَجَدْتُ هَذَا الْحَدِيثَ فِي كِتَابِ أَبِي بِخَطِّ يَدِهِ، وَقَدْ ضَرَبَ عَلَيْهِ فَظَنَنْتُ أَنَّهُ قَدْ ضَرَبَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ خَطَأٌ إِنَّمَا هُوَ: عَنْ زَيْدٍ، عَنْ أَبِي سَلَّامٍ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "**تَعَلَّمُوا الْقُرْآنَ؛ فَإِنَّهُ شَافِعٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، تَعَلَّمُوا الْبَقَرَةَ وَآلَ عِمْرَانَ تَعَلَّمُوا الزَّهْرَاوَيْنِ؛ فَإِنَّهُمَا يَأْتِيَانِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَأَنَّهُمَا غَمَامَتَانِ أَوْ غَيَايَتَانِ أَوْ كَأَنَّهُمَا فِرْقَانِ مِنْ طَيْرٍ صَوَافَّ يُحَاجَّانِ عَنْ صَاحِبِهِمَا تَعَلَّمُوا الْبَقَرَةَ؛ فَإِنَّ تَعْلِيمَهَا بَرَكَةٌ وَتَرْكَهَا حَسْرَةٌ وَلَا يَسْتَطِيعُهَا الْبَطَلَةُ**"(٢). وسبب ضرب الإمام أحمد على هذا الحديث(٣): أن الرواية المضروبَ عليها

---

(١) المزي، "تهذيب"، ٢٨: ٣٠٣. له في "صحيح البخاري" (٢٣٧) موضعًا، وفي "مسلم"(٣١٢) موضعًا.

(٢) ابن حنبل، "المسند"، رقم: ٢٢١٥٧.

(٣) وهذا خلاف ما فهمه أبو موسى المديني في "خصائص"، ٢٠، حيث قال: "وبه حدثنا أبو عامر، حدثنا خارجة بن عبد الله، عن أبي الرجال، عن أمه عمرة. وبه حدثنا عصام بن خالد، حدثني صفوان بن عمرو، عن سليم بن عامر الخبائري، وأبو اليمان الهوزني، عن أبي أمامة أن رسول الله ﷺ قال: "**إن الله تعالى وعدني أن يدخل من أمتي الجنة سبعين ألفا بغير حساب**"... الحديث. وبهذا الإسناد قال عبد الله: وجدت هذا الحديث في كتاب أبي بخطه وقد ضرب عليه؛ فظننت أنه قد ضرب عليه لأنه خطأ. إنما هو عن زيد، عن أبي سلام، عن أبي أمامة". وتابعه على ذلك الوهم الهيثميُّ، "غاية المقصد في زوائد المسند"، ٤: ٤٣٧.
قلت: وفيما ذكراه نظر من وجوه:
١-أن كلام عبد الله بن أحمد كان على الحديث الذي ذكرتُه (المضروب وبيان عبدالله الرواية الصحيحة) ويظهر هذا من خلال التالي:
=

خطأٌ ووَهْمٌ (عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ(١)، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ) ويظهر هذا من التالي:

١-لم يُعرف لأبي سلمة بن عبد الرحمن سماعٌ من أبي أمامة(٢)، وهو وإن كان قد

=

أ-أن إسناد الحديث الذي ذكراه لا علاقة له بحديث أبي سلاَّم، عن أبي أمامة. فلم يأت الحديثُ الذي ذكرتُه من الإسناد الذي ذكَراه!.

ب-أن ضرب الإمام أحمد إنما هو على رواية (شيخه) عبد الرزاق، لا على الرواية التي ذكراها. ويتبين هذا من خلال البحث في الحديث -كما سترى-.

ج-كلام الناقد عبد الله بن أحمد كان بذكره الرواية الثابتة، ولم يكن حديثُهما المذكور من رواية زيد بن سلام، عن أبي سلام، عن أبي أمامة ﷺ فيما بحثت عنه.

٢-أن لهذا الصنيع (أعني الضرب وتقدُّمِه على الحديث) نظائر في المسند انظر: ابن حنبل، "المسند"، رقم: ١٦٨٧٩؛ لكني وجدت تقدم هذا القول من عبد الله على الحديث؛ لأنه من الوجادات، وقد أجريت بحثًا عن الأحاديث المضروب عليها مما وجده عبد الله فلم أجد سوى هذين الحديثين، والله أعلم. عامِرِ حَسَن صَبري، "الوجادات في مسند الإمام أحمد"، (ط١، بيروت: دار البشائر الإسلامية، ١٤١٦هـ)، ١٨٧.

٣-ما فهمه ابن كثير كما سيأتي التنبيه عليه.

(١) هو: يحيى بن أبي كثير اليمامي. (ت١٢٩هـ). انظر: المزي، "تهذيب"، ٣١: ٥٠٤.

(٢) وقد وجدت لأبي سلمة، عن أبي أمامة ثلاث روايات هذه، وأخرى في الطبراني، "المعجم الطبراني الأوسط"، رقم: ٨١١٩؛ ولكنها رواية ضعيفة لأمرين:

١-أنها من رواية سويد بن عبد العزيز، وقد ضعفه أهل الشام وهم أدرى به!.

٢-أن ابن عجلان لم يسمع من أبي سلمة، فقد توفي أبو سلمة قديمًا (ت٩٤هـ)، وولد ابن عجلان في خلافة عبد الملك بن مروان (٦٥-٨٦هـ)، غيرَ أني لم أجد من نص على تحديد زمنها، وأول شيخ بدّر ابنُ عجلان بالسماع منه أبو حازم سلمان الأشجعي (ت١٠٠هـ)؛

=

أدرك من ماتوا قبله بمدة، فقد سمع من عائشة رضي الله عنها (ت٥٧هـ)، وكذلك من أبي هريرة (ت٥٩هـ) وغيرهم من الصحابة، ولكنهما بالمدينة، وأبو أُمامة آخر من مات من الصحابة بالشام سنة (٨٦هـ)(١)، وأبو سلمة وإن كان قد أدركه إدراكًا بيّنًا فلم أجد – فيما بحثت – له سماعًا من أبي أمامة، وليس معروفًا بالرواية عنه؛ ولذا قال ابن كثير: "بقيّةُ مسند أبي أمامة الباهلي، وإنما هو أبو سلاَّم"(٢). والإمام أحمد ضرب على الحديث في النسخة التي كتبها عن عبد الرزاق(٣)؛ ولما رأى الإمام أحمد أن هذا الحديث خطأ ولئلا

=

ولذا لم ينقل أن ابن عجلان روى عن أبي سلمة بل كان يحدّث عنه بواسطة. والرواية الثالثة: هي ما رواه عمرو بن خالد الحراني، عن ابن لهيعة، عن محمد بن عجلان، عن أبي سلمة، عن سعد. قال أبو زرعة: "هكذا رواه عمرو بن خالد! وإنما هو كما رواه الثوري، وجرير، ويحيى بن سعيد القطان، وحاتم، وأبو خالد الأحمر، والدراوردي، عن ابن عجلان، عن عبد الله بن أبي سلمة. زاد الدراوردي: عن عامر بن سعد، عن سعد". فهو معلولٌ بما ذكر. ابن أبي حاتم، "العلل"، رقم: ٨٨٨.

(١) المزي، "تهذيب الكمال" ١٣: ١٨٥.

(٢) إسماعيل بن عمر بن كثير، "جامع المسانيد والسُّنَن الهادي لأقوم سَنَن" تحقيق: د عبد الملك بن عبد الله الدهيش (ط٢، دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت – لبنان، طبع على نفقة المحقق ويطلب من مكتبة النهضة الحديثة – مكة المكرمة١٤١٩هـ) ٩: ٩. ثم قال ابن كثير بعد ذلك: "قال عبد الله: وجدت هذا الحديث في كتاب أبي بخط يده، وقد ضرب عليه، فرأيت أنه قد ضرب عليه لأنه خطأ، وإنما هو عن زيد عن أبي سلام عن أبي أمامة".

(٣) مكث أحمد عند عبد الرزاق مدة (كما قال عبد الرزاق سنتين إلا قليلًا) وأخذ عنه كثيرا، ويظهرا ذلك جليًا في المسند. علي بن الحسن ابن عساكر "تاريخ دمشق" وتحقيق: عمر بن العمروي. (دار الفكر: بيروت سنة ١٤١٥هـ) ٥: ٣٠٣.

يُحدث به ضرب عليه. وبما أن عبد الله تتلمذ على أبيه ويحيى ومن في تلك الطبقة وكان صاحب نقد جاء بالرواية الصحيحة الثابتة لهذا الحديث.

٢-رجّح أبو حاتم الرازي الرواية (المضروب عليها) بالرواية التي ذكرها عبد الله في موضعين(١).

٣-أن رواية عبد الرزاق مُخالفةٌ للرواية الصحيحة الثابتة(٢). وفي ظني أن الخطأ وقع من معمر فقد تفرد بهذا الطريق مخالفًا ثلاثة هم من أجلِّ أصحاب يحيى بل فيهم أعلاهم وهو هشام الدستوائي، وأبان بن يزيد العطار، وعلي بن المبارك(٣). رووه جميعًا عن يحيى

(١) الأول بقوله: "الذي عندي أن الحديثين جميعًا وهمٌ، والصحيح عندي: حديث أبان، وعلي بن المبارك، عن يحيى بن أبي كثير، عن زيد بن سلام، عن أبي سلام، عن أبي أمامة، عن النبي. رجع إلى الأصل". ومعنى رجع إلى الأصل يعني: الرواية الثابتة. ابن أبي حاتم، "العلل"، رقم: ١٦٧٠. والثاني: بقوله: "هذا خطأ؛ إنما هو: يحيى بن أبي كثير، عن زيد بن سلام، عن أبي سلام، عن أبي أمامة، عن النبي، ابن أبي حاتم، "العلل" رقم: ١٧٩٠.

(٢) أخرجها من الطريق الصحيح "مسلمٌ"، رقم: ٨٠٤، وغيره، من طريق مُعَاوِيَةُ يَعْنِي ابْنَ سَلَّامٍ، عَنْ زَيْدٍ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَلَّامٍ، يَقُولُ: حَدَّثَنِي أَبُو أُمَامَةَ الْبَاهِلِيُّ به.

(٣) قال أبو زرعة االدمشقي: سمعت أحمد بن حنبل يُسأل: من أثبت الناس في يحيى بن أبي كثير؟ قال: هشام الدستوائي ثم قال: هؤلاء الأربعة: علي بن المبارك، وأبان وهشام، وحرب بن شداد، يعني بعد هشام. عبد الرحمن عمرو أبو زرعة، "تاريخ أبي زرعة الدمشقي". تحقيق: شكر الله نعمة الله القوجاني، (ط بدون، دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية، بدون تاريخ)، رقم: ١١٤٢. وقال ابن المديني: " أثبت أصحاب يحيى بن أبي كثير: هشام الدستوائي، ثم الأوزاعي وحسين المعلم". ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل"، ٣: ٥٢. بتصرف.

بن أبي كثير، عن زيد بن سلاَّم، عن أبي سلام(١)، عن أبي أمامة به. وفي حديث معمر عن أهل البصرة كلام(٢). فيظهر مما مر خطأ معمر في الرواية التي ضَرَبَ عليها الإمام أحمد. بقي الكلام على روايات يحيى بن أبي كثير لهذا الحديث في "المسند": الرواية الأولى: حَدَّثَنَا عَفَّانُ، حَدَّثَنَا أَبَانُ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ زَيْدٍ، عَنْ أَبِي سَلَّامٍ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ به(٣). وقد جوّد إسنادها يحيى بن أبي كثير، فإنه لم يلق زيدًا فضلًا عن سماعه منه! وهو مشهور بالتدليس(٤)، .....

(١) وقع تصحيف في الطبراني، "المعجم الأوسط" في كلتي طبعتيه بتحقيق: محمود الطحان، رقم: ٨٨١٨، وبتحقيق: طارق عوض الله، رقم: ٨٨٢٣، وكذلك في نور الدين الهيثمي، " مجمع البحرين في زوائد المعجمين". تحقيق: عبد القدوس نذير، (ط٢، الرياض: مكتبة الرشد، ١٩٩٥م)، رقم: ٣٤٦٠، بدل "أبي سلام" كما في الرواية "أبي سلمة". وقد وجدت لاحقًا تنبيهه الدكتور عبد الله العنزي عليه ضمن منشور على الشبكة بعنوان: "التنبيهات على السقط والتصحيفات في المعجم الأوسط"، ٤٢.

(٢) قال يحيى بن معين: "إذا حدثك مَعمَر عن العراقيين فخَفِّه، إلا عن الزُّهري، وابن طاوُوس، فإن حديثه عنهما مستقيم. فأمَّا أَهل الكُوفَة والبَصرة فلا ...". أحمد ابن أبي خيثمة أبوبكر، "التاريخ الكبير". تحقيق: صلاح بن فتحي هلل، (ط١، القاهرة: دار الفاروق الحديثة، ١٤٢٤هـ)، ٣: ١: ٣٢٥.

(٣) رقم: ٢٢١٤٧و ٢٢١٩٣.

(٤) قَالَ أَبو حاتم الرازي: " يحيى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ مَا أُرَاهُ سَمِعَ مِنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ لِأَنَّهُ يُدْخلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ رَجُلٌ أَوْ رَجُلَانِ وَلَا يذْكُرُ سَمَاعًا وَلَا رُؤْيَةً وَلَا سُؤَالَهُ عَنْ مَسْأَلَةٍ". ابن أبي حاتم، "المراسيل"، ٢٤٢؛ والمزي، "تهذيب "، ٣١: ٥٠٤؛ وأحمد بن علي ابن حجر، "تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس". تحقيق: د. عاصم بن عبد الله القريوتي، (ط١، عمان: مكتبة المنار، ١٤٠٣هـ)، ١٢٧.

وإنما هو كتاب![١]. الرواية الثانية: قال: حدثنا عبد الملك بن عمرو، حدثنا هشام، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلام، عن أبي أمامة حدثه قال: سمعت رسول الله ﷺ به[٢]. وهذه رواية لاتصح؛ لأن يحيى لم يسمع من أبي سلام شيئًا[٣].

٥-ع يزيد بن هارون الواسطي. (ت٢٠٦هـ)[٤] قال الإمام أحمد: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، أَخْبَرَنَا الْجُرَيْرِيُّ، عَنْ مَيْمُونِ بْنِ أَسْتَاذَ، عَنِ الصَّدَفِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "**مَنْ مَاتَ مِنْ أُمَّتِي وَهُوَ يَشْرَبُ الْخَمْرَ، حَرَّمَ اللهُ عَلَيْهِ شُرْبَهَا فِي الْجَنَّةِ، وَمَنْ مَاتَ مِنْ أُمَّتِي وَهُوَ يَتَحَلَّى الذَّهَبَ، حَرَّمَ اللهُ عَلَيْهِ لِبَاسَهُ فِي الْجَنَّةِ**"[٥]. قَالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ أَحْمَدَ: "ضَرَبَ أَبِي عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ، فَظَنَنْتُ أَنَّهُ ضَرَبَ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ خَطَأٌ، وَإِنَّمَا هُوَ مَيْمُونُ بْنُ أَسْتَاذَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو، وَلَيْسَ فِيهِ: عَنِ الصَّدَفِيِّ، وَيُقَالُ: إِنَّ

---

(١) قال يحيى بن حسان التنيسي، عن معاوية بن سلام: أخذ مني يحيى بن أبي كثير كتب أخي زيد بن سلام. أبو زرعة، "تاريخ أبي زرعة"، رقم: ٣٧٤. وقال لابن معين: "لم يلقَ يحيى بن أبي كثير زيدَ بن سَلام، وَقدم مُعَاوِيَة بن سَلام عَلَيْهِم فَلم يسمع يحيى بن أبي كثير، أَخذ كِتَابه عَن أَخِيه وَلم يسمعهُ فدلسه عَنهُ". ابن معين، "موسوعة أقوال ابن معين "، ٥: ٩٣. وقال العجلي: "قدم مُعَاوِيَة بن سَلام على يحيى بن أبي كثير فَأعْطَاهُ كتابا فِيهِ أَحَادِيث زيد بن سَلام وَلم يقرأه وَلم يسمعهُ مِنْهُ". أحمد بن عبد الله العجلي، "تاريخ الثقات". تحقيق: عبد العليم البستوي، (ط١، المدينة: مكتبة الدار، ١٤٠٥هـ)، ٢: ٣٥٧.

(٢) رقم: ٢٢١٤٦.

(٣) صبري، "الوجادات"، ١٨٨.

(٤) المزي، "تهذيب "، ١٠: ٣٣٨. له في "صحيح البخاري" (٢٨) موضعًا، وفي "مسلم" (٦٨) موضعًا.

(٥) ابن حنبل، "المسند" رقم: ٦٩٤٨.

مَيْمُونَ هَذَا هُوَ الصَّدَفِيُّ؛ لِأَنَّ سَمَاعَ يَزِيدَ بْنِ هَارُونَ مِنَ الْجُرَيْرِيِّ آخِرَ عُمُرِهِ وَاللهُ أَعْلَمُ"(١).

وسبب الضَّرْب أمورٌ:

١-أنَّ هذه الرواية خَطَأ ووهمٌ، فقد سَمِعَ شيخُ أَحمدَ (يزيدَ بن هَارون) من الجُرَيري (سعيد بن إياس)(٢) زَمَنَ اختِلاطِه(٣). وقد خالف يزيدًا في هذا الإسناد بشرُ بن

---

(١) ابن حنبل، "المسند" ١١: ٥٣٩ وقد جاء هذا الكلام قبل الحديث، مما يدل على أمانة ودقة عبد الله.

(٢) هو: سعيد بن إياس الجُريري. (ت١٤٤هـ). المزي، "تهذيب"، ١٠: ٣٣٨.

(٣) وقد قيل: إنه سمع منه قبل الاختلاط، وهذا مدفوع، وقد قال أبو داود: "أرواهم عن الجريري إسماعيل بن علية، وكل من أدرك أيوب فسماعه من الجريري جيد". "سؤالات الآجري"، رقم: ٣٠٣، وقد عقب العراقي على كلام أبي داود بكلام نفيس قال: "الأمر الثاني: أن الذين عرف أنهم سمعوا منه قبل الاختلاط إسماعيل بن علية هو أرواهم عنه والحمادان والسفيانان وشعبة وعبد الوارث بن سعيد وعبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي ومعمر ووهيب بن خالد ويزيد بن زريع وذلك لأن هؤلاء الأحد عشر سمعوا من أيوب السختياني وقد قال أبو داود فيما رواه عنه أبو عبيد الآجري كل من أدرك أيوب فسماعه من الجريري جيد. الأمر الثالث: في بيان من ذكر أن سماعه منه بعد التغير وهم إسحق الأزرق وعيسى بن يونس ومحمد بن عدى ويحيى بن سعيد القطان ويزيد بن هارون أما إسحق الأزرق فقال يزيد بن هارون سمع منه إسحق الأزرق بعدنا وسيأتي أن يزيد سمع منه في سنة اثنتين وأربعين ومائة وليست روايته عنه في شيء من الكتب الستة (قلت: يعني بعد الاختلاط) إلى أن قال العراقي: وأما يزيد بن هارون فقال محمد بن سعيد عن يزيد بن هارون سمعت من الجريري سنة اثنين وأربعين ومائة وهي أول سنة دخلت البصرة ولم ينكر منه شيئا وكان قيل لنا أنه قد اختلط وقال أحمد بن حنبل عن يزيد بن هارون ربما ابتدأ الجريري وكان قد أنكر وروايته عنه عند مسلم وقد يجاب عنه بأن يزيد بن هارون أنكر اختلاطه حين سمع منه. الأمر الرابع: في =

المفضل(١)، وعبدُ الأعلى بن عبد الأعلى(٢)، وعوفُ بن أبي جميلة(٣)، وأبو بحر عبد

=

بيان من أخرج له الشيخان أو أحدهما من روايته عن الجريري فروى الشيخان من رواية بشر بن المفضل وخالد بن عبد الله الطحان وعبد الأعلى بن عبد الأعلى وعبد الوارث بن سعيد عنه وروى مسلم له من رواية إسماعيل بن علية وجعفر بن سليمان الضبعي وحماد بن أسامة وحماد بن سلمة وسالم بن نوح وسفيان الثوري وسليمان بن المغيرة وشعبة وعبد الله بن المبارك وعبد الواحد بن زياد وعبد الوهاب الثقفي ووهيب بن خالد ويزيد بن زريع ويزيد بن هارون. زين الدين عبد الرحيم العراقي، "التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح". تحقيق: د. أسامة خياط، (ط٤، بيروت: دار البشائر، ٢٠١٨م)، ١: ١٤١٢، ونَصَّ الإمامُ أحمدُ (نفسُه) على سماعه منه وقت الاختلاط، وكذلك غيرُ واحدٍ ممن نُقلَ عنهم. قال أحمد بن حنبل: عن يزيد بن هارون: رُبَّمَا ابْتَدَأْنا الجُرِيري وكان قد أَنْكر". البخاري، "التاريخ الكبير"، ٣: ٤٥٦. وقال ابن معين: "يزيدُ بن هَارون كَتَبَ عن الجُرِيري بَعدمَا اختَلَطَ، أَحسِبهُ أنه قال: سمعت يزيد قال ذلك ". ابن معين، "موسوعة أقوال ابن معين"، ٢: ١٥٦. وقد سمع يزيد منه قبل أن يَشتدّ وينكر اختلاطُهُ، فقد انتقى الإمامُ مسلمٌ له من حديثه عن الجُرَيري موضعين في "الصحيح"، رقم: ١٩٨٠و٢٢١٧، وكذلك ابن خزيمة، وابن حبان. وللتوسع ينظر: محمد بن طلعت، "معجم المختلطين"، (ط١، الرياض: أضواء السلف، ١٤٢٥هـ)، ٩٦؛ "أحمد بن علي ابن منجويه، "رجال صحيح مسلم". تحقيق: عبد الله الليثي، (ط١، بيروت: دار المعرفة، ١٤٠٧هـ)، ٢: ٣٦٥.

(١) عمر بن أحمد ابن شاهين، "ناسخ الحديث ومنسوخه" تحقيق: الصادق الغرياني. ١ (ط١، بيروت: دار ابن حزم، ١٤٣٤هـ)، رقم: ٥٨٤.

(٢) انظر: أحمد بن أبي بكر البوصيري، "إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة". تحقيق: دار المشكاة للبحث العلمي بإشراف أبو تميم ياسر بن إبراهيم، (ط١، الرياض: دار الوطن للنشر، ١٤٢٠هـ) رقم: ٣٧٩٣: ١، ٤٠١٢: ٢.

(٣) أخرجه أحمد، "المسند"، رقم: ٦٥٥٦، كما سيأتي، ومسدد في مسنده. انظر: البوصيري،

=

الرحمن البكراوي(١)؛ كُلُّهم عن الجريري، عن ميمون بن أستاذ، عن عبد الله بن عمرو به. وقد روى الشيخان من طريق بشر بن المفضل(٢)، وعبد الأعلى بن عبد الأعلى(٣)، عن الجريري.

٢-أن إقْحامَ (الصَّدَفِيِّ(٤) بين مَيمون بن أستاذ(٥) وبين عبد الله بن عمرو خَطَأٌ

=

"إتحاف"، رقم: ٤٠١٢: ١.

(١) علي بن أبي بكر الهيثمي "كشف الأستار عن زوائد مسند البزار". تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٣٩٩هـ)، رقم: ٢٩٣٥. وهو وإن كان ضعيفًا؛ لكنه لم يصل إلى حد الترك كما قال البخاري، "التاريخ الأوسط"، ٢: ٢٧٧.

(٢) البخاري، "الجامع الصحيح "، رقم: ٢٦٥٤، ٦٢٧٣، ٦٩١٩)؛ والقشيري، "صحيح مسلم"، رقم: ٩١٣.

(٣) البخاري، "الجامع الصحيح"، رقم: ١٤٠٧، ٦١٤٠؛ والقشيري، "صحيح مسلم"، رقم: ٢٥٨، ٩١٣، ١٥٧٨، ٢٣٤٠.

(٤) والصدفي هذا لايُعرف كما قال ابن معين لما سأله الدوري عَن يحيى بن معِين فَقَالَ: سَمِعت يحيى يَقُول: قد روى يزِيد بن هَارُون عَن الْجريرِي عَن مَيْمُون بن أستاذ عَن الصَّدَفِي عَن عبد الله بن عَمْرو أَو عبد الله بن عمر فَقَالَ عَبَّاس: شَككت أَنا لم يشك يحيى فَقلت ليحيى: من الصَّدَفِي هَذَا قَالَ؟ لَا أَدْرِي هَكَذَا قَالَ يزِيد انْتهى. ابن معين، "موسوعة أقوال ابن معين"، ٥: ٣٥٥.

(٥) ميمون بن أستاذ البصري (ت؟)؛ وهو مقل جدًا، وهناك آخر ميمون أبو عبد الله بصري وهو من رجال التهذيب. أما ابن أستاذ هذا فقد وثقه ابن معين. ابن معين، "موسوعة أقوال ابن معين"، ٤: ٤٢٤. وجاء عند ابن أبي حاتم، " "الجرح والتعديل"، ٨: ٢٣٤، عن علي بن المديني أن يحيى (القطان) لا يُحدث عنه. قلت: وهذا الذي ذكره ابن أبي حاتم في ترجمته عن القطان غير صواب؛ بل الصواب والله أعلم أنه في ميمون أبو عبد الله، والدليل على ذلك أن أن البخاري نقل عدم

=

- أيضًا -.

٣-أن الرواية المضروب عليها فيها إبدال لفظةِ (شرِبَ الخَمْرَ)، وحَذْفِ لفظةِ (لبس الحَرِيرِ)![(١)].

=

تحديث ابن القطان في ترجمة ميمون أبو عبد الله!. البخاري، "التاريخ الكبير، ٧: ٣٣٩. بل جاء في "الجرح والتعديل"، (نفسه) في ترجمة ميمون أبو عبد الله مانصه: " قال علي - يعني ابن المديني: سألت يحيى بن سعيد عن ميمون أبي عبد الله الذى روى عنه عوف فحَمَّضَ وجَهَه وقال: زعم شعبة انه كان فَسْلًا". ومما يدل على ذلك - أيضًا - عدم ورود اسم ميمون في كتب الضعفاء، وورد قول يحيى عنه وعدم تحديثه عنه في كتب الضعفاء = دليلٌ على ما ذكرته. أما همزة أستاذ فقد تواردت كتب المشتبه على القول بفتحها. انظر: محمد بن أحمد الذهبي، "المشتبه في الرجال أسمائهم وأنسابهم". تحقيق: علي محمد البجاوي، (ط١، القاهرة: مطبعة دار إحياء الكتب العربية، ١٣٨١هـ)، ١: ٢٠، وغيرها. أما درجته (ميمون بن أستاذ) فهو ثقة. انظر ترجمته: ابن حجر، "تعجيل "، ٢: ٢٩٥؛ ومحمد بن علي الحسيني، "الإكمال في ذكر من له رواية في مسند الإمام أحمد من الرجال سوى من ذكر في تهذيب الكمال". تحقيق: د عبد المعطي أمين قلعجي، (ط١، باكستان: منشورات جامعة الدراسات الإسلامية، ١٤٠٩هـ)، رقم: ٩٠٠؛ و البخاري، "التاريخ الكبير"، ٧: ٣٣٩؛ و ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل"، ٨: ٢٣٣.

(١) وقد روى الإمام أحمد هذا الحديث "المسند"، رقم: ٦٥٥٦، من طريق مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا عَوْفٌ، عَنْ مَيْمُونِ بْنِ أَسْتَاذَ الْهِزَّانِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرِو الْهِزَّانِيِّ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِي، عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: "م**َنْ لَبِسَ الذَّهَبَ مِنْ أُمَّتِي، فَمَاتَ وَهُوَ يَلْبَسُهُ، حَرَّمَ اللهُ عَلَيْهِ ذَهَبَ الْجَنَّةِ، وَمَنْ لَبِسَ الْحَرِيرَ مِنْ أُمَّتِي، فَمَاتَ وَهُوَ يَلْبَسُهُ، حَرَّمَ اللهُ عَلَيْهِ حَرِيرَ الْجَنَّةِ**". وقد نبه المحقق القدير أحمد شاكر ضمن تحقيقه للمسند على إقحامَ (عَبْدَ اللهِ بْنِ عَمْرِو الْهِزَّانِيِّ) من النساخ!. قلت: ومما يؤيد هذا الخطأ من النساخ أن نسبة (الهِزَّاني) وهي إحدى فروع عَنَزة فلعل الناسخ سبق بصره إلى نسبة ميمون وضم اسم

=

المبحث الثاني: الرواة المضروب عليهم وهم في مرتبة من يُحسِّن، أويُكتب حديثهم

١- م س إِبْرَاهِيم بْن مُحَمَّد بْن عرعرة القرشي (ت٢٣٢هـ)(١) ضَرَبَ أحمد عليه(٢). وقال إبراهيم بن خُرزاذ: يا أبا عبد الله، إن ابن عرعرة يُحدِّث. فقال: "أُفّ، لا

=

الصحابي الجليل عبد الله بن عمرو، والله أعلم. وكذلك نبَّه على تعليلِ الإمام أحمد بالضرب على الحديث. فينظر ١٠: ٦٤. وهذا الحديث له شاهد وللحديث شاهد عن أبي هريرة مرفوعًا "من لبس الحرير في الدنيا، لم يلبسه في الآخرة، ومن شرب الخمر في الدنيا، لم يشربه في الآخرة، ومن شرب في آنية الفضة والذهب، لم يشرب بهما في الآخرة". أخرجه الطحاوي، في "شرح المعاني"، ٤: ٢٤٧. وأصل الحديث في الصحيحين من حديث ابن عمر رضي الله عنهما في شرب الخمر. البخاري، "الجامع الصحيح"رقم: ٥٥٧٥؛ ومسلم، رقم: ٢٠٠٣. ومن حديث أنس في لبس الحرير. "الجامع الصحيح"رقم: ٥٨٣٢؛ ومسلم، رقم: ٢٠٠٣. ومن حديث حذيفة في الجمع بين النهي عن لبس الحرير الشرب في آنية الذهب والفضة والوعيد في الآخرة. "الجامع الصحيح"، رقم: ٥٤٢٦؛ ومسلم، رقم: ٢٠٧٦.

(١) المزي، "تهذيب"، ٢: ١٧٨. شيخ مسلم روى عنه (٧) مرات، والنسائي.

(٢) ابن عساكر، "تاريخ دمشق"، ٤٧: ٢٠٦. والذي جعلني أجزم أنه إبراهيم أمور:

١-أنه من طبقة شيوخ أحمد.

٢-ورود كنيته في الحكاية كما في اسمه.

٣-أنه من شيوخ أبي خيثمة كم نص عليه أبو خيثمة (نفسه) في تاريخه من رواية ابنه، رقم: ٩١٧، ٨٥٨، ٢٠٥)؛ والمزي، "تهذيب".

٤-أنه راوٍ بغدادي - أيضًا -. وإليك نصّ هذه الحكاية (بتصحيفها وتحريفها حتى تظهر معاناتي معها لتحديد أسمائها!) ثم الكلام عليها، قال ابن عساكر (وهو ما لم أجده فيما بين يدي من المصادر سوى ما نقله الإمام ابن عساكر) قال: " كتب إليّ أبو نصر القُشيري، أنا

=

=

أبو بكر البيهقي، أنا أبو عبد الله الحافظ، حدثني أبو عبد الله وأبو الفضل الحسين والحسن ابنا محمد الحَليمي (وقع في المطبوع والمخطوط الحلبي)، وكتبه لي أبو عبد الله بخطه، قالا: نا أبو بكر محمد بن أحمد بن خنْب (وقع في كليهما حبيب!)، نا إبراهيم بن عبد العزيز بن عيسى بن علي بن صالح صاحب المصَلى قال: سمعت محمود بن خداش الطالقاني يقول: لما أردت (زيادة من مختصر ابن منظور) أن أحدث صرت إلى أحمد بن حنبل فقلت له: يا أبا عبد الله إن الناس يسألوني أن أحدث فأنا موضع للتحديث؟ فقال لي: نعم؛ ولكن ائتني بمشايخك في رقعة حتى أنظر إليها. قال فجئته بمشايخي فأسقط منها نَيّفا وأربعين شيخًا. قال: فوضعت الرقعة في البيت وصرت إلى يحيى بن معين ومعي رقعة غير تلك الرقعة فضرب على النيف والأربعين الذين ضرب عليهم أحمد بن حنبل. فوضعت الرقعة في البيت وكتبت غيرها، وصرت إلى أبي خيثمة فنظر فيها فضرب على النيف والأربعين شيخا الذين ضرب عليهم أحمد بن حنبل ويحيى بن معين فهؤلاء الذين ضربوا عليهم: سعيد بن محمد الوراق، وعلي بن عاصم، والمسيب بن شريك، ومحمد بن الحسن الشيباني، والحكم بن مروان السلمي، وعامر بن صالح الزبيري، وأبو المسكين البصري، وأبو حذيفة، ونصر بن ثابت، وأبو مطيع الخراساني، ويوسف بن العرق، وعبد القدوس بن بكر بن خنيس، وغياث البلخي، الواقفي، والعوفي القاضي، وزياد بن عامر بن الطفيل، ومهدي بن إبراهيم، وإبراهيم بن أبي فروة، وأبو يوسف المديني، بشير بن زاذان، وأبو نعيم البلخي، ومحمد بن زياد الطحان، والحسين بن علوان، وأبو إسحاق السامي، وأبو المهلب، وسيف بن محمد الفروي، وأبو خزيمة حازم بن خزيمة، وكثير بن مروان، ومحمد بن الحسن الهمداني، وأبو علي الصايغ، ومحمد بن محبب الثقفي، وأبو طالب، وأبو حفص العبدي، وأبو صيفي، والواقدي، ومسعدة بن اليسع، ويوسف بن عطية، وأبو البختري، والعلاء بن برد بن سنان، وسليمان بن الحكم، وعبد الرحمن بن مسهر، وداود بن المحبر، والهيثم بن عدي، وبهلول المؤدب، ومحمد بن كثير الكوفي، وزياد بن عبد الله البكائي لم أرهم يذكرونه ذاك الذكر وهو ممن أسقطوه". وقد تكرر عند ابن ابن حجر بدل "الطالقاني" "محمود بن غيلان" في مثل قوله: وقال محمود بن

=

=

غيلان: ضرب أحمد، وَابن مَعِين وأبوخيثمة على حديثه وأسقطوه". وذلك في نحو (٢٠) راويًا هم بعض من ذكرهم الطالقاني في نقل ابن عساكرهذا. ومانقله ابن حجر لا إخاله صوابًا لأمور:

١-أن محمود بن غيلان لم يرد بغداد سوى عند مروره من بلده حاجًا.

٢-أن الطالقاني سكن واستوطن بغداد، والأسماء التي ذكرها في الرقعة دليل على صحة نسبتها إليه لا لابن غيلان؛ لأن هذه الواقعة لا تتأتّى إلا لمن كان مقيمًا بالبلد لا مارًّا بها، فشُغْله التحديث والسماع لا السؤال عن الرواة - لا سيما - وأن أغلبهم رواة ضعفاء هلكى! لا مختلف فيهم.

٣-أن هذه الحكاية (عن الطالقاني) مسوقة بالإسناد إليه، وهما وإن كانا من طبقة واحدة؛ لكن الطالقاني من أقران أحمد (ت٢٥٠هـ)، وروى عن أحمد ويحيى بن معين، وأما ابن غيلان فتقدمت وفاته وهو من مشيختة أصحاب الكتب الستة سوى أبي داود (ت٢٣٩هـ).

٤-لم أجد من نقل الضرب عن الثلاثة (أحمد وابن معين وأبو خيثمة) عن ابن غيلان سوى ابن حجر، ولعل هذا أتى من اتحاد اسميهما وطبقتهما.

٥-أن الطالقاني جاء في ترجمته أنه سأل أحمد وابن معين في غير هذه الحكاية، وهذا من باب مذاكرة الأقران بعضم في الرجال والأبواب والفوائد، والله أعلم. أما إسناد هذه الحكاية فأعياني الوقوف على تراجم إسنادها زمنًا لدخول التصحيف فيها جدًا، مع رجوعي لعدة نسخة خطيّة لتاريخ دمشق؛ لكن منّ الله عليّ بالوقوف على تحديد رجال إسنادها وإليك تراجمهم:

١-الشيخ، الإمام، المفسر، العلامة، عبد الرحيم بن عبد الكريم بن هوازن القشيري، أبو نصر النيسابوري، النحوي. شيخ ابن عساكر بالإجازة (ت٥١٤هـ). علي بن الحسن ابن عساكر، "تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري". تحقيق: أنس الشرفاوي، (ط١، دمشق: دار التقوى، ١٤٤٠هـ)، ٥٦٢؛ و الذهبي، "السير"، ١٩: ٤٢٤.

٢-الإمام أبو بكر البيهقي صاحب التصانيف (ت ٤٥٨هـ).

=

يبالون عمن كتبوا!، يعني إبراهيم بن عرعرة"(١). وقال الأثرم: قلت لأحمد: تحفظ عن قتادة، عن أبي حسان، عن ابن عباس: **"أن النبي ﷺ كان يزور البيت كل ليلة؟"** فقال: كتبوه من كتاب معاذ، ولم يسمعوه. قلت: هاهنا إنسانٌ يزعم أنه قد سمعه من معاذ، فأنكر ذلك. قال: من هو؟ قلت: إبراهيم بن عرعرة، فتغير وجهه، ونفض يده. وقال: كذبٌ وزورٌ، سبحان الله ما سمعوه منه!، إنما قال فلان: كتبناه من كتابه، ولم يسمعه، سبحان الله!

=

٣-الإمام أبو عبد الله الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥).

٤-الحسين بن الحسن بن محمد بن حليم أبو عبد الله البخاري، الشافعي. إمامٌ فاضل علامة، رئيس المحدثين والمتكلمين بما وراء النهر (ت٤٠٣هـ). الذهبي، "السير"، ١٧: ٢٣١.

٥-أخوه هو: الحسن بن الحسن بن محمَّد بن حَليم، أبو الفضل، الحليمي، الجُرْجاني، ثم البُخارِي. فاضل صدوق (ت٤٠٤هـ). عبد الوهاب بن علي السبكي، "طبقات الشافعية الكبرى للسبكي". تحقيق: محمد الطناحي وعبدالفتاح الحلو، (ط٢، القاهرة: دار هجر، ١٤١٣هـ)، ٤: ٣٣٤.

٦-محمد بن أحمد بن خنب بن أحمد بن راجيان بن جاميهان بن ماجك بن ماتي أبو بكر الدهقان البخاري (ت٣٥٠هـ). كان شافعيّ المذهب محدثٌ فاضلٌ، مسندُ بُخارى. الخطيب، "تاريخ بغداد"، ٢: ١٢٦؛ و الذهبي، "السير"، ١٥: ٥٢٤.

٧-إبراهيم بن عبدالعزيز بن عيسى بن علي بن صالح صاحب المصلى، أبو إسحاق الصالحي (ت٢٨٤هـ). كان يعرف بالطلب والصلاح، كتب الناس عنه ووثقوه. الخطيب، "تاريخ بغداد"، ٧: ٥٩؛ و ابن الجوزي، "المنتظم"، ١٢: ٣٧٥.

٨-محمود بن خداش الطالقاني أبو محمد البغدادي (ت٢٥٠). ثقة حافظ. المزي، "تهذيب"، ١٩: ١٩٨.

(١) الخطيب، "تاريخ بغداد" ٧: ٧٥.

واستعظم ذلك منه(١).

(١) الخطيب، "تاريخ بغداد" ٧: ٧٥. وهذا التعليل لأجل أخذ ابن عرعرة الحديث من شيخه بلا سماع، وقد تتبعت أحاديثه عن معاذ فوجدت بعضها يرويها سماعًا وبعضها نقلًا من كتابه بلا سماع. وقد مال ابن المديني إلى نحو تعليل أحمد السابق بقوله: "روى قتادة حديثا غريبا لا يحفظ عن أحد من أصحاب قتادة إلا من حديث هشام، فنسخته من كتاب ابنه معاذ بن هشام، وهو حاضر لم أسمعه منه، عن قتادة، وقال لي معاذ: هاته حتى أقرؤه قلت: دعه اليوم، قال: حدثنا أبو حسان، عن ابن عباس، أن النبي ﷺ " **كان يزور البيت كل ليلة ما أقام بمنى**"، قال: وما رأيت أحدا واطأه عليه، قال علي بن المديني هكذا هو في الكتاب". الخطيب، "تاريخ بغداد"، ٧: ٧٨. ووجه تعليل أحمد جاء في رواية أحمد بن محمد الطحاوي، "بيان مشكل أحاديث رسول الله". تحقيق: شعيب الأرنؤوط، (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٥هـ)، ٤: ٢٢٧، مانصه: "حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ دَاوُدَ الْبَغْدَادِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَرْعَرَةَ قَالَ: دَفَعَ إِلَيَّ مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ كِتَابًا وَلَمْ أَسْمَعْهُ مِنْهُ! ...". وهذه الرواية تؤيد رواية "البيهقي" عن المعمري من غير طريق "الطبراني"؛ لكن باختلاف يسير. واعتُرض على أحمد بأن غير ابن عرعرة رواه عن معاذ بالسماع كما عند الطبراني، "المعجم الكبير"، رقم: ١٢٩٠٤؛ ولا إخال هذه الرواية تصح للتأييد رواية الطحاوي والبيهقي من غير طريق الطبراني، وهذا الصنيع من إبراهيم وجدته في روايةٍ غيرِ هذه أيضًا. انظر: محمد بن عبد الواحد المقدسي، "المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما" (الأحاديث المختارة. تحقيق: عبد الملك بن دهيش، (ط١، مكة: مكتبة النهضة الحديثة، ١٤١٢هـ)، رقم: ٢٥٤٥؛ و محمد عمر أبو موسى المديني، "اللطائف من دقائق المعارف". تحقيق: محمد سمك، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٠هـ)، رقم: ٨٢.

وأما اعتراض الخطيب بقوله: "وما الذي يمنع أن يكون إبراهيم بن محمد بن عرعرة سمع هذا الحديث من معاذ مع سماعه منه غيره". الخطيب، "تاريخ بغداد"، ٧: ٧٥. ووافقه الذهبي =

وهذا الراوي ممن تواردت أقوال النقاد على توثيقه(١)؛ وهو حافظ صدوق له إغرابات(٢)، وغَمْزُ أحمدَ كان في سيرته، كما فسره الذهبي بقوله: "أحسب هذا من جهة سيرته، لا من جهة حفظه"(٣). ولعل سبب ضرب أحمد ومن وافقه لأجل تحديثه بما يُغرب به.

٢-خ ت ق إسحاق بن مُحَمَّد بْن أَبي فروة القرشي. (ت٢٢٦هـ)(٤) ضَرَبَ أحمد عليه(٥). وهذا الراوي لم أجد لأحمد فيه قولًا سوى هذه الحكاية، وهذا الراوي صدوق

=

بقوله: "صدق أبو بكر، وإبراهيم من كبار طلبة الحديث المعنيين به". الذهبي، "السير"، ٤: ٤٨٢. وهذا مندفع بما ذكرت، والله أعلم.

(١) ولذا أخرج عنه مسلم (مباشرة) في الصحيح في سبعة مواضع: رق: ٦١٣، ٩٥٥، ١٠٥٩، ١٣٦٩، ٢٢٩٨، ٢٤٧٤، ٢٩٥٧. ونقل مغلطاي قوله: "وفي كتاب "الزهرة": روى عنه مسلم بن الحجاج ثمانية أحاديث". الحطري، "إكمال تهذيب الكمال"، ١: ٢٨٢. لكني لم أعثر إلا على سوى ما حددته!

(٢) الذهبي، "الكاشف" رقم: ١٩٤.

(٣) الذهبي، "السير"، ١١: ٤٨١. وقال ابن معين: " ثقة معروف بالحديث، كان يحيى بن سعيد يكرمه، مشهور بالطلب، كيس الكتاب، ولكنه يفسد نفسه يدخل في كل شيء". الخطيب، "تاريخ بغداد"، ٧: ٧٨.

(٤) المزي، "تهذيب"، ٣: ٤٧١. روى له الْبُخَارِيُّ ثلاثة أحاديث، رقم: ٢٩٢٥، ٣٠٩٤، وهو من مشيخته في "الجامع"، وثالثها قرنه بغيره نازلًا، رقم: ٢٦٩٣.

(٥) ابن ابن عساكر، "تاريخ دمشق"، ٤٧: ٢٠٦. وتصحف فيها "إبراهيم بن أبي فروة"بدل "إسحاق بن أبي فروة"!!. ومما يدل على أنه إسحاق لا إبراهيم ما يلي:

١-أن إسحاق من طبقة شيوخ ابن خداش.

٢-أن إسحاق من شيوخ أبي خيثمة الذي ورد عنه الضرب - أيضًا - في الحكاية. انظر:

=

في الجملة، وإن كان لديه ما يُغرب به عن مالك بن أنس(١)، وقد احتمل العلماء الرواية عنه، ورجَّح ابن حجر ذلك منه دفاعًا عن الإمام البخاري = كون روايته عنه مما أخذه عنه من كتابه قبل ذهاب بصره(٢)، فقد وصف بأنه كان يتلقن فيتلقن(٣). ولعل أحمد أمر بالضرب عليه لذلك(٤)، وإلاَّ فكتابه صحيح(٥)، ولم يكن متهمًا في دينه، ولذا لم يترك(٦).

٣-الحكم بن مروان السُّلمي. (ت١٩١هـ-٢٠٠هـ)(٧) ضَرَبَ أحمد عليه (٨).

=

ابن أبي خيثمة، "التاريخ الكبير"، رقم: ٤٢١٧، ٣٤٤٣.

(١) قال العُقيلي: "جاء عن مالك بأحاديثَ كثيرة لا يُتابع عليها". العقيلي، "الضعفاء" ١: ٣١٥.

(٢) ابن حجر، "هُدى الساري" ٣٨٩.

(٣) ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل" ٢: ٢٣٣.

(٤) وهذا مما يُرجح أن الراوي من طبقة أحمد.

(٥) ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل" ٢: ٢٣٣.

(٦) قال الدارقطني: لايترك". علي بن عمر الدارقطني، "سؤالات أبي عبد الله بن بكير". تحقيق: علي عبد الحميد، (ط١، عمان: دار عمار، ١٤٠٨هـ)، رق: ٣، وقال أبو الوليد الباجي: " فَيحْتَمل عِنْدِي أَنه يتهم لِكَثْرَة خطئه بقلة التَّحَرِّي وَالله أعلم". سليمان بن خلف الباجي، "التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح". تحقيق: د. أبو لبابة حسين، (ط١، الرياض: دار اللواء، ١٤٠٦هـ)، ١: ٣٧٧.

(٧) الحسيني، "الإكمال"، رقم: ١٠٢؛ وابن حجر، "تعجيل "، ١: ٤٦٠.

(٨) ابن عساكر، "تاريخ دمشق"، ٤٧: ٢٠٦. قال محمود بن غيلان: ضرب أحمد، وَابن مَعِين وأبو خيثمة على حديثه وأسقطوه". أحمد بن علي ابن حجر، "لسان الميزان". تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، (ط١، بيروت: دار البشائر، ٢٠٠٢م)، ٣: ٢٥٣.

وهذا الراوي من مشيخة أحمد في المسند(١)، ولم أجد للإمام أحمد فيه قولًا غير الضرب، وهو قليل الحديث؛ لكن عدّله ابن معين(٢) وأبو حاتم(٣). ولعل سبب الضرب هو ما يتفرد به كما في قصة ابن معين. والأصل أنه ممن يُحسَّن حديثه، والله أعلم.

٤–خت م ٤ شَرِيك بْن عَبد اللَّهِ النخعي (ت١٧٧هـ)(٤). قال عبد الله: حَضَرْتُ أَبي يَسمعُ مِنْ محمّد بن جَعفر الوَرْكَانِي، فَمَرَّ على حَديثِ شَريك، عَن سِمَاكٍ، عن عِكْرِمَة: "**أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَجَمَ يَهوديًّا ويَهوديَّةً**". فقال أَبي: يا أبا عِمْرانَ(٥) إِنَّما هَذا عَن شَريك، عن سِمَاك، عَن جَابرِ بن سَمُرَةَ، فَلعَلَّ شريكًا سَبَقَهُ لِسَانُه. فقال الوَرْكَاني: قَد

(١) رقم: ٢٥٥٦٢، لاغير. انظر: صبري، "معجم شيوخ "، ١٩٠، وفهرس شيوخه في المسند ضمن طبعة دار الرسالة، ٥٠: ٧٧.

(٢) بقوله: "ليس به بَأْسٌ". ابن معين، "موسوعة أقوال ابن معين"، ١: ٤٩٧؛ لكنه سُئِل عنه؟ فقال: ما أُراه إلاَّ كان صدوقًا. قال له الحُسَين بن حِبَّان ما أنكرتم عليه بشيءٍ؟ قال: أما أنا فما أنكرتُ عليه بشيءٍ. قلتُ له: إنه حَدَّث بحديث، عن زُهَير، عن أَبي الزُّبَير، عن جابر"**أَنَّ النَّبِيَ ﷺ كَبَّرَ غَدَاةَ عَرَفَةَ إِلَى صَلاَةِ العَصرِ، مِن آخِرِ أَيَامِ التَّشريقِ**". فقال أَبو زكريا: هذا باطلٌ، ريحٌ، شُبِّهَ له". الخطيب، "تاريخ بغداد"، ٩: ١٢٥.

(٣) بقوله: "كوفي سكن بغداد لا بأس به". ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل" ٣: ١٢٩.

(٤) المزي، "تهذيب"، ١٢: ٤٦٣. استشهد بِهِ الْبُخَارِيّ فِي "الجامع"؛ وروى له فِي "رفع اليدين فِي الصلاة" وغيره. وروى له مسلم فِي "المتابعات".

(٥) وهذه كُنيةُ الوركاني، وهو: محمّد بن جَعفر أبو عمران الوَرْكَانِي، سكن بغداد. (ت٢٢٨هـ). قال أبو زرعة: "كان جار أحمد وكان يرضاه". قال أبو داود: " رأيت أحمد بن حنبل يكتب عنه". المزي، " تهذيب الكمال" ٢٤: ٥٨١.

نَظَرَ يحيى بنُ مَعينٍ في هَذا(١). فقال أَبي: ومَا يُدْرِي يَحيى بن مَعِين؟! أَوَ كُلُّ شَيءٍ يَعْرِفُه يحيى!. اضْرِبْ عَليه، فَضَرَبَ عَليه"(٢). وسَبَبُ ضَرْبِ الإمامِ أَحمدَ عَلى هَذهِ الرِّوايةِ التي فِيهَا (عِكْرِمَةَ): أَنَّها رِوايةٌ غَيرُ مَعْروفةٍ بذِكْرِ عِكْرِمَةَ فيها(٣)؛ لكن بها تَفَرد شَريكٌ عن سِمَاك(٤) إلا أنَّ إسنَادَهَا مَطْروقٌ .....

(١) يعني رواية عكرمة ومشّاها.

(٢) الخطيب، "تاريخ بغداد"، ٢: ٤٨٠. وهذا الخطأ ليس من أبي عمران؛ ولكنه من شريك ويدل على ذلك سياق القصة، وما سيأتي من ذكر أقوال النقاد في تلك الرواية. وأخرج هذا الحديث أحمد في مسنده في مواضع من مسند الصحابي الجليل جابر بن سمرة، رقم: ٢٠٨٥٦، ٢٠٩٠٧، ٢٠٩١٤، ٢٠٩١٥٩، وجاء في الموضع الأخير من بعض نسخ المسند قول عبد الله ابن الإمام: "يَعْنِي هَذَا الْحَدِيثَ وَحَدِيثُ خَلَفٍ عَنْ شَرِيكٍ لَيْسَ فِيهِ سِمَاكٌ وَإِنَّمَا سَمِعَهُ وَاللهُ أَعْلَمُ خَلَفٌ مِنَ الْمُبَارَكِيِّ عَنْ شَرِيكٍ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فِي كِتَابِهِ: عَنْ سِمَاكٍ". طبعة المكنز، والترمذي، في "الجامع"، رقم: ١٤٣٧، وقال: عقبه "حَدِيثُ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ"؛ وابن ماجه، السنن"، رقم: ٢٥٥٧، وغيرهم كلهم من طريق شريك بن عبد الله، عن سماك بن حرب عن جابر بن سمرة به.

(٣) وقد بحثتُ عنها من هذا الطريق فلم أهتد إليها (فيما بين يديّ)! مع أنَّ رِوايةَ شَريك، عن سِماك، عن جَابر أخْرَجَها أحمدُ في "المسند"، مِنْ عِدَّةِ طُرُقٍ كما سبق. ينظر: ابن حجر، "إطرافُ المسْنِد"، رقم: ١٣٧١. وهذا من أوهام شريك، قال أبو زرعة الرازي: "صاحب وهم، يغلط أحيانًا". ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل"، ٤: ٣٦٧. وقال الذهبي: "توقف بعض الأئمة عن الاحتجاج بمفاريده". الذهبي، "السير"، ٨: ٢٠٠.

(٤) قال ابن عبد البر عنها: " انفرد به شريك عن سِماك"، "التمهيد"، ١٤: ٤٠٢. وقال إمام العلل الدارقطني: "سماك بن حرب إذا حدث عنه شُعبةُ والثَّوريُّ وأبو الأَحْوصِ فأحاديثُهم عنه سليمةٌ، وما كان عن شَرِيكِ بنِ عبدِ اللهِ وحفصِ بن جُمَيْع ونظرائِهم، ففي بعضِها نَكارةٌ". الدارقطني، "
=

عِنْدَ المحَدِّثينَ(١)، فالأَمرُ بالضَّرْبِ ليسَ على الرِّوايةِ، بَلْ على ذِكْرِ (عِكْرِمَة). ثمَّ بَيَّنَ الإمَامُ أَحمدُ سَبَبَ وهْمِ شَريكٍ فيها وهو سبْق لسانه لرواية سماك عن عكرمة(٢)، وهَذا مِنْ أَوْهَامِه رَحِمَهُ اللَّهُ(٣).

٥–ت ق عبد القدوس بن بكر الكوفي. (ت ١٨١هـ– ١٩٠هـ)(٤) ضَرَبَ أحمد

=

سؤالات السلمي"، رقم: ١٧١. وقال ابن معين: " شريك بن عبد الله هو صدوق ثقة، إلا أنه إذا خولف فغيره أحب إلينا. قال أبو عبيد الله: وسمعت من أحمد شبيهًا بذلك". الخطيب، "تاريخ بغداد"، ١٠: ٣٨٤. قلتُ: فأين أصحاب سماك من هذا الحديث!!. ومما يؤكد اضطراب شريك في هذه الرواية وسبق لسانه فيها بذكر عكرمة أن أبا بكر بن أبي شيبة رواها في "المصنف" عنه ثلاث مرات: رقم: ٢٢٢٠٧، ٢٩٦٣١، ٣٧٢٠٢، كلها بنفس طريق أحمد والترمذي وغيرهم، مما يدل على توهمه في هذا الإسناد!!.

(١) أخْرَجَها غيرُ واحدٍ من المصنِّفينَ في كُتبهم. كما سبق

(٢) رواية سماك عن عكرمة ضعيفة جدًا – أيضًا – كما قال شريك (نفسه): "كانوا يلقنون سماك أحاديث عن عكرمة ...". أحمد بن محمد ابن حنبل، "سؤالات أبي داود عن الإمام أحمد". تحقيق: زياد محمد منصور، (ط١، المدينة: مكتبة العلوم والحكم، ١٤١٤هـ)، رقم: ٢٠١٦.

(٣) انظر: سعيد باشنفر، " أوهام المحدثين الثقات"، (ط١، بيروت: دار ابن حزم، ١٤٣٦هـ)، ١٠: ١٧٢.

(٤) المزي، "تهذيب"، ١٨: ٢٣٥. قال مغلطاي: "خرّج ابن حبان حديثه في "صحيحه". وقد بحثت جهدي فلم أجده في المطبوع من صحيح ابن حبان!. ووجدت لأخيه (خنيس بن بكر بن خنيس) رواية فلعله سبق قلم منه رَحِمَهُ اللَّهُ. محمد بن حبان الدارمي، "الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان". تحقيق: شعيب الأرنؤوط، (ط ١، بيروت: موسسة الرسالة، ١٤٠٨هـ)، رقم: ٦٩٠٤؛ والحكري، "إكمال تهذيب الكمال"، ٨: ٢٨٥

عليه(١). وسبب أمر أحمدَ الضرب على حديثه والرواية عنه في المسند وهو من مشيخته، وروى له بِضْعةَ عَشَر حَديثًا = أنه يرى أنه يستحق ألا يترك ومثله يروى عنه؛ ولو شاء لما روى عنه في مسنده، لا سيما وأن الأحاديث التي رواها عنه ليس فيها ما يُستنكر(٢). والحُكْم في عبد القدوس: أنه لا بأس به ما لم يُخالف أو ينفرد فلا يقبل منه؛ لما لم يقع في إتقانه وحفظه ما يجبر تفرده(٣).

---

(١) ابن عساكر، "تاريخ دمشق" ٤٧: ٢٠٦. "ذَكَرَ مَحمودُ بنُ غَيْلانَ عَن أَحمدَ وابنِ مَعينٍ وأَبي خَيثَمَةَ أَنَّهم ضَربوا على حَديثِه. تهذيب التهذيب ٨: ٢٨٦.

(٢) لمروري عليها وتتبعها سوى حديث واحد وهو حديث: عبد القدوس عن حجاج عن عامر بن عبد الله بن الزبير عن أبيه ﷺ: **رأيت النبي ﷺ إذا افتتح الصلاة رفع يديه حتى جاوز بهما أُذُنَيهِ** ... قال البخاري: " لايُعرف لحجاج سماع من عامر"، "التاريخ الكبير"، ٦: ١٢١. والحمل فيها ليس عليه، و(٧) مرات روى عبد القدوس عن حجاج في "المسند"، و(١) عن مسعر، و(٢) عن هشام بن عروة. ولم أجد له ترجمة في تاريخ بغداد وكأن الإمام أحمد لما دخل الكوفة سنة (١٨٣هـ) كما نقل الخطيب، في "تاريخه"، ١٣: ٣٠٦، قابله وسمع منه، وتقدر وفاته كما بيّن الحافظ الذهبي بين (١٨١هـ – ١٩٠هـ). انظر: صبري، "معجم شيوخ "، ٢٣٣؛ وابن حنبل، "المسند"، رقم: ٢١٧٦، ٤٠٧٤، ٧٠١٦، ١٤٨٤٦، ١٦٠٩٥، ١٦٠٩٩، ١٨٨٤٠، ١٨٨٤١، ٢٥٧٧١، ٢٥٧٧٢، ٢٥٧٧٣. وانظر: ابن حنبل، "العلل"، رقم: ٢٠٩، ١١٥٠، ١٧٨٦، ٣٧٧٥، وغيرها. قال الشيخ أحمد شاكر، في حاشيته على "المسند": "ولكن ها هو ذا حديثه في المسند، لم يضرب عليه أحمد!! "، ٤: ٣٠. قلت: بما تقدم لم يضرب عليه الإمام في المسند بل قاله لابن خداش عند عرضه إياه المشيخته، وكأنه أراد أن يكون شيوخ ابن خداش في المرتبة العليا من الوثاقة.

(٣) قال ابن أبي حاتم الرازي: "سأَلتُ أَبي عنه، فقال: لا بأْس بحديثه". ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل"، ٦: ٥٦. وقال الذهبي: " وهو قليل الرواية، ما رأيت لأحد فيه كلاما". محمد بن أحمد =

٦-بخ م ٤ عَبدُالوَهَّاب بنُ عَطَاء الخَفَّاف. (ت٢٠٤هـ)(١) قَالَ أحمد: "لما أَرادَ الخَفَّافُ أنْ يُحَدِّثَهم بحَديثِ هِشَامٍ الدَّسْتَوائيّ أَعْطَاني كِتَابَه فَقَالَ لِي: انْظر فيه فَنَظرْتُ فيه فَضَربتُ على أَحَاديثَ مِنْها، فَحَدَّثَهم فَكَانَ صَحيحَ الحَديثِ"(٢). وسَبَبُ الضَّرْبِ: ثَمَّتَ أَحاديث مِن رِوايةِ عَبدالوَهَّابِ، عن هِشَام فيها خَطأٌ مّا، ودَفْعُ الشَّيخِ (الخَفَّافَ) للتِّلميذِ (أحمدَ) دَليلُ إجلالٍ وتقديرٍ ومَهَابةٍ، واعْترافٍ بجَلالَةِ وقَدْر عِلْمِ أَحمدَ؛ ولذا حَدّث (الخَفَّاف) بحَديثِ هشامٍ عَقبَ الضَّرْب على الأَحاديثِ التي وَقَعَ فيها الخَطأ بمَا تَبقّى ممَّا هو مقبول؛ كيف لا وقد أخرج (أحمدُ) عن شيخه (عبدِ الوَهَّاب) في (المسند) تسْعةً وثَمانينَ حَديثًا(٣)، ومِنها مَا يَرويه شيخُه عن شيخِه (هشَام الدَّسْتَوائي). ومعْ هذا فإنَّ

=

الذهبي، "تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام". تحقيق: بشار عواد معروف، (ط ١، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٢٤هـ)، ٤: ٩١٤. وقال الذهبي: "وُثِّق" "الكاشف"، رقم: ٣٤٢١.

(١) المزي، "تهذيب"، ١٨: ٥٠٩. روى له البخاري في "خلق أفعال العباد"، وروى له مسلم في (٩) مواضع، والباقون.

(٢) ابن حنبل، "العلل"، رقم: ٢٥٦٨. وقد أخرج أحمد من طريق شيخه (عبد الوهاب)، عن هشام الدستوائي في المسند بضعة وعشرين حديثًا. انظر مثلًا: رقم: ٢٣٦٢، ٢٣٤٤، ٣٩٨٨، ١٠٧٥٥٨، ١٣٤٤٨، ١٧٤٢٤، ٢٣٠٢٦، ٢٤٣٦٧، ٢٦٢٩٢وغيرها. ولم أهتد إلى الأحاديث التي ضرب عليها الإمام أحمد؛ ولكن وجدت أربعة أحاديث نبّه فيها الإمام على أن هشامًا الدَّستوائي شك فيها. انظر: ابن حنبل، " المسند": رقم: ١٢٢٩٤، ١٣٢٦١، ١٣٤٥٦، ١٤٨٥٨.

(٣) انظر: صبري، "معجم شيوخ "، ٢٥٠؛ لكني أرجح أن يكون العدد أكثر من ذلك فقد أورد محققو مسند الإمام أحمد (طبعة الرسالة) (١٣٠) روايةً ولعلها بالمكرر، ٥٠: ٧٠.

أقوالَ الإمامِ أحمدَ في شيخِه تَدُلُّ على تضْعيفٍ خَفيفٍ جدًا(١)، ومع كونه كذلك فلا يُمانعُ مِن الرِّواية عنه(٢)، والدَّليلُ قوله عنه: "كَانَ يحيى بن سَعيد حَسَنَ الرَّأي في عبدِ الوَهابِ الخَفَّاف، وَكَانَ يَعْرِفُه مَعْرِفةً قَديمةً "(٣). وقَوله لما سَأله المرّوذِيّ عنه قال له: عَبدُ الوَهَّاب ثقةٌ؟ قال: تَدري مَن الثِّقَةُ؟ الثِّقَةُ يحيى القَطَّان"(٤). والنَّاظِرُ في أَقوالِ الأئمةِ فيه يَرى وضوحَ تَوثيقِهم له(٥)، وقَد حَدَّث ببغدادَ أمامَ الجَهابِذة؛ وفَرِحَ بتَحْديثِه وتَصديقِهم له فوق منبرِ الرِّواية وقْتَها(٦).

---

(١) الرباط، "الجامع لعلوم أحمد"، ١٨: ١٤١، ونصه: "عبد الوهاب ضعيف الحديث مضطرب". ولعل هذا يُخَرّج بعدم قبول مفاريده لما لم يقع مايجبرها من الحفظ الإتقان، ويفسره ما سيأتي من سؤال أبي بكر المُرُوذي، والله أعلم.

(٢) قال عبد الله: سَألتُ أَبي عن الخفاف، فقال: "أما أَنا فأروي عنه". ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل" ٦: ٧٢.

(٣) ابن حنبل، "العلل" رقم: ٢٥٦٨.

(٤) الرباط، "الجامع لعلوم أحمد"، ١٨: ١٤٢. ومعنى هذا: أنّ أحمد قد يتشدّد في إطلاق الثقة، ولا يطلقها بالنسبة لعبد الوهاب إلا على أمثال القطان الإمامِ الجبل. وتفسرها العبارة الأخرى: " قَال أَبو بكر المروذي: قُلتُ لأبي عَبد الله عَبد الوهَّاب ثقة قال: تدري ما ثقة إنما الثقة يَحيَى القطان".

(٥) المزي، "تهذيب"، ٢٥: ٢٢٢. وهو توثيق محتمل فمثله لا بأس به، وليس بذاك القوي ممن تقبل منه إفرادته، ولذا لم يصفه أحمد بالثقة، وهو في سعيد بن أبي عروبة أوثق لسماعه عنه قديمًا، والله اعلم.

(٦) قال الحسن الزعفراني: " لما قدم علينا عَبد الوهَّاب بن عطاء كتب إلى أخيه يا أخي احمدِ اللهَ إن أخاك حَدَّث وصُدِّقَ". وقال الساجي: "صدوق ليس بالقوي عندهم، خرج إلى بغداد من البصرة فكتبوا عنه، فكتب إلى أخيه أني قد حدثت ببغداد فصدقوني وأنا أَحمد الله على =

٧–عخ د ت ق مِشْرَح[(١)] بن هَاعَان المعافري. (ت١٢٠هـ أو١٢٨هـ)[(٢)]. قَالَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحَارِثِ[(٣)]: إن أَبَا عَبْدِ اللَّهِ سُئِلَ عَنْ حَدِيثِ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ: "لَوْ كَانَ بَعْدِي نَبِيٌّ، لَكَانَ عُمَرُ"؟ فَقَالَ: اضْرِبْ عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ عِنْدِي مُنْكَرٌ"[(٤)]. ولعل سَبَبُ الضَّرْبِ: نَكَارتُه عِندَ الإمامِ مِنْ أَجلِ تَفَرُّدِ مِشْرح بن هَاعَان المَعَافِرِي[(٥)] بالحَديثِ عن

=

ذلك". الخطيب، "تاريخ بغداد" ١٢: ٢٧٧.

(١) بكسر الميم وسكون السين وتخفيف الراء وفتحها. علي بن هبة الله ماكولا، "الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب" تحقيق: عبد الرحمن المعلمي ونايف العباس. (ط١، دار المعارف العثمانية: الهند وبيروت ١٩٧٦م). ٧: ١٩٤.

(٢) المزي، "تهذيب"، ٢٨: ٧. روى له البخاري في خلق أفعال العباد.

(٣) إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحَارِثِ ابن عبادة بن الصامت (ت؟). من جلة أصحاب الإمام أحمد، وكان الإمام يعظمه. وطبقات الحنابلة لأبي يعلى الفراء، "طبقات الحنابلة"، ١: ٢٣٨.

(٤) ابن قدامة، "المنتخب "، رقم: ١٠٦، ابن حنبل، "المسند"، رقم ١٧٤٠٥.

(٥) وثقه يحيى بن معين والعجلي وابن عديّ وغيرهم على اختلاف مراتبهم فيه. قال عثمان الدارمي عقب توثيق ابن معين: "ومشرح ليس بذاك، وهو صدوق". تاريخ الدارمي (رقم٧٥٥). وقال ابن يونس المصري: "وكان في جيش الحجّاج، الذين حاصروا ابن الزبير ورموا الكعبة بالمنجنيق! ". تاريخ ابن يونس (٤٧٥/١). وذكره ابن حبان في المجروحين بقوله: "يروي عن عقبة بن عامر أحاديث مناكير ...، والصواب في أمره ترْك ما انفرد من الروايات، والاعتبار بما وافق الثقات منها". وأعاده في كتابه الثقات وقال: "يُخطئ ويخالف". ولعل ابن حبان أصاب الهدف في الفصل في مشرح بن هاعان، ويدل عليه فعل الأئمة تجاهه. زاد ابن الجوزي نقلاً عنه: "انقلبت عليه صحائفه فكان يُحدّث بما سمع من هذا عن ذاك وهو لا يعلم، فكل ما رواه عن عقبة هو ما سمعه من الحسن بن عمارة فبطل الاحتجاج به". ينظر: الضعفاء لابن الجوزي (١٢١/٣)، والرواة الذين ترجم لهم ابن حبان في المجروحين وأعادهم في

=

عُقْبَةَ بن عَامرٍ. مع أنّه أَخْرَجَ هذا الحديث (نفْسَه) في (المسند) ولم يَضْرِبْ عليه(١)!.

=

الثقات. للدكتور مبارك الهاجري. قلت: وما نقله ابن الجوزي في الضعفاء وتبعه مغلطاي في إكمال تهذيب الكمال (٢٠٥/١١) غلطٌ تتابعا عليه، والسبب في ذلك أن القول الذي نقله ابن الجوزي ليس في "مشرح" بل في الترجمة التي تلي "مشرح" في كتاب المجروحين لابن حبان وهي في حق الراوي: "مصعب بن سلام التميمي". فجلّ من لا يسهو!.

(١) وهذا الحديث أخرجه ابن حنبل، "المسند"، رقم ١٧٤٠٥، والترمذي، "الجامع"، رقم ٣٦٨٦، والطبراني، "المعجم الكبير"، ١٧: ٣١٠، والحاكم، "المستدرك"، رقم٤٥٢١، وعلي بن أحمد الخطيب، "الموضح لأوهام الجمع والتفريق". تحقيق: عبد الرحمن المعلمي. (ط١، تصوير دار الفكر الإسلامي: باكستان، ١٤٠٥هـ)، ٢: ٤٧٩، من طريق بكير بن عمرو المعافري، عن مشرح بن هاعان المعافري، عن عقبة بن عامر به. وقد تابع مِشرحاً أبو عُشانة (حيُّ بن يؤمن)، عن عقبة بن عامر به؛ لكن لايفرح بها للآتي:

١-لما عُرف من ابن لهيعة، وحاله من الضعف!. انظر: أبو محمد عصام بن مرعي، " النكت الرفيعة في الفصل في ابن لهيعة". (ط١، دار الحرمين: مصر، ١٤١٣هـ)، ٩.

٢-لاضطرابه في الرواية فمرة يرويها عن أبي عشانة، ومرة عن غيره.

٣-أن الراوي عن ابن لهيعة لم أجد له ترجمة، وقد أخرجها الطبراني، "المعجم الكبير"، ١٧: ٣١٠، من طريق يحيى بن كثير الناجي، عن ابن لهيعة، عن أبي عشانة، عن عقبة به. ومرة: يرويها عن مشرح بن هاعان، عن عقبة به. كما في أحمد بن محمد ابن حنبل، "فضائل الصحابة". تحقيق: د. وصي الله عباس، (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٣هـ)، ٢: ١١٩٥ ولعله الصواب. ولذا تعود الرواية على رواية مشرح عن عقبة وتفرده بالرواية عن عقبة بن عامر؛ وهو وإن كان من جملة المقبولين؛ إلا أنهم قد تكلموا فيه لاسيما عند الانفراد بما لا يُتابع عليه، ولم يكن من المكثرين من الرواية، ولما لم يقع في حفظه وإتقانه ما يجبر تفرده رُد ذلك عليه. ومشرح له مايُستنكر عن عقبة غير هذا الحديث؛ ولذا قال ابن حبان: "يروي عَن عُقبَة بن عَامرٍ أَحَادِيثَ مَنَاكِير لَا يُتَابع عَلَيْهَا". وحَكَمَ التِّرمِذِيُّ على حديثِ الترجمة

=

=

بالغَرَابَة بقوله: "لا نعرفه إلا من حديث مشرح بن عاهان". وأنكره أحمدُ بالضرب عليه. وعَدَّ ابنُ عَديّ له مَا يُستَنْكرُ عن عُقبةَ وقال: "ولِمشْرح عن عُقبةَ غَيرُ مَا ذَكَرتُ". وذكر حديث الباب. ابن عدي، "الكامل"، ١٠: ١١٤. وقال ابن حبان في حقه: " والصواب في أمره: "ترك ما انفرد من الروايات، والاعتبار بما وافق الثقات". ومما يدل على عدم مشاركة من كان ألزم وألصق بعقبة بن عامر وهو أبو الخير مرثد بن عبد الله اليزني المصري في هذه الرواية، وهو الذي قيل عنه تجاه عقبة: كان لايفارق عقبة بن عامر الجهني، كما قاله تلميذه (يزيد بن أبي حبيب). وأخرج عنه البخاري ومسلم في الصحيح عن أبي الخير، البخاري، "الجامع "، رقم ١٨٦٦، ومسلم، رقم١٦٤٤، وابن حبان، "المجروحين"، ٢: ٤٢٤. وأصل معنى الحديث في الصحيح من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "**إِنَّهُ قَدْ كَانَ فِيمَا مَضَى قَبْلَكُمْ مِنَ الأُمَمِ مُحَدَّثُونَ، وَإِنَّهُ إِنْ كَانَ فِي أُمَّتِي هَذِهِ مِنْهُمْ فَإِنَّهُ عُمَرُ بْنُ الخَطَّابِ**". البخاري، "الجامع"، رقم٣٤٦٩، ومسلم، رقم٢٣٩٨، من حديث عائشة. ولعل عذره في إخراجه في المسند ماعذره به ابن تيمية: " وليس كل ما رواه أحمد في المسند وغيره يكون حجة عنده، بل يروي ما رواه أهل العلم، وشرطه في المسند أن لا يروي عن المعروفين بالكذب عنده، وإن كان في ذلك ما هو ضعيف، وشرطه في المسند مثل شرط أبي داود في سننه". أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، "منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية". تحقيق: محمد سالم، (ط١، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود، ١٤٠٦هـ)، ٧: ٩٧، وابن حجر في دفاعه بقوله: " وأولى محامله أن نقول: هو من الأحاديث التي أَمر الإمام أحمد أن يضْرب عليها، فإما أن يكون الضَّربُ تُرِكَ سهوًا، قلت: ومما يؤيد هذا أن ناقل أمر الضرب من متقدمي أصحابه، فلعل هذا الحديث لم تطله مراجعة أحمد لمسنده فإنه كان يعدل ويحذف ويضرب، وإمّا أن يكون بعض من كتبه عن عبد الله كتبَ الحديثَ وأخَلَّ بالضرب، والله أعلم". "القول المسَدّد في الذبّ عن المسند" تحقيق: عبد الله موفق العبيدي، (ط١، إسطنبول: دار الأصول العلمية، ١٤٤٣هـ)، ٢٩. وقال ابن حجر، " تعجيل": " والحق أن أحاديثه غالبها جياد والضعاف منها إنما يوردها للمتابعات وفيه القليل من الضعاف الغرائب الإفراد أخرجها ثم

=

٨-خ د ت ق مُوسَى بن مسعود النهدي (ت٢٢٠هـ)(١). ضَرَبَ أحمد عليه(٢). حدَّث الإمام أحمد عن أبي حذيفة(٣). وقال عنه: "كان أبو حذيفة الذي بالبصرة من أكثر الناس خطأ "(٤). وقال عبد اللَّه: سمعت أبي وذكر قبيصة وأبا حذيفة؛ فقال: " قبيصة أثبت منه جدًّا - يعني: في حديث سفيان، أبو حذيفة شِبهُ لا شيءٍ، وقد كتبت عنهما جميعًا"(٥). وقال الأثرم: قلت لأبي عبد اللَّه: أبو حذيفة أليس هو من أهل الصدق؟! قال: "نعم، أمَّا من أهل الصدق فنعم"(٦). وقال أحمد: "كأن سفيان

=

صار يضرب عليها شيئا فشيئا وبقي منها بعده بقية ... ". ١: ٦، وعبد الرحمن بن علي ابن الجوزي، "آفة أصحاب الحديث". تحقيق: فريق من الباحثين (ط١، الرياض: دار الألوكة، ١٤٣٦هـ)، ٤٩٠.

(١) المزي، "تهذيب"، ٢٩: ١٤٥. روى عنه البخاري: رقم: ٢٥١٩، ٢٧٠٠، ٦٤٨٨، ٦٦٠٤.

(٢) ابن عساكر، "تاريخ دمشق"، ٤: ٢٠٦. ومما جعلني أجزم كونه موسى أمور:
١-أنه من طبقة الإمام أحمد، وقد عُمِّر توفي وله (٩٢) سنة.
٢-لم أجد حسب علمي من يكنى في هذه الطبقة بأبي حذيفة سواه. ٣-روى عنه من أصحاب الحكاية أبو خيثمة.

(٣) ابن حنبل، "سؤالات أبي داود"، رقم: ٥٤٦، ومع هذا فقد كتب عنه؛ لكنه لم يرو عنه في المسند! وما فيه هو من زوائد ابنه(٢١٢٣٩و٢١٢٥٧).

(٤) الرباط، " الجامع لعلوم أحمد"، ١٩: ٢٢٥.

(٥) الرباط، " الجامع لعلوم أحمد"، ١٩: ٢٢.

(٦) ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل" ٨: ١٦٣.

الذي يحدث عنه أبو حذيفة ليس هو سفيان الثوري الذي يحدث عنه الناس!"[(١)]. وهذ الراوي قد غمزه بعض النقاد[(٢)] – لا سيما – في روايته عن سفيان الثوري؛ لأنه من متأخري أصحابه[(٣)]، وجاء بأحاديث عنه لم يُتابع عليها، وهو صدوق في نفسه، ولا يُحتجُّ به[(٤)]. فلعل سبب أمر الضرب لأجل الخطأ والوهم والتصحيف في روايته؛ ولذا لَيَّنَه أحمد، وفي سفيان أخص، فقد كان في الطبقة دون أولئك الثقات من أهل الإتقان والمعرفة من أصحابه[(٥)].

المبحث الثالث: الرواة المختلف فيهم

١–خ د ت ق الحسن بن ذكوان البصري. (ت١٤١هـ–١٥٠هـ)[(٦)]، قَالَ عَبْدُ اللهِ: وَكَانَ فِي كِتَابِ أَبِي، عَنْ عَبْدِ الصَّمَدِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْحَسَنِ (يَعْنِي ابْنَ ذَكْوَانَ)، عَنْ

---

(١) العقيلي، "ضعفاء " ٤: ١٦٨.

(٢) قال الفلاس: " لا يحدث عنه من يبصر الحديث!". وقال ابن خزيمة: "لا أحدث عنه". وقال أبو أحمد الحاكم: "ليس بالقوي عندهم". وقال الدارقطني: "قد خرجه البخاري، وهو كثير الوهم". ابن حجر، "تهذيب"، ١٣: ٤٨.

(٣) قال ابن عدي: "من متأخري أصحاب الثوري". عبد الله بن عدي الجرجاني، " أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري من مشايخه في "جامعه الصحيح". تحقيق: عامر صبري. (ط١، بيروت: دار البشائر، ١٤١٤هـ)، رقم: ٢٥٠.

(٤) أبو حاتم، "الجرح والتعديل"، ٨: ١٦٣. قال ابن حجر: "له عند البخاري عن سفيان سوى ثلاثة أحاديث متابعة وله عنده آخر عن زائدة متابعة أيضًا". ابن حجر، "تهذيب"، ١٣: ٤٨.

(٥) المزي، "تهذيب " ٢٧: ٥٦.

(٦) المزي، "تهذيب " ٦: ١٤٥. روى له البخاري حديثًا واحدًا رقم ٦٥٦٦.

حَبِيبٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ "**أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يمشى فِي خُفٍّ وَاحِدٍ، أَوْ نَعْلٍ وَاحِدَةٍ**". وَفِي الْحَدِيثِ كَلاَمٌ كَثِيرٌ غَيْرُ هَذَا فَلَمْ يُحَدِّثْنَا بِهِ. ضَرَبَ عَلَيْهِ فِي كِتَابِهِ فَظَنَنْتُهُ أَنَّهُ تَرَكَ حَدِيثَهُ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ رَوَى عَنْ عَمْرِو بْنِ خَالِدٍ الَّذِي يُحَدِّثُ عَنْ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ. وَعَمْرو بْنُ خَالِدٍ لاَ يُسَاوِي شَيْئًا"(١).

وسَبَبُ الضَرْبِ على هذا الحديث أمران:

١-جَاءَ فِي"العَلَلِ" لعبد الله أَنَّه قَالَ: ذَكَرْتُ لأبي حَديثَ عبد الصَّمدِ، عنْ أَبيه (عبد الوارث)، عن الحَسنِ بنِ ذَكْوانَ، عن حَبيب بن أَبي ثَابتٍ، عن سَعيد بن جُبير، عن ابن عَبَّاس قال"**نَهى رَسُولُ اللهِ ﷺ أَنْ يَمْشِيَ الرَّجُلُ في نَعْلٍ واحِدةٍ، أو خُفٍّ واحِدٍ**". قال أَبي: هذا حَديثٌ مُنْكَرٌ. قيل له: إنَّ غيرَ عبد الصَّمدِ يقولُ: عن عبد الوارث، عن الحَسَنِ، عن عَمرو بن خَالد، عن حَبيبَ. قال: أَبي نَرَى عَمرو بن خَالدٍ ليسَ يَسْوى حَديثُه (شيئًا)(٢). ليْسَ بشيءٍ"(٣).

---

(١) ابن حنبل، "المسند"، رقم ٢٩٤٨. وأخرجه الطبراني، "المعجم الكبير، رقم ١٢٣٥، وابن عدي"الكامل"، ٥: ٥٦٨، والعقيلي، "الضعفاء"، ٤: ٣٠٣ من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث، بهذا الإسناد. وأصل هذا الحديث في الصحيح. البخاري، "الجامع "، رقم٣٢٨٠ وغيره، والقشيري "صحيح مسلم" رقم٢٠٩٧ وغيره.

(٢) هذه الزيادة ليست في مطبوع "العلل"، وفيه لفظةٌ مُقْحَمةٌ -أيضًا-وهي: "عن أبيه". بعد عبد الوارث، ولذا آثرتُ العزْوَ إلى العقيلي، الضعفاء"، ٤: ٣٠٣.

(٣) ضعفاء العقيلي ٤: ٣٠٣. قال أحمد في عمرو: "عَمْرُو بْنُ خَالِدٍ هَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ". العلل رقم٣٣٠، وهو كذاب، كما جاء عن غير واحد من النقاد. انظر: الجامع في الجرح والتعديل ٢: ٢٨٢.

٢-أنَّ الحَسَنَ بنَ ذَكْوانَ لم يَسْمع مِن حَبيبِ بن أَبي ثَابتٍ، إنَّما دَلّسَه عن عَمرو بنِ خَالدٍ (وهو في الحال كما رأيت!)، وقَدْ نَصَّ على ذَلكَ غَيرُ واحدٍ منهم(١): الإمامُ أحمدُ(نفْسُه)(٢). فالأصل فيه أنه في مرتبة القبول، وهذا ما عرفه أصحاب الصحيح كالبخاري(٣) وابن الجارود(٤) وابن خزيمة(٥) وابن حبان(٦).

٢-خ م ت ق زياد بن عَبد الله بن الطفيل البَكَّائيُّ (ت١٨٢هـ أوغيرها)(٧) ... ضَرَبَ أحمد عليه(٨). وقال عنه: "ليس به بأس، حديثه حديث أهل .....

---

(١) انظر: ضعفاء العقيلي ١: ٥٨٥. قال يحيى بن معين: "الْحسن بن ذكْوَان لم يسمع من حبيب بن أبي ثَابت شَيْئًا، إِنَّمَا سمع من عَمْرو بن خَالِد عَنهُ، وَعَمْرو بن خَالِد لَا يُسَاوِي حَدِيثه شَيْئًا". تاريخ الدوري رقم٤٧٠٠. وجاء في المراسيل لابن أبي حاتم عنه: " قَالَ الْحَسَنُ بْنُ ذَكْوَانَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ حَبِيبِ بْنُ أَبِي ثابِتٍ شَيْئًا إِنَّمَا سَمِعَ مِنْ عَمْرِو بْنِ خَالِدٍ عَنْهُ وَعَمْرِو بْنِ خَالِدٍ لاَ يُسَاوِي حَدِيثَهُ شَيْئًا إِنَّمَا هُوَ كَذَّابٌ"ص٤٦. وقال الآجري لأبي داود: سمع الحسن بن ذكوان من حبيب بن أبي ثابت؟ قال: سمع من عمرو بن خالد عنه". سؤالاته رقم ١٢٢٤. وذكر ابن حجر أنه أحد أسباب تضعيفه. هدى الساري ص٣٩٧.

(٢) العقيلي، "الضعفاء" ١: ٥٨٥.

(٣) "الجامع"، رقم ٦٥٦٦.

(٤) محمد عبد الله بن علي بن الجارود، المنتقى من السنن المسندة عن رسول الله ﷺ ... تحقيق: مركز البحوث بدار التأصيل، (ط١، القاهرة: دار التأصيل، ١٤٣٥هـ)، رقم٣٥.

(٥) ابن خزيمة، الصحيح"، رقم٦٠و٧٧٢.

(٦) ابن حبان، "التقاسيم"، رقم ١٠٥١و٢٣٥٣.

(٧) المزي، "تهذيب"، ٩: ٤٨٥. روى له البُخَارِيُّ حَدِيثًا واحِدًا مقرونا بغيره، رقم: ٢٨٠٥؛ و"مسلم"، رقم: ٥١، ١٠٨٠، ١٢٨٣.

(٨) ابن عساكر، "تاريخ دمشق" ٤٧: ٢٠٦. وتصحف فيه "زياد بن عامر بن الطفيل" بدل =

الصدق"(١). وقال: "ما رأيت كان به بأسٌ، كان ابن إدريس حسَنَ الرأي فيه". ومرةً قال: "كان صدوقًا"(٢). وقال: "كان صدوقًا، وكان يحيى بن معين يضعفه وسمع منه، وأحمد لم يسمع منه"(٣).

وهذا الراوي ممن ذُكر أنه مختلف فيه(٤)، ولعل الراجح فيه صِدقُه، وهو أتقنُ من روى السيرةَ عن ابن إسحاق(٥)، وله ما يُستنكر من الحديث(٦)، وهو مع هذا لا يُحتج به عند الانفراد لما لم يقع في حفظه وإتقانه مايجبر تفرده(٧)، ولذا جاء عن أحمد توثيقُه

=

"زياد بن عبد الله بن الطفيل"!. ومما يدل على أنه زياد البكائي ما جاء في آخر القصة من قول ابن خداش: "وزياد بن عبد الله البكائي لم أرهم يذكرونه ذاك الذكر وهو ممن أسقطوه". وقد ذَكر الخطيب في تاريخه من الرواة عن البكائي ابنَ خداش الطالقاني صاحب القصة وهذا يؤكد أنه هو هو٩/٤٩٩.

(١) ابن حنبل، "العلل" رقم ٥٣٢٥.

(٢) الخطيب، "تاريخ بغداد" ٩: ٤٩٩.

(٣) أبو داود، "سؤالات الآجري"، رقم: ١١٨، وقول أبي داود أن أحمد لم يسمع منه محجوجٌ بما في المسند من إخراجِ أحمدَ عنه، فهو أحدُ مشيخته فيه. قال الخطيب: " وقدم بغداد، وحدث بها فروى عنه أحمد بن حنبل". روى عنه بضعة عشر حديثًا. انظر: صبري، "معجم شيوخ"، وحدده بـ (١٤)، وفهرس شيوخه في المسند ضمن طبعة دار الرسالة ٥٠: ٥١ وحدده بـ (١٢). والاختلاف لأجل المكرّر.

(٤) قال الدارقطني: " مختلف فيه، وعندي ليس به بأس". الذهبي، "من تُكُلِّم فيه" رقم ١١٩.

(٥) قال الذهبي: " وَهُوَ أَتْقَنُ مَنْ رَوَى عَنْهُ السِّيرَةَ. ". الذهبي، "تاريخ الإسلام" ٤: ٨٥٣.

(٦) ذكر ابن عدي جملة من ذلك في كامله ٥: ٦٩ومابعدها، وابن حبان "المجروحين" ١: ٥٦٨ وذكر الدارقطني بعض أوهامه كما في العلل رقم: ٢٣٢٧و٢٦١٣.

(٧) قال أبو حاتم الرازي: "يُكتب حديثه ولا يحتج به"، "الجرح والتعديل"، ٣: ٥٣٧؛ وقال ابن

=

والإخراج له في المسند(١)، وجاء الأمر بالضرب على حديثه، وبما ذكرت يُخَرَّج فِعلُ أحمد، ولذا عَمِل ابن معين على ذلك فقد كتب عنه ووثقه وجاء عنه التضعيف الشديد فيه(٢) – أيضًا، أما المغازي فهو ثبتٌ فيها(٣)، وعَملُ صَاحبِيّ الصحيح على الإخراج له يدل على ذلك. أما ما نقله الترمذي في "الجامع" من التكذيب له عن وكيع(٤)، فهذا وإن جاء في نسخة جيدة كما قال مغلطاي(٥) فهو وهمٌ من الترمذي(٦)، والذي في

=

حبان: " لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد وأما فيما وافق الثقات في الروايات فإن اعتبر بها معتبر فلا ضير"، "المجروحين"، ١: ٥٦٨.

(١) كما سبق. ولعل سبب الضرب عليه لأجل أن تكون مشيخة ابن خداش في الرتبة العليّة من الثقة.

(٢) قال ابن معين: " زيَاد البَكَّائي، ليس بشيءٍ، وقد كتبتُ عنه المغازي". وقال: " لا بَأسَ به في المغازي، وأَما في غيره فلا". ابن معين، "موسوعة أقوال ابن معين"، ٢: ١١٣

(٣) الذهبي، "تاريخ الإسلام"، ٤: ٨٥٣.

(٤) قال الترمذي: "سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ يَذْكُرُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُقْبَةَ قَالَ: قَالَ وَكِيعٌ: زِيَادُ بْنُ عَبْدِ اللهِ مَعَ شَرَفِهِ يَكْذِبُ فِي الْحَدِيثِ ". الجامع رقم ١١٣٦.

(٥) قال مغلطاي: " وفي "كتاب الترمذي": عن البخاري عن محمد بن عقبة، قال وكيع: زياد بن عبد الله مع شرفه يكذب في الحديث. كذا ألفيته في نسخة جيدة، والذي في "تاريخ" البخاري: عن محمد قال وكيع: هو أشرف من أن يكذب، والله أعلم". الحكري، "إكمال تهذيب الكمال" ٥: ١١٤.

(٦) قال ابن خلكان: "وهم الترمذي فقال في كتابه عن البخاري قال، قال وكيع: زياد بن عبد الله على شرفه يكذب في الحديث، وهذا وهم، ولم يقل وكيع فيه إلا ما ذكره البخاري في تاريخه، ولو رماه وكيع بالكذب ما خرَّج البخاري عنه حديثًا واحدًا ولا مسلم، كما لم يخرجا عن الحارث الأعور لما رماه الشعبي بالكذب، ولا عن أبان بن أبي عياش لما رماه شعبة

=

تاريخ البخاري هو الصحيح(١).

٣-د ت ق علي بن عاصم الواسطي. (ت٢٠١هـ)(٢) ... ضَرَبَ أحمد عليه(٣). وقال عبد الله: سَمِعْتُ أبي يقول: لاَ أَشُكُّ فيه إلاَّ أني قَد خَرَّقْتُ حَديثَه، وهو مِمَّا حَدَّثَنَا به - إنْ شَاءَ اللهُ - عبدُ الرَّحمن بن مَالكِ بن مِغْول، حَدَّثَنا بهذا الحديثِ، عن محمّد بن سُوقَة، ولاَ أَشُكُّ فيه يعني حَديثَ محمّد بن سُوقَة(٤)، عن إبراهيمَ النَّخَعِيّ، عن

=

بالكذب". أحمد بن محمد ابن خلكان، "وفيات الأعيان وأنباء ابناء الزمان". تحقيق: إحسان عباس، (ط١، بيروت: دار صادر، ١٩٩٤م)، ٢: ٣٣٨.

(١) قال البخاري: " قال ابْن عُقبة السَّدُوسيّ، عَنْ وكيع: هو أشرف من أن يكذب". البخاري، "التاريخ الكبير" ٣: ٣٦٠.

(٢) المزي، "تهذيب الكمال" ٥٠٨/١٣. وله ترجمة موسعة في الخطيب، "تاريخ بغداد" ١٣: ٤٠٧.

(٣) ابن عساكر، "تاريخ دمشق" ٤٧: ٢٠٦.

(٤) يعني أنه حديث لا يصح، ومما يؤكد هذا ما قاله عنه أبو داود: "سُئل عن حديث علي بن عاصم عن ابن سوقة، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عبد الله، عن النبي ﷺ: "**من عَزّىٰ مُصَابًا فلَه مِثلُ أَجْرِه**". فقيل لأحمد: رواه غيرُ علي بن عاصم؟ قال: لا نعلمه رواه غيرُه. قلت: ولا يوقف؟ قال: لا يرويه غيره، قيل له: محمد بن الفضل بن عطية، فلم يعبأ به". ابن حنبل، "سؤالات أبي داود"، رقم: ١٩٢٨. ومعنىٰ هذ النص: أن الإمام أحمد يرىٰ أن الحديث مما تفرد به عليٌّ ولا يُقبل منه (وإن كان هو عنده أهل للرواية؛ لما لم يقع في حفظه وإتقانه مايجبر تفرده به فلذا ردّه؛ وردَّ الموقوف أيضًا، حتىٰ من تابع عليًا لا يُعْبأ بهم لسوء حالهم). وهذا الحديث أخرجه الترمذي، "الجامع"، رقم: ١٠٧٣؛ وابن ماجه، رقم: ١٦٠٢؛ والبيهقي، "السنن الكبير، رقم: ٧١٦٩؛ والبزار، "البحر الزخار"، رقم: ١٦٣٢، والهيثم بن كليب الشاشي، "المسند". تحقيق: محفوظ الرحمن، (ط١، المدينة: مكتبة العلوم والحكم،

=

=

١٤١٠هـ)، رقم: ٤٤٠، ٤٤١، وغيرهم، من طريق علي بن عاصم عن محمد بن سوقة به. وقد تابع عليًا على روايته هذه ثمانية:

١-عبد الرحمن بن مالك بن مغول. أخرجه العقيلي، "الضعفاء"، (٢: ٣٤٥)، وأحمد بن عبد الله أبو نعيم، "حلية الأولياء وطبقة الأصفياء". تحقيق: بدون، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٩هـ)، ٧: ٩٩، من طريق عبد الرحمن بن مالك بن مغول عن محمد بن سوقة به. وعبد الرحمن متروك الحديث، وجاء تكذيبه عن أبي داود.

٢-عبد الحكيم بن منصور. أخرجه أحمد بن محمد ابن الأعرابي في "المعجم". تحقيق: عبد الرحمن الحسيني، (ط١، الرياض: دار ابن الجوزي، ١٤١٨هـ)، رقم: ١٩٣٢؛ وأحمد بن الحسين البيهقي، "شعب الإيمان"، تحقيق: عبد العلي عبد الحميد حامد(ط١، الرياض: مكتبة الرياض، ١٤٢٣هـ)، رقم: ٩٢٨٤؛ الحسين بن مسعود البغوي، "شرح السنة". تحقيق: شعيب الأرنؤوط، (ط١، بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤٠٣هـ)، ٥: ٤٥٨؛ وتمام بن محمد الرازي، "الفوائد". تحقيق: حمدي السلفي، (ط١، الرياض: مكتبة الرشد، ١٤١٢هـ)، رقم: ١٢٢٠، من طريق عبد الحكيم بن منصور عن محمد بن سوقة به. وعبد الحكيم بن منصور - أيضًا - متروك الحديث، وكذبه ابن معين. قال ابن حبان: "وقد سرقه عبد الحكيم بن منصور عن علي بن عاصم؛ فرواه عن محمد بن سوقة أيضًا". ابن حبان، " المجروحين"، ١: ٢٥٤.

٣-شعبة بن الحجاج (وهو أدرى به فقد كذبه!). أخرجه ابن الأعرابي، "المعجم"، رقم: ٨٤١؛ وأبو نعيم، "الحلية" الأولياء، ٥: ٩، ٧: ١٦٤، ومن طريقه عبد الرحمن بن علي الجوزي، "الموضوعات". تحقيق: د. نور الدين بوياجيلار، (ط ١، الرياض: أضواء السلف، ١٤١٨هـ)، ٣: ٢٢٣؛ ومحمد بن سلامة القضاعي، "مسند الشهاب". تحقيق: حمدي السلفي، (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٧هـ)، رقم: ٣٨١؛ وتمام، "فوائده"، رقم: ١٢١٩، من طرق عن نصر بن حماد، عن شعبة، عن محمد بن سوقة به. قال أبو نعيم: "تفرد به نصر". وهو متروك. كذبه ابن معين. وقال النسائي: "ليس بثقة".

=

=

٤-محمد بن الفضل. أخرجه ابن الأعرابي، "المعجم"، رقم: ٨٤١؛ وتمام، "فوائده"، رقم: ١٢١٩، من طريق محمد بن الفضل، عن محمد بن سوقة به. ومحمد بن الفضل بن عطية متروك -أيضًا -، بل كذبوه.

٥-إسرائيل بن يونس كما عند محمد بن عمرو ابن البختري، "مجموع فيه مصنفاته". تحقيق: نبيل جرار، (ط١، بيروت: دار البشائر، ١٤٢٢هـ)، رقم: ٦٠٧، قال: " حدثنا محمد، قال: حدثنا إبراهيم بن مسلم، قال: حضرت وكيعا وعنده أحمد بن حنبل وخلف، فذكر علي بن عاصم، فقال خلف: غلط في حديث ابن مسعود، قال: ما هو؟ قال: حديث ابن سوقة، فقال وكيع: أخبرنا إسرائيل، عن محمد بن سوقة، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عبد الله بن مسعود، قال: قال النبي ﷺ: "**من عزى مصابا فله مثل أجره**". قال: "وقيس حدثنا بهذا الإسناد موقوفا". ومن طريقه أحمد بن علي الخطيب، "المتفق والمفترق". تحقيق: د. محمد الحامدي، (ط١، دمشق: دار القادري، ١٤١٧هـ)، ١: ٢٢٧.

٦-الحارث بن عمران الجعفري أخرجه الدارقطني، "العلل"، ٥: ١٢، لكن وقَفَه، والحارث متروك.

٧-سفيان الثوري، أخرجه سليمان بن أحمد الطبراني، "الدعاء". تحقيق: د. محمد البخاري، (ط١، بيروت: دار البشائر، ١٤١هـ)، رقم: ١٢٢٤؛ وأبو نعيم، "الحلية"، ٧: ٩٩، وغيرهم عن حماد بن الوليد، عن الثوري به. قال أبو نعيم: " غَرِيبٌ عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ مُحَمَّدٍ". وقال ابن الجوزي: " تفرد به حماد بن الوليد عن الثوري وهو ضعيف جدًا، وقد روي هذا الحديث من طرق لا تثبت". عبد الرحمن بن علي الجوزي، " التحقيق في مسائل الخلاف ". تحقيق: د. مسعد السعدني، (ط ١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ)، ٢: ٢٢.

٨-قيس بن الربيع أخرجه الخطيب، "تاريخ بغداد، ١٣: ٤٠٧، عن علي بن عاصم عن محمد بن سوقة به. وهذا الحديث لايصح، وكل متابعاته ليس فيها شيءٌ يثبت، وبهذ يُحتجُّ على ابن التركماني!. قال العقيلي: " "لم يتابعه عليه ثقة". وقال ابن الملقن عنها: " وَلَيْسَ شَيْء مِنْهَا ثَابتا". عمر علي ابن الملقن، "البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في

=

الأَسودِ بنِ يزيدَ، عن عَبد الله بنِ مَسْعودَ، عن النَّبيِّ ﷺ: "**مَنْ عَزَّى مُصَابًا له مِثلَ أَجْرِه**"(١).

وعلي بن عاصم هذا أكثر العلماء على تضعيفه، وجاء عن أحمد القول بالتضعيف(٢)، .....

=

الشرح الكبير". تحقيق: أبو الغيط وعبد الله سليمان وياسر كمال، (ط١، دار الهجرة للنشر والتوزيع: الرياض ١٤٢٥هـ)، ٥: ٣٥١. وقال الترمذي: "هذا حديث غريب، لا نعرفه مرفوعًا إلا من حديث علي بن عاصم ...، ويقال: أكثر ما ابتُلي به علي بن عاصم بهذا الحديث، نقموا عليه هذا الحديث". وقال يعقوب بن شيبة: "حديثٌ كوفيٌ منكرٌ، يَرَون أنَّه لاَ أَصْلَ له، لا نَعْلَمُ أحدًا أَسنَدَه ولا أَوقَفَه غيرُ عليِّ بن عَاصم". وقال البيهقي: "تفرد به: علي بن عاصم، وهو أحد ما أنكر عليها". قال الذهبي: "وللحديث طرق كثيرة كلها واهية عن محمد حتى أنهم رووه عَنْ شُعْبَةَ وَسُفْيَانَ، وَإِسْرَائِيلَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُوقَةَ". الذهبي، "تاريخ الإسلام"، ٥: ١٢٥. أما إيداع ابن الجوزي له في الموضوعات فقد دافع عنه صلاح الدين ابن كيكلدي في "النقد الصحيح لما اعترض من أحاديث المصابيح". تحقيق: عبد الرحيم القشقري، (ط١، بدون بيانات، ١٤١٥هـ)، ٣٣، بما يصلح ألاّ يُعد موضوعًا، بل هو مما نُقم به على علي بن عاصم وأُنكر عليه من حديثه. وللحديث شاهد؛ لكن لايفرح به من رواية ابن العرزمي وهو متروك!. أخرجه ابن عدي، "الكامل"، ٩: ٢٢، وأورده ابن الجوزي، "الموضوعات، ٣: ٥٢٦.

(١) ابن حنبل "العلل" رقم ٥٩٣٠.

(٢) قال عبد الله بن أحمد: حدثني أبي. قال: حدثنا وكيع، وذكر علي بن عاصم، فقال: خذوا من حديثه ما صح ودعوا ما غلط، أو ما أخطاء فيه، قال عبد الله بن أحمد: كان أبي يحتج بهذا، وكان يقول: "كان يغلط ويخطئ، وكان فيه لجاج، ولم يكن متهمًا بالكذب". ابن حنبل، "العلل، رقم: ٧٠. وقال مرة: "حسن بن علي بن عاصم أعقل من أبيه، ومن أخيه". ابن حنبل، "العلل،

=

وبالقبول(١)، وبالتفصيل فيه(٢)، وقد روى له مواضع كثيرة جدًا في المسند(٣). وسَبَبُ تَخْرِيقِ الإمامِ أَحمدَ هذا الحَديثَ أَمْرَانِ:

=

رقم: ١٢٢٨. وقيل له: عاصم بن علي بن عاصم؟ قال: "حديثه حديث مقارب، حديث أهل الصدق، ما أقل الخطأ فيه، ولكن أبوه كان يهم في الشيء، قام من الإسلام بموضع، أرجو أن يثيبه الله به الجنة". ابن حنبل، "سؤالات أبي داود"، رقم٤٤١. وسئل عن علي بن عاصم فقال ما له؟! "يكتب حديثه، أخطأ، يترك خطأه ويكتب صوابه، قد أخطأ غيره". ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل"، ٦: ١٩٨. وقال ابن حبان: "كان أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللَّهُ سيء الرأي فيه". "المجروحون"، ٢: ٦٣.

(١) وقيل لَهُ عَليّ بن عَاصِم قَالَ أما أَنا فأحدث عَنهُ وَحدثنَا عَنهُ". الرباط، " الجامع لعلوم الإمام أحمد"، ١٨: ٢٨٠. وَقَالَ أروي حَدِيث عَليّ بن عَاصِم هُوَ مثل النَّاس يغلط أتراه أَضْعَف من حَدِيث ابن لَهِيعَة؟ مَا أرَاهُ أَضْعَف. الرباط، " الجامع لعلوم الإمام أحمد"، ١٨: ٢٨٠. وقال محمد بن يحيى النيسابوري: قلت لأحمد في علي بن عاصم وذكرت له خطأه، فقال أحمد: كان حماد بن سلمة يخطئ، وأومأ أحمد بيده خطأً كثيرًا، ولم ير بالرواية عنه بأسًا. المزي، "تهذيب"، ٢٠: ٥١٠؛ وابن عبد الهادي، "بحر الدم"، رقم: ٧١٢.

(٢) قال أحمد: "ما صح من حديث علي بن عاصم فلا بأس به". الرباط، " الجامع لعلوم الإمام أحمد"، ١٨: ٢٨٠.

وقد كان أحمد في بادء الأمر لايرى الرواية عنه ويدل عليه نهيه ابنه عن التحديث عنه ثم أمره أن يدور على كل من نهاه فيقول له: حدِّث عنه، وكأن موقفه في الفتنة وديانته وعبادته وإحسانه للمحدثين جعلته يرى الرواية عنه. ويمكن الجمع بين الأقوال المتعارضة بأن الأصل فيه أنه صدوق، ولذا روى وحدّث عنه، ولصلابته وديانته، أما إذا غلط ووهم فلا. ابن عساكر، "تاريخ دمشق"، ٤٧: ٢٠٦.

(٣) روى عنه (٩١) حديثًا وإخالها تزيد على ذلك ببضعة عشر حديثًا. انظر: معجم شيوخ الإمام أحمد في المسند ١٩٠، وفهرس شيوخه في المسند ضمن طبعة دار الرسالة ٥٠: ٧٧.

١-أَنَّه حَديثٌ مُنْكَرٌ أَصْلًا، فَقَدَ حَكَمَ غَيرُ واحِدٍ مِنْ أَئمةِ الحَديثِ بنَكَارَتِه، والسَّبَبُ في ذَلِكَ عَليُّ بنُ عَاصمٍ كَمَا قال الإمَامُ أحمدُ (هنا)، ويَعقوبُ بن شَيبةَ(١)، والعُقَيليُّ (٢)، وغَيرُهم(٣).

٢-أنَّ عبدَ الرَّحمن بن مَالكِ بن مِغْول تابعه وهو (مَتروكٌ)، وقَدْ وَصَفَه بالتَّركِ غَيرُ واحِدٍ مِنْ أَهلِ الجَرحِ والتَّعديلِ(٤)، بَلْهَ كَذَّبَه غَيرُ واحِدٍ - أيضًا -(٥)؛ فَلِذَا خَرَّقَ أحمدُ حَديثَه ومتابعته ولم يَعُدّها شيئًا.

المبحث الرَّابع: الرواة الضعفاء والمتروكون والكذَّابون

١-د أبان بن أَبي عياش. (ت ١٤١هـ - ١٥٠هـ)(٦) ... قَالَ عبدُ الله: قَرَأْتُ على أَبي حَديثَ عَبَّاد بن عَبَّاد(٧) فَلمَّا انتهى إلى حَديثِ أَبَانَ بن أَبي عَيَّاش قَالَ: اضْرِبْ عَليهَا، فَضَرَبْتُ عَليهَا وتَرَكَهَا(٨). وسَبَبُ الضَّرْبِ: عَدمُ رِضَى الإمامِ أحمدَ عَن

(١) الخطيب، "تاريخ بغداد"١٣: ٤١٢، ابن حجر، "تهذيب " ٩: ٤٦٤.

(٢) العقيلي، "الضعفاء" ٤: ٢٦٦.

(٣) وانظر ما أسنده من أقوال الأئمة في رد هذا الحديث ووصفه بالنكارة الخطيب، "تاريخ بغداد" ١: ٤١٢.

(٤) النوري، "الجامع في الجرح والتعديل" ٢: ٨٩.

(٥) ابن معين، "موسوعة أقوال ابن معين" ٣: ٢١٩.

(٦) المزي، "تهذيب " ٢: ١٩. قرنه أبو داود بآخر.

(٧) عباد بن عباد البَصْرِيّ (ت١٨٠هـ). المزي، "تهذيب " ١٤: ١٢.

(٨) في الأصل: "وتركها" يعني الإمام أحمد، ولعل الأقرب وتَرَكْتُها (يعني عبد الله) لموافقة لفظ الضرب الذي أُمِرَ به، على أن كلا الوجهين محتَملٌ. ابن حنبل "العلل" رقم ٤٨٨٧.

(أبَان) فَقَدْ وَصَفَه بالتَّرْكِ(١)(٢)، وَمَعَ هَذا فقدْ رَوَىٰ له في المسندِ حَديثًا وَاحِدًا لا غَيْر، وعُذْرُه أنَّه رَواه مَقْرونًا بغَيره(٣).

٢-بشير بن زاذان القرشي (ت؟)(٤) ضرب أحمد عليه(٥). وهذا الراوي لم أجد من قَبِلهُ غير أبي حاتم الرازي في أدنىٰ درجاته(٦) مع التبيض له بعدم ذكر طلابه وشيوخه! مع قلة روايته(٧) ونُكرة ما رواه(٨)، ولذا كان عمل النقاد علىٰ تضعيفه(٩) .....

(١) النوري، "موسوعة أقوال الإمام أحمد " ١: ١٨.

(٢) قال الذهبي: " متروك". تاريخ الإسلام ٣: ٨٠٧، وقال أحمد بن علي ابن حجر، "تقريب التهذيب": تحقيق أبو الأشبال شاغف، (ط١، الرياض: دار العاصمة، ١٤١٦هـ)، رقم: ١٤٢، "متروك".

(٣) رقم ١٢٦٨٦.

(٤) العقيلي، "الضعفاء"، ١: ١١، وابن حجر"اللسان"، ٢: ٣٢٠.

(٥) ابن عساكر، "تاريخ دمشق" ٤٧: ٢٠٦.

(٦) "صالح الحديث". ابن أبي حاتم "الجرح والتعديل" ٢: ٣٧٤.

(٧) بحثت فيما لدي فلم أجد له سوىٰ بضعة أحاديث. انظر: الطبراني، "الدعاء"، رقم: ١٦٢٩؛ ومحمد بن عبد الله الحاكم، "المستدرك علىٰ الصحيحين". تحقيق: مصطفىٰ عطا، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١١هـ)، رقم: ٧٩١٧؛ وقال محمد بن أحمد الذهبي عنه: "منكر". "متخصر تلخيص المستدرك". تحقيق: بدون (ط بدون، بيروت: تصوير دار المعرفة، بدون تاريخ)، رقم: ١٠٢١؛ وأبو نعيم، " الحلية"، ٢: ١٧.

(٨) ابن عدي "الكامل" ٢: ٤٢١.

(٩) "ليس بشيئ". ابن معين، "موسوعة أقوال ابن معين"، ١: ٣١٥، وابن حبان"المجروحين"، ١: ٣٥٩.

بل اتهامه(١)، ولعل هذا سبب الأمر بالضرب عليه.

٣-ق بشير بن ميمون أبو صيفي الخراساني. (ت١٨١هـ-١٩٠هـ)(٢) ضرب أحمد عليه(٣). قال عبد الله: سألت أبي عن أبي صيفي ... قال: "ليس بشيء"(٤). وهذا الراوي أحد الضعفاء المتروكين(٥) مستحقي للضرب.

٤-بهلول بن عبيد الكندي (ت١٨١هـ-١٩٠هـ)(٦). ضرب أحمد عليه(٧). وهذا الراوي تواردت أقوال النقاد على تركه وشدة ضعفه(٨).

٥-ق جعفر بن الزبير الحنفي. (ت بعد١٤٠هـ)(٩). قَالَ الإمام لعبد الله: "اضْرِبْ عَلَى حَدِيثِ جَعْفر بن الزُّبَيْر"(١٠) .....

---

(١) الذهبي، " الميزان"، ٢: ٢٠.

(٢) المزي، "تهذيب"، ٢٥: ٧٦.

(٣) ابن عساكر، "تاريخ دمشق"، ٤٧: ٢٠٦.

(٤) ابن حنبل، "العلل"، رقم: ٥٣٢٣.

(٥) قال الذهبي: "تركوه، "الكاشف"، رقم: ٦١٢؛ وقال ابن حجر: "متروك"، "التقريب"، رقم: ٧٥٢.

(٦) ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل"، ٢: ٤٢٩؛ وابن حجر، " اللسان"، ٢: ٣٧٠.

(٧) ابن عساكر، "تاريخ دمشق"، ٤٧: ٢٠٦. قال محمود بن غيلان: " أسقطه أحمد، وَابن مَعِين وأبو خيثمة"ابن حجر، "اللسان"، ٢: ٣٧٠.

(٨) قال أبو زرعة: " ليس بِشيءٍ، مُنكَر الحديث، حسبك به ضعفًا ... ". ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل"، ٢: ٤٢٩.

(٩) المزي، "تهذيب " ٥: ٣٢.

(١٠) ابن حنبل، "العلل" رقم ٤٨٨٧.

وقال: "متروك الحديث"(١) ... وسَبَبُ الضَّرْبِ تركُه إيَّاه(٢).

٦-الحسين بن الحسن العوفي (ت٢٠١هـ)(٣) ضرب أحمد عليه(٤). وهذا الراوي تواردت أقوال الأئمة في تضعيفه(٥)، وهو سبب الضرب، وقد أدركه ابن معين ولم يرو عنه(٦).

٧-الحسين بن علوان الكلبي (ت٢١٠هـ)(٧) ضرب أحمد عليه(٨). وقال ابن حبان: "كذبه أحمد بن حنبل"(٩). وهذا الراوي أجمع النقاد على تكذيبه(١٠) واطِّراحه.

---

(١) الرباط، " الجامع لعلوم الإمام أحمد"، ١: ٣٨٣.

(٢) قال الذهبي: "ساقط الحديث"، "الكاشف"، رقم: ٧٨٩؛ وقال ابن حجر: " متروك الحديث"، " "التقريب""، رقم: ٩٣٩.

(٣) الخطيب، "تاريخ بغداد"، ٨: ٥٥٢؛ وابن حجر، "اللسان" ٣: ١٥٥.

(٤) ابن عساكر، "تاريخ دمشق"، ٤٧: ٢٠٦. وتصحف فيه "العوقي" بدل "العوفي"!.

(٥) قال ابن معين: " كان ضعيفًا في الحديثِ". ابن معين، "موسوعة أقوال ابن معين"، ١: ٤٦٥؛ وقال الذهبي: "ضعيف كآبائه"، " ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وأناس ثقات فيهم لين". تحقيق: محمد الأزهري (ط١، بيروت: دار البشائر، ١٤٣٨هـ)، رقم: ١١٠٧.

(٦) الرباط، " الجامع لعلوم الإمام أحمد"، ١٦: ٤٧٩.

(٧) الخطيب، "تاريخ بغداد " ٨: ٦٠٧، وابن حجر"اللسان"، ٣: ١٨٩.

(٨) ابن عساكر، "تاريخ دمشق" ٤٧: ٢٠٦. قال محمود بن غيلان: ضرب أحمد، وَابن مَعِين وأبو خيثمة على حديثه". اللسان ٣: ١٨٩.

(٩) ابن حبان، "والمجروحين" ١: ٤٥٣؛ وابن حنبل، "العلل" ١٤٩٩.

(١٠) كذّبه ابن معين. ابن معين، "موسوعة أقوال ابن معين"، ١: ٤٦٥.

٨-الحَكَم بن عَبد الله الخُرَاسَاني، أَبو مُطيع البَلخي (ت١٩٩هـ)[١] ضرب أحمد عليه[٢]. وقال عبد الله سألت أبي عن الحكم بن عبد الله أبي مطيع البلخي فقال: "لا ينبغي أن يروى عنه حكوا عنه ..."[٣]. وهذا الراوي الذي ضرب عليه الإمام ممن توارد الأئمة على توهينه وضعفه وترك حديثه[٤].

٩-قد ق دَاوُد بن المحبر الطائي (ت٢٠٦هـ)[٥] ضرب أحمد عليه[٦]. وقال عنه: "شبهُ لا شيء، كان لا يدري ذاك أيش الحديث؟!"[٧]. وهذا راوٍ هالك لا يُشتغل به[٨]. حكى الذهبيُّ الإجماعَ على .....

---

(١) الخطيب، "تاريخ بغداد"، ٩: ١٢١؛ وابن حجر، "اللسان"، ٨: ٣٥٩.

(٢) ابن عساكر، "تاريخ دمشق"، ٤٧: ٢٠٦.

(٣) ابن حنبل، "العلل"، رقم: ٥٣٣١.

(٤) " ليس بشيءٍ". ابن معين، "موسوعة أقوال ابن معين"، ١: ٤٩٣؛ أما تبجيل ابن المبارك له فرد عليه الذهبي بقوله: " قَالَ محمد بْن الفُضَيْل البلْخيّ: سَمِعْتُ حاتمًا السَّقَطيّ قال: سمعت ابن المبارك يَقُولُ: أبو مطيع لَهُ المنّة عَلَى جميع أهل الدنيا. قلتُ: حاتم لا يُعرف، وما اعتقد في ابن المبارك أنّه يُطلق مثل هذه العبارة". الذهبي، "تاريخ الإسلام"، ٤: ١٠٩٧.

(٥) المزي، "تهذيب"، ٨: ٤٤٣. روى له ابن ماجه وحده حديثًا، رقم: ٢٨٧٣، وهو حديث موضوع، نص على ذلك المزي والذهبي بقوله: " شان ابن ماجة سننه بإدخاله هذا الحديث الموضوع فيها". الذهبي، " الميزان"، ٢: ٢٠.

(٦) ابن عساكر، "تاريخ دمشق"، ٤٧: ٢٠٦. قال ابن غيلان" أسقطه أبو خيثمة". ابن حجر، "تهذيب"، ٤: ١٨٥.

(٧) ابن حنبل، "العلل"، رقم: ٧٦٦.

(٨) المزي، "تهذيب الكمال" ٨: ٤٤٥.

تركه(١). فهو يستحق الضرب.

١٠-سعيد بن سلام العطار (ت٢١٤هـ)(٢) قَال عَبدُ اللهِ قَالَ أَبِي: "اضْرِبْ على حَديثِ سَعيدِ بن سَلاَّم(٣). وسَبَبُ الضَّرْبِ على حَديثِه بَيِّنٌ إِذْ وَصَفَه غَيرُ وَاحدٍ مِنَ الأَئمة بالتَّرْكِ، بَلْهَ الكَذِبَ(٤).

---

(١) محمد بن أحمد الذهبي، "المغني في الضعفاء". تحقيق: نور الدين عتر، (ط١، بدون بيانات، بدون بيانات)، رقم: ٢٠٢٤؛ وقال ابن حجر: "متروك"، "التقريب"، رقم: ١٨١١. أما توثيق ابن معين فقد حالف الصواب في ذلك، وقد رد الخطيب عليه بقوله: " حَالُ داود ظاهرة في كونه غيرُ ثقةٍ، ولو لم يكن له غير وضعه كتاب العقل بأسره لكان دليلاً كافيًا على ما ذكرته". الخطيب، "تاريخ بغداد"، ٩: ٣٢٨. وكتاب العقل هذا لخصه الدارقطني بقوله: "كتاب العقل وضعه أربعة، أولهم ميسرة بن عبد ربه، ثم سرقه منه داود بن المحبر، فركبه بأسانيد غير أسانيد ميسرة، وسرقه عبد العزيز بن أبي رجاء، فركبه بأسانيد أخر، ثم سرقه سليمان بن عيسى السجزي فأتى بأسانيد أخر". الخطيب، "تاريخ بغداد"، ٩: ٣٢٨.

(٢) الخطيب، "تاريخ بغداد"، ١٠: ١١٣؛ وابن حجر، "اللسان"، ٤: ٥٥.

(٣) العلل رقم ٥٥٨٥. وفيه: "قال ابن نُمَير: سَعيد بن سَلاَّم بَصْرِيٌّ كَذَّابٌ، يُحَدِّثُ عَن الثَّورِيِّ كَذَّابٌ".

(٤) وَصَفَه بالتَّرك من عَرَفَه كابن معين. فقال: "أعرفه الذي كان يكون بمكة، ثم صار إلى البصرة ليس بشيء". الخطيب، "تاريخ بغداد"، ١٠: ١١٣. وحَكَمَ عليه البُخَاري بوضع الحديث، وأحمدُ بالكَذبِ، ولم يَشُذَّ عن الوصْفِ بالتَّرْكِ ومَرْتَبَتِه سوى العِجْليّ فقال: "بَصْرِيٌّ لا بأسَ به! ". ومما قَعَّده علماء "الجرح والتعديل" تقديم مَن خَبَرَ حالَه ممن ليس كذلك! وقال ابن قطلوبغا بعد نقله قول العجلي: " بصري لا بأس به. قاله العجلي إن كان العطَّار، فقد قال فيه ابن نمير كذاب، وقال أحمد: اضرُب على حديثه". زين الدين ابن قطلوبغا، " الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة". تحقيق: شادي آل نعمان، (ط١، صنعاء: مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق
=

١١–ق سَعيدُ بنُ عَبدِالجَبَّارِ الزُّبَيْديّ (ت١٨١هـ–١٩٠هـ)(١) قَال المرّوذِيُّ: سَعيدُ بنُ عَبدِ الجَبَّار مَكيٌّ؟ قال أحمد: لاَ، هَذا مِنْ أَهل الشَّام. حَدَّثَنَا أبو بَدرٍ(٢) عنه بحديثَين، وقَدْ ضَربتُ عَليهما. قُلتُ: وأيش حَالهُ؟ قال: "حَدَّث بأَحَاديثَ مَناكِير"(٣). وهو ممّن أَجْمَعَ الأئمةُ عَلى تَرْكِه(٤).

١٢–ت ق سعيد بن محمد الوراق (١٩١هـ–٢٠٠هـ)(٥) ضرب أحمد عليه(٦). وسئل أبو عبد الله عن سعيد الوراق فقال: لم يكن بذاك، وقد حكوا عنه حديثًا منكرًا. قال الأثرم أيش هو؟ قال: قال عن يحيى بن سعيد، عن عروة، عن عائشة شيئًا في السَّخَاء"(٧). وهذا الراوي هو من مشيخة الإمام أحمد في المسند روى عنه .....

=

التراث والترجمة، ١٤٣٢هـ)، ٤: ٤٨٨.

(١) المزي، "تهذيب الكمال" ١٠: ٥٢٣.

(٢) شجاع بن الوليد بن قيس السكونى (ت٢٠٤هـ). المزي، "تهذيب"١٢: ٣٨٢.

(٣) المرّوذي، "العلل" رقم ١٤٨.

(٤) قال الذهبي: "واهٍ". الكاشف رقم١٩١٥.

(٥) المزي، "تهذيب " ١١: ٤٩.

(٦) ابن عساكر، "تاريخ دمشق" ٤٧: ٢٠٦.

(٧) الخطيب، "تاريخ بغداد"، ١٠: ١٠٢. وهذا الحديث الذي ذكره الإمام أحمد تكلم عنه العلماء ووصفوه بأنه منكر باطل، وحُكم بوضعه. قال الترمذي: " هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، لاَ نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، إِلاَّ مِنْ حَدِيثِ سَعِيدِ بْنِ مُحَمَّدٍ ...". الجامع، رقم: ١٩٦١. وقال العقيلي: " ومن حديثه (أي المنكر)؛ ثم ساقه بسنده وعقب بقوله: "ليس لهذا الحديث أصل من حديث يحيى ولا من حديث غيره". العقيلي، "الضعفاء"، ٢: ٤٧٩. وقال ابن عدي: "ليس بمحفوظ"، "الكامل"، ٥: ٥٣٥. وأبو حاتم الرازي بقوله:

=

حديثين(١). مع ذلك فإن النقاد قد تواردت أقوالهم في سعيد بالضعف الشديد الموصل حدَّ الترك(٢)، عدا الحاكم(٣). فالضرب على حديثه هو الأصل.

١٣–سليمان بن الحكم الكلبي (ت٢٠١هـ-٢٢٠هـ)(٤). ضرب أحمد عليه(٥). وقال: "لم أكتب عنه شيئًا" (٦). وهذا الراوي ممن اتفق العلماء على تركه كما نص الذهبي بقوله "واهٍ باتفاقهم"(٧). أما ما نقل من توثيق تلميذه أبي جعفر النُّفيلي فهذا ما وجدت ابن حبان ذكره مستغربًا إياه(٨). فهو يستحق الضرب.

=

"حديث منكر"، العلل، رقم: ٢٣٥٣. وفصَّل فيه الدارقطني، " العلل"، ٤: ١٧٢.

(١) رقم: ٢٥٧١، ٢٦٤١٠، وكلاهما وجادتان. انظر: صبري "معجم شيوخ "، ١٩٢؛ وفهرس شيوخه في المسند ضمن طبعة دار الرسالة، ٥٠: ٥٣. وقال عبد الله في الحديث الأول: "وَكَتَبَ أَبِي فِي إِثْرِ هَذَا الْحَدِيثِ: " لَا أُرَى عَبْدَ اللهِ سَمِعَ هَذَا الْحَدِيثَ!".

(٢) قال الذهبي: "ضعفوه بمرّة". "المغني"، رقم: ٢٤٤٨؛ وقال ابن حجر: "ضعيف"، "التقريب""، رقم: ٢٣٨٧.

(٣) "ثقة مأمون!". "المستدرك"، رقم ٧٣٨٦.

(٤) الخطيب "تاريخ بغداد"، ١٠: ٣٩؛ وابن حجر، "اللسان"، ٤: ١٣٨.

(٥) ابن عساكر، "تاريخ دمشق"، ٤٧: ٢٠٦. قال محمود بن غيلان: ضرب أحمد، وَابن مَعِين وأبو خيثمة عليه وأسقطوه"، "اللسان"، ٥: ٤٦٣.

(٦) الرباط، " الجامع لعلوم الإمام أحمد"، ١٧: ٢١٩.

(٧) الذهبي، "المغني"، رقم: ٢٥٧١.

(٨) "روى عَنهُ أَبُو جَعْفَر النُّفَيْلِي وَكَانَ يزْعم أَنه ثِقَة! "؛ ولعله توثيق النفيلي له ملابساته. محمد بن حبان الدارمي، "الثقات". تحقيق: محمد عبد المعيد خان، (ط١، الهند: دائرة المعارف العثمانية، ١٣٩٣هـ)، ٨: ٢٧٥.

١٤–ت[(١)] سَيْفُ بْنُ مُحَمَّد التَّوْرِيُّ (ت١٨١ هـ- ١٩٠هـ)[(٢)] ضرب أحمد عليه [(٣)] وقال: "قَد خَرَّقتُ حَديثَ سَيف بن مُحمد مُنذ حين[(٤)]" وقال عبد الله: ذكر أبي حديث المحاربي، عن عاصم، عن أبي عثمان: حديث جرير: تُبْنى مدينةٌ بين دِجلة ودُجيل، فقال: كان المحاربي جليسًا لسيف بن محمد ابن أخت سفيان، وكان سيف كذابًا، فأظن المحاربي سمع منه[(٥)]. وَسَبَبُ تَخْرِيقِ حَديثِ سيف: توارد أقوال النُقَّادِ على تَرْكِه وحَديثِه، وتَكْذيبه ووصْفِه بالوَضْع[(٦)].

١٥–ق طلحة بن زيد القرشي (١٨١هـ-١٩٠هـ)[(٧)] ضرب أحمد عليه[(٨)].

---

(١) وليس له في الكتب الستة سوى حديث واحد عند الترمذي، "الجامع"، رقم: ٣١١٨، قال عقبه: " هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ ..." قال الذهبي رادًّا على الترمذي: "والعجب من الترمذي يحسن له!". الذهبي "الكاشف"، رقم: ٢٢٢٥.

(٢) المزي "تهذيب" ١٢: ٣٢٨.

(٣) ابن عساكر، "تاريخ دمشق"، ٤٧: ٢٠٦، ووقع فيه"الفوري" بدل "الثوري!! "، وهو أحد شيوخ أبي خيثمة كما قال الخطيب، "تاريخ بغداد"، ١٥: ١٠٥.

(٤) العقيلي، "الضعفاء"، ٣: ٢٦. وقول أحمد: "منذ حين" دلالة على ترك حديثه مذ تبين كذبه ووضعه، فهو مستقر عنده ذلك من بدايات طلبه الحديث واشتغاله به.

(٥) ابن حنبل "العلل" رقم: ٢٦٤٤.

(٦) كذبه الذهبي. "الكاشف" رقم: ٢٢٢٥. وقال ابن حجر: "كذبوه". "التقريب"، رقم: ٢٧٢٦.

(٧) المزي "تهذيب" ١٣: ٣٩٥.

(٨) تاريخ ابن عساكر، "تاريخ دمشق"، ٤٧: ٢٠٦. والذي جعلني أجزم بأنه هو أني لم أجد من يكون في طبقة شيوخ ابن خداش ممن يُكنى بأبي مسكين غيرُه. وقد تصحف في بعض المصادر بأبي مكين، وهذا غلط فطبقة هذا متقدمة (ت١٥٣هـ).

وقال: "ليس بذاك، قد حدث أحاديث مناكير"(١). وقال "طلحة بن زيد كان نزل على شعبة(٢)، ليس بشيء، كان يضع الحديث"(٣). وهذا الراوي ممن اتفق العلماء على تركه(٤).

١٦–ت عَامِر بن صالح الزُّبيري (ت١٩١هـ–٢٠٠هـ)(٥). ضرب أحمد عليه(٦). وقال: "عامر بن صالح الزبيري ثقة، لم يكن صاحب كذب"(٧). قال عبد الله: قلت لأبي: إن يحيى بن معين يطعن على عامر بن صالح هذا. قال: يقول ماذا؟ قلت: رآه يسمع من حجاج. قال: قد رأيت أنا حجاج يسمع من هشيم، وهذا عيبٌ؟! يسمع الرجل ممن هو أصغر منه وأكبر(٨).

---

(١) الرباط، " الجامع لعلوم الإمام أحمد"، ١٧: ٤٠٤.

(٢) وورد في الحكاية بـ "أبو المسكين البصري"، ولعل وصفه بالبصري لأجل ذلك.

(٣) الرباط، " الجامع لعلوم الإمام أحمد"، ١٧: ٤٠٤.

(٤) قال الذهبي: " قال أحمد وعلي كان يضع الحديث". الكاشف" رقم ٤٢٠٧. وقال ابن حجر: "متروك". "التقريب" رقم ٣٠٢٠.

(٥) المزي، "تهذيب"، ١٤: ٤٥.

(٦) ابن عساكر، "تاريخ دمشق"، ٤٧: ٢٠٦.

(٧) الرباط، " الجامع لعلوم الإمام أحمد"، ١٩: ٣٥٨.

(٨) أحمد بن محمد ابن حنبل، "فضائل الصحابة". تحقيق: د. وصي الله عباس، (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٣هـ)، ٢: ١٠٧٨. وهذا الذي ذكره ابن معين مما لايُجرح به الراوي، فقد ذكر هذه الحكاية الخطيبُ البغدادي في باب: "ذِكْرِ بَعْضِ أَخْبَارِ مَنِ اسْتُفْسِرَ فِي الْجَرْحِ فَذَكَرَ مَا لاَ يُسْقِطُ الْعَدَالَةَ". أحمد بن علي الخطيب، "الكفاية في معرفة أصول علم الرواية". تحقيق: ماهر الفحل، (ط١، الرياض: دار ابن الجوزي، ١٤٣٧هـ)، ١: ٢٨١.

وهذا الراوي أحد مشيختة في المسند[(١)]، وقد حسّن الإمام أحمد الظنَّ به[(٢)]،

---

(١) مجموع الأحاديث التي في المسند (٢٠) حديثًا منها (١١) وجادة أو من زيادات عبد الله. صبري، "معجم شيوخ"، ٢١٣؛ وفهرس شيوخه في المسند ضمن طبعة دار الرسالة، ٥٠: ٥٧

(٢) ذكر أحمد أنه قدم عليهم بغداد سنة (١٨٣هـ). الخطيب، "تاريخ بغداد"، ١٤: ١٥٢، وجاء عنه في "المسند"، رقم: ١٦٦٦٦. أنه حدَّثَه سنة (١٨٠هـ) وهذا التاريخ مشكل فلعله دخله تصحيف في أحدهما؛ لأن الإمام لم يرحل إلا بعد موت شيخه (هُشيم) سنة (١٨٣هـ) إلى الكوفة ثم تتالت رحلاته بعدُ. الذهبي، "السير"، ١١: ١٨٣، لكن يدل مجموع التاريخين أن عامرًا دخل بغداد في أُخريات حياته، فقد ورد أنه توفي في آخر خلافة الرشيد كما قال الزبير بن بكار. الخطيب، "تاريخ بغداد"، ١٤: ١٥٢، وإن كان ابن سعد قال بعموم خلافة الرشيد. محمد بن سعد الزهري، "الطبقات الكبير". تحقيق: علي محمد، (ط١، القاهرة: مكتبة الخانجي، ٢٠٠١م)، ٧: ٦١٣، ومن حفظ حجة، والرشيد توفي في جمادى الآخرة بطوس سنة (١٩٣هـ) وخلافته كانت مدتها (٢٣) سنة. الذهبي، "دول الإسلام"، للذهبي، ١٢١. وهذا يدل على أمور:

١-لعل أحمد كتب عنه في المسند بعد وفاة عامرٍ، ولم يحدث عنه وقت حياته، ويدل على هذا قول ابن معين لما سأله ابن محرز: " كذاب خبيث عدو لله هو زبيري قد كتبت عنه فقلت ليحيى إن أحمد بن حنبل يحدث عنه فقال له: ماله! وهو يعلم أنا تركنا هذا الشيخ في حياته فقلت: ولم؟ قال: قال لي حجاج يعني ابن محمد الأعور جاءني فكتب عني حديث هشام بن عروة، عن ابن لهيعة وليث بن سعد، ثم ذهب فادعاها فحدث بها عن هشام". ابن معين، "موسوعة أقوال ابن معين"، ٣: ٢٠. ولذا أغلظ القول ابن معين لأحمد عندما سأله أبو داود بقوله: " إن أحمد بن حنبل حدث عن عامر بن صالح؟ فقال: ما له جُنّ! ". أبو داود، "سؤالات الآجري"، رقم: ١٩٤٤. ولذا عقب أبو داود بقوله: "حدَّث عنه بثلاثة أحاديث". وهذا يخالف ما أخرجه عنه بلا واسطة من غير الزيادات والوجادات وهي (٩) =

ومن تبعه أخذًا بقوله فيه(١)، والله أعلم. وبقية من تكلم فيه ضعفه ضعفًا شديدًا(٢)، فهو بما ذكرت يستحق الضرب على حديثه(٣).

١٧–ص ق(٤) عباد بن عبد الله الأسدي(ت؟)(٥). حَديثُ عَليّ بن أَبي طَالبٍ ﷺ مَوقُوفًا: "أَنَا عَبْدُ اللَّهِ، وَأَخُو رَسُولِهِ ﷺ، وَأَنَا الصِّدِّيقُ الأَكْبَرُ، لَا يَقُولُهَا بَعْدِي إِلَّا كَاذِبٌ"(٦). قال الإمامُ أحمدُ: "اضْرِبْ عليه، فإنَّه حَديثٌ .....

=

أحاديث!.

٢–أن معظم هذه الروايات بين زيادات من ابنه ووجادات.

٣–أن ابن معين خَبرَ حاله ولقيه وكتب عنه، وعرف حديثه جيدًا، ولذا قال الدارقطني: "ولم يتبين أمره عند أحمد! ". الخطيب، "تاريخ بغداد"، ١٤: ١٥٢. وقد أجاب الذهبي عن فعل أحمد بقوله: "لعل ما روى أحمد بن حنبل عن أحدٍ أوهى من هذا". الذهبي، " الميزان"، ٢: ٣٦٠.

(١) وهما – فيما علمتُ –:

١–أبو حاتم الرازي بقوله: "صالح الحديث ما أرى بحديثه بأسًا". الجرح والتعديل٦: ٣٢٤.

٢–العجلي بقوله: "مدنِي تَابِعِيّ ثِقَة". تاريخ الثقات رقم٨٦٢.

(٢) سبق قول ابن معين فيه. وقال الذهبي: "واه". "الميزان"، ٢: ٣٦٠؛ وقال ابن حجر: " متروك الحديث". "التقريب"، رقم: ٣٠٩٦.

(٣) ولعل أمر أحمد بالضرب كان في آخر عمره لما تبيّن وظهر أمره، أو أنه أراد لابن خداش النصح وأن تكون مشيخته في الدرجة العليا من الوثاقة والضبط والاتقان.

(٤) لم يرمز له المزي ومغلطاي وابن حجر في التهذيب بـ"ق"، وإنما رمزله ابن حجر، "التقريب"، رقم٣١٣٦، وقبله الذهبي "المجرد في أسماء رجال سنن ابن ماجه"، رقم٣٩٤.

(٥) المزي، "تهذيب"، ١٨: ٣٧٠.

(٦) أخرجه أحمد، " فضائل الصحابة"، رقم: ٩٩٣؛ وابن أبي شيبة، "المصنف"، رقم: ٣٢٧٤٧؛

=

مُنْكَرٌ"(١) ... وسبب الضَّرْب: نَكارَتُه مِنْ جِهةِ رَاويه عَبَّاد فإنه مما أُنكر برواية مَا لا يُتَابعُ عليه عَن عَليَّ؛ وهذا منها. قال العُقيلي: "الرواية في هذا فيها لينٌ"(٢). وقال ابن الجوزي: "موضوعٌ، والمتهمُ به عبَّاد بن عبد الله"(٣). وقال ابن تيمية: "وعباد يروي من طريقه عن عليّ ما يُعلم أنه كذبٌ عليه قطعًا، مثل هذا الحديث. فإنا نعلم أنه كان أبرَّ وأصدق، وأتقى لله من أن يكذب ويقول مثل هذا الكلام! فالناقل عنه إما متعمدٌ للكذب، أو مخطيء غالط"(٤). وقال الذهبي عن هذا الحديث: "هذا حديث باطل فتدبر!". ومرة قال: "هذا كذبٌ على عليّ"(٥).

=

وابن ماجه، "السنن"، رقم: ١٢٠، وأحمد بن عمرو ابن أبي عاصم، "الآحاد والمثاني". تحقيق: باسم الجوابرة، (ط١، الرياض: دار الراية، ١٤١١هـ)، رقم: ١٧٨؛ والحاكم، "المستدرك"، رقم: ٤٥٨٤؛ والبيهقي، "السنن الكبير"، رقم: ٨٣٥٣، كلهم من طريق المنهال بن عمرو، عن عباد بن عبد الله الأسدي، عن علي به.

(١) موفق الدين ابن قدامة المقدسي، "المنتخب من العلل للخلال" تحقيق: طارق عوض الله، (ط١، الرياض: دار الراية، ١٤١٩هـ)، رقم: ١١٤.

(٢) العقيلي، "الضعفاء"، ٤: ١٠٣.

(٣) ابن الجوزي، "الموضوعات"، ١: ٣٤١، ومغلطاي بن فليج الحكري، " الاكتفاء في تنقيح كتاب الضعفاء ". تحقيق: مازن السرساوي، (ط١، مصر: دار الأزهر، ١٤٣١هـ)، ٣: ٩٥.

(٤) ابن تيمية، "منهاج "، ٤: ١١٩، بتصرف يسير.

(٥) الذهبي، "تلخيص المستدرك"، رقم: ٤٥٨٤؛ والذهبي، "الميزان، ٢: ٣٣٤. وهذا يخالف ما ثبت من الأحاديث الدّالةِ على وصف أبي بكر بـ "الصِّدِّيق" ووصف الرسول الكريم له بذلك، وهي أشهر من أن تُذكر ﷺ وأرضاه. وشذ العجلي في توثيقه. تاريخ الثقات"، ٢: ١٧. قال الذهبي: "تركوه". "الكاشف"، رقم: ٢٥٩٦. وقال ابن حجر: "ضعيف".

=

١٨–ق عباس بن الفضل الواقفي. (ت١٨٦هـ)(١) ضرب أحمد عليه(٢). وقال أحمد: "ما أنكرت من حديث عباس الأنصاري إلا حديثًا واحدًا عن سعيد، عن قتادة، عن عكرمة، أو جابر بن زيد، عن ابن عباس، عن كعب. قال: قال لي: يا ابن عباس، يلي من ولدك رجل(٣)، وقصّ الحديث. قال أبي: أما حديثه عن يونس، وخالد، وداود، وشعبة صحيح، ما أرى بحديثه بأسًا(٤) إلا هذا الحديث، حديث سعيد، هو عندي كذب باطل. قال أبي: وكان من أصحاب سعيد(٥) ... وهذا الراوي ممن توارد فيه التضعيف الشديد من أئمة النقد(٦)، وهذا سبب الضرب عليه، إضافة إلى أنه أدركه ولم يسمع منه، ونهيه ابنَه عن كتْب حديثه!. ولعمري إن روايته حديثًا باطلًا منكرًا كذبًا يدل على ضعفه الضعف الشديد، فلربما أسقط حديثٌ ألفَ حديثٍ، وهذا ما فهمه النقاد

=

"التقريب"، رقم: ٣١٣٦.

(١) المزي، "تهذيب"، ١٤: ٢٣٩.

(٢) ابن عساكر، "تاريخ دمشق"، ٤٧: ٢٠٦. وتصحف فيه "الواقعي" بدل "الواقفي"!.

(٣) وهذا الحديث المذكور هو حديث باطل، ونص أحمد وغيره على بطلانه وكذبه، وقد أورده البخاري، "التاريخ الأوسط"، ٤: ٨٣٧؛ وابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل"، ٦: ٢١٢. وغيرهم، وهو حديث باطل!.

(٤) يفسره ماجاء عنه: " حديثه عن يونس، وخالد، وداود، وشعبة، صحيح".

(٥) ابن حنبل، "العلل"، رقم: ٢٤١٢.

(٦) قال الذهبي: "واه". "الكاشف"، رقم: ٢٦٠٨. وقال ابن حجر: " متروك". "التقريب"، رقم: ٣١٨٣. أما نا نقله مغلطاي عن ابن معين من طريق ابن أبي خيثمة بقوله: " ثقةٌ ثقة؛ ولكنه حدث بحديث أنكروه عليه" فلا إخاله يثبت؛ لأنه مخالف لما جاء عنه من تضعيفه الضعف الشديد. انظر: ابن معين، "موسوعة أقوال ابن معين"، ٣: ٣٩.

كابن معين وغيره.

١٩-ق عَبدُ الرَّحمنِ بنُ عَبدِ الله العُمَريّ (ت١٨٦هـ)(١) قَالَ أحمدَ: "عَبدُ الرَّحمَن بنُ عَبدِ الله العُمَريّ لَيسَ يَسْوى حَديثُه شَيئًا، خَرَّقْنَا حَديثَه، سَمعتُ مِنْه، ثُمَّ تَرَكْنَاه"(٢). وقَالَ مرة: "خَرَّقْتُ حَديثَه مُنذُ دَهْرٍ، لَيسَ بشيءٍ، حَديثُه أَحاديثُ مَناكِير، كَانَ كَذَّابًا"(٣). وسَببُ الضَّرْبِ والتَّخْريق والتَّمزيقِ لحَديثِه ورِواياتِه: إجماعُ النَقَدَةِ تَرْك حَديثِه وهِجرانِه وعَدَمِ الكِتَابةِ عنه وتَكْذيبِه(٤).

٢٠-عَبْدُ الرَّحمن بنُ مَالك بن مِغْول (ت١٨١هـ-١٩٠هـ)(٥) قَالَ أَحمدُ: "مَزَّقْنَا أحَاديثَه"(٦). وقَالَ مرة: لاَ أَشُكُّ فيه إلاَّ أني قَد خَرَّقْتُ حَديثَه، وهو ممَّا حَدَّثَنَا به - إنْ شَاءَ اللهُ - عبدُ الرَّحمن بن مَالكِ بن مِغْول ... "(٧)، وسَبَبُ التَخْرِيقِ أنَّ عبدَ الرَّحمن رَواه وهو (مَتروكٌ)، وقَدْ وَصَفَه بالتَّرْكِ غَيرُ واحِدٍ(٨)، بَل كَذَّبَه غَيرُ واحِدٍ(٩)؛ فَلِذَا خَرَّقَ أحمدُ حَديثَه ولم يَعُدّه شيئًا.

---

(١) المزي، "تهذيب"، ١٧: ٢٣٤.

(٢) ابن حنبل، "العلل"، رقم: ١٥٠٨.

(٣) ابن حنبل، "العلل"، رقم: ٦٣٦٤.

(٤) قال الذهبي: "تالف". "المجرد"، رقم: ١٤٨٤؛ وقال ابن حجر: " متروك". "التقريب"، رقم: ٣٩٢٢.

(٥) الخطيب، "تاريخ بغداد"، ١١: ٥٠٥.

(٦) الخطيب، "تاريخ بغداد"، ١١: ٥٠٥.

(٧) ابن حنبل، "العلل"، رقم: ٥٩٣٠. ومر سابقًا في ترجمة "علي بن عاصم".

(٨) النوري، "الجامع في الجرح والتعديل"، ٢: ٨٩.

(٩) ابن معين، "موسوعة أقوال ابن معين "، ٣: ٢١٩.

٢١–عبد الرحمن بن مسهر الكوفي (ت١٨١هـ-١٩٠هـ)[١] ضرب أحمد عليه[٢]. وقال أحمد: "كان لعلي بن مسهر أخٌ يقال له عبد الرحمن بن مسهر، قال: فكان أصحاب الحديث إذا جاءوا إلى عليّ يخرج إليهم عبد الرحمن فيحدثهم، فكان عليّ يخرج وهو يحدثهم، قال: فيقول: يا شقيق الوجه إنما جاءوا إليَّ لم يجيئوا إليك! ..."[٣]. وهذا الراوي ممن أجمع النقاد على تركه والضرب على حديثه لخفة عقله وسُخْفه[٤] فهو ممن يستحق الضرب.

٢٢–عبد العزيز بن عبد الرحمن البالسي (ت؟)[٥]. قَالَ عبدُ اللهِ: عَرَضْتُ عَلى أَبِي أَحَادِيثَ سَمِعْتُها مِنْ إِسْمَاعِيلَ بنِ عبدِ الله بن زُرَارَةَ السُّكَرِيّ الرَّقِي، عن شَيخٍ يُقَالُ له: عَبدُ العَزِيزِ بن عَبد الرَّحمن القُرَشِي البَالِسِيّ كَانَ يَنْزِلُ بَالِس مِنها: عَن حُصَيف، عن أَبي صَالح، عن أَسْماء بنتِ يزيدَ الأَنْصَارِيّة، عن خُزَيمَةَ بن ثَابت الأَنْصَاري قَالَ: "إِنِّي لَقَائِمٌ تَحتَ جِرَانِ[٦] نَاقَةِ رَسولِ اللهِ ﷺ تَقْصَعُ عَليّ بِجِرَّتِها[٧]، ويَذوبُ عليّ لُعَابُها ..." فَذَكَرَ الحديثَ

---

(١) الخطيب، "تاريخ بغداد"، ١١: ٥٠٩؛ وابن حجر، "اللسان"، ٥: ١٣٨.

(٢) ابن عساكر، "تاريخ دمشق"، ٤٧: ٢٠٦. قال محمود بن غيلان: " أسقطه أحمد، وَابن مَعِين وأبو خيثمة". ابن حجر، "اللسان"، ٥: ١٣٨.

(٣) ابن حنبل، "العلل"، رقم: ١٣١٠.

(٤) قال البخاري: "فيه نَظَرٌ". "التاريخ الكبير"، ٥: ١١٢. وقال أبو حاتم الرازي: "متروك الحديث، لا يُكتب حديثه". ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل"، ٥: ٢١٩.

(٥) العقيلي، "الضعفاء"، ٣: ٤٥٤؛ وابن حجر، "اللسان"، ٥: ٢١١.

(٦) الجِرانُ مُقدَّمُ العنُق من لَدُنْ لَحْيِ البَعِير إلى لَبَّته. حمد بن محمد الخطابي، "غريب الحديث". تحقيق: عبد الكريم إبراهيم العزباوي، (ط١، دمشق: دار الفكر، ١٤٠٢هـ)، ١: ٥١٤.

(٧) الجِرَّة مَا يُخْرِجُه البعير أو الناقة من كَرِشه فيأكله ثَانِيَةً، وَجَمعهَا جِرَرٌ. علي بن إسماعيل المرسي، =

وفيه: "**لاَ وَصِيَّة لِوارِثٍ، الوَلَدُ للفِرَاش، والعَاريّة مَرْدودةٌ، والمِنْحةُ مَرْدودةٌ، والدَّينُ مُقْضَي، والزَّعِيمُ غَارِمٌ وهو الكَفِيلُ**" وله -أيضًا -أَحَادِيثُ غَير هذا بأَسانيدَ مُختلفةٍ. فَقَالَ أَبي: عَبدُ العَزيز وهو الذي يَروي عَن خُصَيف اضْرِبْ على أَحَاديثِه، هي كَذِبٌ، أَوْ قَالَ: مَوضُوعةٌ، أو كَمَا قَالَ أبي. فَضَرَبْتُ على أَحَاديثِ عَبد العزيز بن عبد الرَّحمن(١). وَسَبَبُ الأَمْرِ بالضَّرْبِ عَلى أَحاديثِ البَالِسيّ(٢) رِوايتُه المنكرةُ التي جمع فيها عدةَ أَحَاديث بإسنادٍ واحد!(٣)، فهو متروك لا يحل كتْب حديثه.

٢٣-خت م ل ت س ق عَبدُ الكَرِيمُ بنُ أَبي المخَارِق(ت١٢٧هـ)(٤) قَالَ أَحمدُ: "عَبدُ الكَرِيم أبو أُمَيَّة، قَدْ ضَرَبْتُ عَليه فَاضْرِبْ عليه"(٥). وقال: "عبد الكريم أبو المخارق البصري ليس بشيء، شبه المتروك، كان يدعو إلى الإرجاء، وهو ابن أبي المخارق، ونزل

=

"المخصص". تحقيق: خليل جفال، (ط١، بيروت: دار إحياءُ التراث العربي، ١٤١٧هـ)، ٢: ١٧٦.

(١) ابن حنبل، "العلل"، رقم: ٥٤١٩.

(٢) وهو ممّن توارَدت أقوالُ الأئمةِ على تَرْكِه، قَالَ ابن حِبَّان: " لا يَحِلُّ الاحتجاجُ به بحَال". "المجروحين"، ٢: ١٠٤. انظر: النوري، "الجامع في الجرح والتعديل"، ٢: ١١٦.

(٣) وإن كان بعض الأحاديث متونها ثابتةٌ. قَالَ العُقَيليّ: " وإنَّما أَنْكَرَ أبو عَبد الله الإسنادَ لا المتنَ، وأمَّا المتنُ فمعروفٌ بغير هذا الإسناد عن عَمرو بن خَارجةَ الجَنَبي وأَبي هُريرة وعبد الله بن عُمرَ وجماعةٍ مِنْ أصحَابِ النَّبي ﷺ أنَّه قَالَ: "**الولدُ للفِراش" وليس فيه وحِسَابُهم على الله**". الضعفاء ٣: ٤٥٠.

(٤) المزي، "تهذيب"، ١٨: ٢٥٩. استشهد به البخاري، وروى له مسلم في "المتابعات.

(٥) محمد بن إبراهيم ابن المنذر، "الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف لابن المنذر". تحقيق: ياسر كمال وأيمن السيد، (ط٢، الفيوم: دار الفلاح، ١٤٣١هـ)، ١: ٤٥٨.

بمكة، كان يُعلِّم بها[١]". وَقَد أَجْمَعَ أَهلُ النَّقْدِ عَلى تَضْعيفِه (بين الضعف الشديد ومادونه)؛ لكَثْرةِ وَهْمِه وفُحْشِ خَطَائه، والوَهمُ عَلى رِوايتِه بيّنٌ ظَاهرٌ[٢]؛ ومَعَ كَونِ الإمامِ أحمدَ ضَرَبَ عَلى حَديثِه فَقد أَخْرَجَ له في (المسند) نحوًا من اثنتَيّ عَشْرةَ رِواية[٣]، ولاشْتِباهِه مَع سَمِيّه في الاسم والمشْيخةِ والطبقة[٤] قَادَني ذَلكَ لتَتَبُّعِ رِواياته في (المسند)!.

ويوجَّه ذَلكَ مِن الإمامِ أحمد بالتالي:

١-لَعَلَّ ذَلِكَ وَقَع مِنه قَبْلَ تَهْذيبِه وتَنْقيتِه (المسندِ) فَوافَتْه المنِيَّةُ وهو يُرتِّبُ فيه ويُعَدِّلُ ويَشْطُبُ[٥] ويَضْرب.

٢-تَتَبَّعتُ هذه الأَحاديث المخرَّجة في (المسند) من طريق ابن أبي المخارق

---

(١) ابن عدي، "الكامل"، ٨: ٤٤٨؛

(٢) وقد وقد تواتردت أقوال الأئمة على تضعيفه. قال النَّسَائي: "متروك الحديث". وَقَال الدَّارَقُطنِيّ: "متروك". وَقَال ابن عدي: "والضعف بين على كل ما يرويه". النوري، "الجامع في الجرح والتعديل"، ٢: ١٢٦.

(٣) ابن حنبل "المسند" رقم ٨٢٩ و٨٣٠ و٨٣١ و٩٣٩ وغيرها.

(٤) أعني: عبد الكريم بن مالك الجزري، أبو سعيد الحراني(ت١٢٧هـ) وهو ثقة مرضيٌّ. المزي، "تهذيب"، ١٨: ٢٥٣.

(٥) وقد سبق ذبُّ ابنِ حجر عن هذا الفعل وأضرابه بقوله: "وأولى محامله أن نقول: هو من الأحاديث التي أَمر الإمام أحمد أن يضْرب عليها، فإمّا أن يكون الضَّربُ تُرِكَ سهوًا، وإمّا أن يكون بعضُ من كَتَبَه عن عبد الله كتبَ الحديثَ وأخَلَّ بالضرب، والله أعلم". ويدل على ذلك البحث الذي بين أيدنا وما تم تخْريجه من عمل الضرب على أحاديث أخرجها في المسند مما مرّ ويمر ذكره. "القول المسَدّد في الذبِّ عن المسند" تحقيق: عبد الله موفق العبيدي، (ط١، إسطنبول: دار الأصول العلمية، ١٤٤٣هـ)، ٢٤١.

فوجَدتُ معظمَها ضِمن أَحاديثِ الفَضَائلِ والمكَارمِ والآدابِ، مع ثُبوتِ أُصولِها(١)، حَتّى مَا يَخصُّ الأَحكام منها فقد جَاء في (المسندِ) مِنْ طُرقٍ أُخْرى ثَابتةٍ. ولذا كان سبب ضَرْب الإمام عليه وعلى حديث ماجاء عنه من تضعيفه، وفي مواضع بالشدة من أجل دعايته لمذهب الإرجاء!، ومما يدل على أنه ضعفه لايصل به حدَّ الترك إخراج صاحبي الصحيحين له كما قال الذهبي(٢).

٢٤-عَبدُ الله بنُ مِسْور بنِ عَون الهاشمي. (ت١٢١ هـ- ١٣٠هـ)(٣) قال أحمد: "أَحَادِيثُ ابنِ (مَيْسورٍ) كُلُّهَا مَوْضُوعَةٌ مَنَاكِيرُ. اضْرِب عَلَيْهَا"(٤). وقَدْ قَالَ الإمامُ أحمدُ

---

(١) وهذا ما عَذَرَ به ابن عبد البَرّ إخراجَ مَالكٍ لعبد الكريم في (الموطأ) قال: " ولم يخرج مالكٌ عن عبد الكريم بن أبي المخَارق حُكْمًا في موطئه وإنّما ذَكَر فيه عنه ترغِيبًا وفضلا". ابن عبدالبَرّ، "التمهيد"، ٢٠: ٦٠. ويراجع بحث: صبري، عامر بن حسن، "الرُّواةُ المتروكون في المسند". المجلة الأحمدية ١٨، (٢٠٠٤م): ٢٩٣-٣٤٤.

(٢) "وقد أخرج له البخاري تعليقا، ومسلم متابعة، وهذا يدل على أنه ليس بمُطَّرحٍ. قال ابن عبد البر: "بصري، لا يختلفون في ضعفه، إلا أن منهم من يقبله في غير الأحكام خاصة، ولا يحتج به، وكان مؤدب كتاب، حسن السمت، غر مالكا منه سمتُه، ولم يكن من أهل بلده فيعرفه، كما غر الشافعيُّ من إبراهيم ابن أبي يحيى حذقه ونباهته، وهو أيضًا مجمع على ضعفه، ولم يخرج مالك عنه حكما بل ترغيبا وفضلا. الذهبي، "الميزان"، ٢: ٦٤٦. قلت: وبه يحمل من وصفه بالترك ولعل المقصود بالترك تركَ الاحتجاج لا الرواية.

(٣) الخطيب، "تاريخ بغداد"، ١١: ٤١٣؛ وابن حجر "اللسان"، ٥: ١٢.

(٤) العلل ابن حنبل، "العلل"، رقم: ٥١٠. وقد بَحثتُ عمَّن يُقال له: "ابن ميسور "مِنْ الرُّواةِ فلم أهتد إليه، وأَثْبت مُحققا العِلل (ميسور)، غيرَ أنَّ الدكتور/ وَصِيُ الله أَبعدَ في تَعْيين هذا الرَّاوي بقوله: "ابن ميسور، كذا في الأصل بكل وضوح، ولم أهتدِ إليه، وهل هو: عبد السلام بن =

عنه فِيما نقله عنه عَبدُ الله: قَالَ، حَدَّثنا أَبو الجَوَّابِ قَالَ، حَدَّثَنَا عَمَّارُ بن رُزَيق، عن خَالد بن أَبي كَرِيمَة، عن أَبي جَعْفر المِدائِني، قَالَ أَبي: واسْمُهُ: عَبدُ الله بنُ مِسْور بنِ عَون بنُ جَعْفرَ بن أَبي طَالب. قَال أبي: اضْرِبْ على حَديثِه، أَحَاديثُه مَوْضُوعةٌ، وأَبى أنَّ يُحَدِّثَنَا عَنه"(١). وقالَ: " عَبدُ اللهِ بن مِسْور مِنْ وَلدِ جَعْفرَ بن أَبي طَالب، رَوى عنه: عَمرو بن مُرَّةَ وخَالد بن أَبي كَرِيمَةَ وعَبدُ المِلك بن أَبي بشير، قَالَ وقَال جَرير، عن رَقَبَةَ: كَانَ ابن مِسْور يَضعُ الحَديثَ ويَكْذِبُ. قال أبي: وقَدْ تَرَكْتُ أَنَا حَديثَه، وكَانَ عبدُ الرَّحمَن بن

=

صالح بن سُليمان بن أيوب بن ميسرة أبو الصلت؟ فابن ميسرة تصحّف وصار ابن ميسور؛ لأنه رُمِيَ بنكارة الحديث، بل كذّبه البعض". قلتُ: ولعلَّ الصَّواب: "ابن مِسْور" وذلك لأَمرين:

١-أنَّ أحَاديثَه مَوصُوفةٌ بالمَناكِير والوَضْع -كَما سَيأتي -.

٢-أنَّ الإمامَ أحمدَ له أقوالٌ في (ابن مِسْور) بالأمرِ بالضَّرْبِ عليه وعلى حديثه (نفسِه)، وهذا مِمَّا يُؤَكِّدُ أنَّ الإمامَ أحمدَ ذَكَرَه بذلك -كما سيأتي - ضِمْنَ أَحدِ النُّصوصِ المَنْقُولةِ عنه فيه. والله أعلم.

٣-أن من نقل قول أحمد فيه = (أَحَادِيثُ ابن (مَيْسورٍ) كُلُّهَا مَوْضُوعَةٌ مَنَاكِيرُ. اضْرِب عَلَيْهَا) نقلها عنه في ترجمة عبد الله بن المسور الهاشمي هذا. وأمَّا هو فقد فأَجْمَعَ أَهلُ النَّقدِ على وَصْفِه بالوَضْعِ ونَكَارَةِ أَحاديثه معَ عَدَمِ كَثْرتِها. قال رقبة ابن مصقلة: "كان أبو جعفر الهاشمي المدائني يضع أحاديث كلام حق عن رسول الله ﷺ يرويها!". وتواردت أقوال النقاد في وصفه بالترك ووضع الأحاديث، فهو منكرٌ لاتجوز الرواية عنه ولا الاحتجاج به. ينظر: الخطيب، "تاريخ بغداد"، ١١: ٤١٣؛ والنوري، "الجامع في الجرح والتعديل"، ٢: ٣١.

(١) ابن حنبل، "العلل"، رقم: ٦٣٦.

مَهْدي لا يُحَدِّثُنَا عنه، وهو أبو جَعفر المدايني وهو ابن مِسْور"(١). وسَبَبُ الضَّرْبِ: وَاضِحٌ مِنْ أَجْلِ وصْفِه بالوَضْعِ والكَذِبِ(٢).

٢٥–العلاء بن برد بن سنان الدمشقي (ت؟)(٣). ضَرَبَ أحمد عليه(٤). وقال الذهبي: "ضعفه أحمد "(٥) ... وهذا الراوي لم أجد فيه كلامًا سوى ضَرْب أحمد وما نُقل من قول أبي الفتح الأزدي فيه: "ضعيف مجهول"(٦)، وذكره ابن أبي حاتم ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا(٧)، وتبعه ابن حبان(٨)، وهو قليل الرواية لم أجد له سوى بضعة أحاديث! فعلى كلام أحمد ومن وافقه ضعيف يُضرب على حديث من كان مثلُه، وهو ما فهمه الذهبي(٩).

٢٦–عُمَرُ بنُ حَفْصٍ العَبْديُّ (ت ١٩٨هـ)(١٠) ضرب أحمد .....

---

(١) ابن حنبل، "العلل"، رقم: ١٢٢١.

(٢) وتنظر أقوال الإمام أحمد فيه: النوري، "موسوعة أقوال الإمام أحمد"، ٢: ٢٩١؛ والنوري، "الجامع في الجرح والتعديل"، ٢: ٣١.

(٣) ابن عساكر، "تاريخ دمشق"، ٦٣: ٤٠٤؛ وابن حجر، "اللسان"، ٥: ٤٦٣.

(٤) ابن عساكر، "تاريخ دمشق"، ٤٧: ٢٠٦. قال محمود بن غيلان: ضرب أحمد، وَابن مَعِين وأبو خيثمة عليه وأسقطوه". وابن حجر، "اللسان"، ٥: ٤٦٣.

(٥) الذهبي، "الميزان"، ٣: ٩٧.

(٦) ابن حجر "اللسان" ٥: ٤٦٣.

(٧) ابن أبي حاتم "الجرح والتعديل" ٦: ٣٥٣.

(٨) ابن حبان "الثقات ٨: ٥٠٢.

(٩) بقوله: "ضعفه أحمد بن حنبل". الذهبي، "الميزان"، ٣: ٩٧.

(١٠) الخطيب، "تاريخ بغداد"، ١٣: ٢٢؛ وابن حجر، "اللسان"، ٦: ٨٨.

عليه(١). وقال أحمد: "تَرَكْنَا حَديثَه وخَرَّقْنَاه"(٢). وهو مِمَّن أَجمَعَ أَهلُ النَّقْدِ عَلى تَضْعيفِه والجُمْهورُ على تَرْكِه(٣).

٢٧–قد فق عَمْرو بن عُبَيد بن باب (ت١٤٤هـ)(٤) قال الإمام أحمد: حَدَّثَنَا يَزِيدُ، أَخْبَرَنَا رَجُلٌ، وَالرَّجُلُ كَانَ يُسَمَّى فِي كِتَابِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ(٥): عَمْرَو بْنَ عُبَيْدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو رَجَاءٍ الْعُطَارِدِيُّ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ قَالَ: "مَا شَبِعَ آلُ مُحَمَّدٍ ﷺ مِنْ خُبْزِ بُرٍّ مَأْدُومٍ حَتَّى مَضَى لِوَجْهِهِ". قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ: وَكَانَ أَبِي رَحِمَهُ اللهُ قَدْ ضَرَبَ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ فِي كِتَابِهِ(٦)، فَسَأَلْتُهُ فَحَدَّثَنِي بِهِ، وَكَتَبَ عَلَيْهِ صَحَّ صَحَّ. إِنَّمَا ضَرَبَ أَبِي عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرْضَ الرَّجُلَ الَّذِي حَدَّثَ عَنْهُ يَزِيدُ(٧). وسبب الضَّرْب:

---

(١) ابن عساكر "تاريخ دمشق" ٧٤: ٢٠٦.

(٢) ابن حنبل، "العلل"، رقم: ٥٣٣٣.

(٣) قال الذهبي: "واه". "المغني"، رقم: ٧٤١٠؛ والنوري، "الجامع في الجرح والتعديل"، ٢: ٢٥٤.

(٤) المزي، "تهذيب"، ٢٢: ١٢٣.

(٥) عبد الله بن أحمد.

(٦) يعني في المسند، وعبد الله كتب المسند من نسخة أبيه؛ ولذا كان الراوي في كتاب الإمام أحمد مبهمًا وظاهر في نسخة ابنه.

(٧) ابن حنبل، "المسند"، رقم: ١٩٩٦٩. ومعنى: "صح صح" تصحيح الضرب وأنه لازال على القول به، أو أن التصحيح على أن المبهم هو عمرو بن عبيد؛ لكني أستبعد كونه على الإبهام في كتاب أحمد ظاهرٌ في نسخة عبد الله! أما سبب روايته عنه والأمر بالضرب عليه فهذا ما أجاب به أبو موسى المديني كما سيأتي عنه. وقد أخرجه من هذا الطريق البزارُ، "البحر الزخار"، رقم: ٣٦٠٦؛ والطبراني، " المعجم الكبير"، ١٨: ١٣٩. وأصل الحديث جاء في الصحيحين من حديث عائشة عن النبي ﷺ. البخاري، "الجامع الصحيح"، رقم: ٥٤٢٣؛
=

أن الإمام أحمد كان لا يرى الرواية ولا التحديث عن عمرو بن عُبيد في مُسْنده(١).

والمشهور عن الإمام أحمد أنه لا يُسَمِّيه(٢) ولا يرغب بالتحديث عنه، ثم استقر العمل عنده على تركه وعدم التحديث عنه(٣). وجاء عن الإمام أحمد أنه قال: "مَا كَانَ عَمْرو بن عُبيدٍ بأهلٍ أنَّ يُحَدَّثَ عَنه"(٤). إضافة إلى ذلك تفرد عمرو بهذا الإسناد(٥). وجاء عن الإمام أحمد مانقله الخلال: "أخبرنا الحسين بن الحسن، أن محمدا حدثهم، أنه سأل أبا عبد الله، عن حديث عمران بن حصين: "ما شبع آل

=

و"مسلم"، رقم: ٢٩٧٠.

(١) وقد قمت بالبحث عن رواية عمرو بن عبيد في المسند فلم أجد له سوى هذه؛ ورواية أخرى ذكرها الإمام أحمد على سبيل الحكاية رقم ٢٣٧١٥.

(٢) وهذه عَادةُ المحَدِّثين أنهم لا يُسَمُّونَ مَنْ لا يَرْغَبونَ حَديثَهم، ولا التحديث عنهم لأجل البدعة، كما هو ظاهر من صنيع الأئمة، كما فعل مالك مع عكرمة، والبخاري مع شيخه الذهلي في الصحيح، وحَدَثَ مع حماد بن سلمة في عمرو بن عبيد (نفسِه) كما في صحيح البخاري رقم ٧٠٨٣، وغيره من صنائع المحَدِّثين.

(٣) ابن حنبل، " العلل"، رقم: ٢٦٤٦.

(٤) الرباط، " الجامع لعلوم الإمام أحمد"، ١٨: ١٣٩.

(٥) قال أبو عبد الرحمن: إنما ضرب أبي على هذا الحديث لأنه لم يرض الرجل الذي يحدث عنه يزيد. تفرد به. ابن كثير، "جامع المسانيد"، ٦: ٤٥١؛ لكني أستبعد أن تكون لفظة "التفرد" من قول عبد الله؛ لأنه وهم من الناسخ فكان من الواجب عليه أن يضع نقطة بعد لفظة"يزيد"لانتهاء قول أبي عبد الرحمن، أضف إلى ذلك أن ابن كثير يكثر جدًا من لفظة"تفرد به". وقد بيّن في ديباجة كتابه بقوله: " وما كان فيه وهن شديد بينته". "جامع المسانيد"، ١: ٦١.

محمد من خبز بُرٍ". فقال: "هذا عمرو بن عبيد، اضرب عليه"(١). قال أبو مُوسَى المدِيني: " قَدْ رَوى لابنه الحَديثَ؛ لكِنَّه ضَرَبَ عَليه في المسْندِ؛ لأنه أَرادَ أنْ لا يَكُونَ في المسندِ إلا الثقات، ويروي في غير المسند عمن ليس بذاك"(٢).

٢٨-غسَّان بْن عُبَيْد المؤْصِليّ (ت١٩١ هـ- ٢٠٠هـ)(٣). قَالَ أحمد: "كَتَبْنَا عَن غَسَّانَ بنِ عُبيدٍ المؤْصِلّي، قَدِمَ عَلينا هَهنَا، وَكَانَ قَدْ سَمِعَ مِن سُفْيانَ، فَكَتَبْتُ منها أَحاديثَ، وخَرَّقْتُ حَديثَه مُذْ حِينٍ، وإنَّما كَانَ سَمِعَ مِنْ سُفْيانَ شيئًا يَسيرًا، وأَنْكَرَ أَنْ يَكونَ سَمِعَ الجَامِعَ مِنْ سُفيان"(٤). وَسَبَبُ تَخْرِيقِ أَحمدَ حَديثَه: أَنَّه لما دَخَلَ بَغْدادَ وحَدَّث بها تَبَيَّنَ لهُ أنَّ غَسَّانَ لَمْ يَكنْ مِنْ فُرْسَانِ الحَديثِ وأَهْله المشْتَغِلينَ به(٥)، ولَعلَّه

---

(١) ابن قدامة، "المنتخب "، رقم: ٨. وعمرو بن عبيد متروك ساقط، وقد تواردت أقوال الأئمة على ذلك: المزي، "تهذيب"، ٢٢: ١٣٣، وله ترجمة موسَّعة، الخطيب، "تاريخ بغداد"، ١٤: ٦٣؛ والذهبي، "السير"، ٦: ١٠٤، وأفرد الدارقطني أخباره في جزءٍ مطبوع. وينظر: أقوال الإمام أحمد في عمرو بن عبيد في "موسوعة أقواله" ٣: ١٠٥.

(٢) المديني، "خصائص"، ٢١. قلت: هذا القول من أبي موسى فيه نوع مبالغة!، فقد وجد في المسند رواة ضعفاء بل متروكون. ويراجع: القول المسدد في الذب عن مسند الإمام أحمد لابن حجر، وانظر: صبري، "الرُّواةُ المتروكون" في المسند": ٢٩٣-٣٤٤.

(٣) الخطيب، "تاريخ بغداد"، ١٤: ٢٨٣؛ وابن حجر، "اللسان"، ٦: ٣٠٥. ليس مكثراً.

(٤) ابن حنبل، "العلل"، رقم: ٣٦٠٥. قلت: ولعل أحمد قاله في بادئ الأمر لإمكان السماع من سفيان؛ لكن بعد التحقيق والمعاينة والاختبار تغيّر قوله فيه كما سيأتي. وسماعه الجامع من الثوري عَرْضٌ كما جاء عن ابن معين.

(٥) كان مشتغلًا بالكيمياء. قال محمد بن عبد الله بن عَمَّار: "غَسَّان بن عبيد الموصلي كان يُعالِج الكيمياء، وما عرفناه بشيء من الحديث، ولا حدث ههنا بشيء ". الخطيب، "تاريخ =

كَانَ يَروي عن سُفيانَ الثَّورِي أَحاديثَ لَمْ يَسْمعْها مِنْه، فَلمَّا جَالَسَه الإمام أحمدعن قُربٍ ظهرت النُّكْرَةِ في حديثه فخرقه، وهَذا فيما أَرى وَقَعَ لصَاحبه ابنِ مَعين – أيضًا – فَإنَّه كَانَ يُوثِّقُه!. ولما قَدِمَ بغدادَ أَتوه(١) فإذا هُو لا يَعْرِفُ الحَديثَ كمَا قَالَ ابنُ مَعينٍ(٢).

٢٩–كثير بن مروان الفِهري (ت١٨١هـ–١٩٠هـ) (٣) ضرب أحمد عليه(٤). وهذا الراوي ممن توارد تضعيفه عن الأئمة النقاد، وهو من شيوخ أحمد في المسند(٥)، وهو

=

بغداد"، ١٤: ٢٨٣.

(١) وهذا يدل على أن جمْعًا من المحدثين ذهبوا إليه كما يظهر من قول ابن معين.

(٢) "كان قَدم علينا ههنا فنزل المدينة، فَأتيناه فإذا هو لا يَعرف الحديث، إلا أنه لم يكن من أهل الكَذبِ؛ ولكنه كان لا يعقل الحديث، قيل لأبي زَكريا: سمع جامع سفيانَ من سفيانَ؟ قال: لا، إنَّما عَرَضَه على سُفيان". الخطيب، "تاريخ بغداد"، ١٤: ٢٨٢.

(٣) الحسيني، "الإكمال"، رقم: ٧٣٨؛ وابن حجر، " تعجيل"٢: ١٤٧.

(٤) ابن عساكر، "تاريخ دمشق"، ٤٧: ٢٠٦.

(٥) لم يرو عنه في "المسند" سوى حديثين، رقم: ١٨٠٤٩و٣٠٤٢ط المكنز، وإخراجه له – والعلم عند الله – ليبين خطأَ كثير فيه؛ فإن الإمام أحمد قال: "حدثنا كثير بن مروان أبو محمد، سنة إحدى وثمانين ومائة حدثنا إبراهيم بن أبي عبلة، قال: رأيت عبد الله بن عمرو بن أم حرام الأنصاري وقد "صلى مع النبي ﷺ القبلتين، وعليه ثوب خز أغبر". وأشار إبراهيم بيده إلى منكبيه، فظن كثير أنه رداء". ثم إن إخراج هذا الآثر لأجل إثبات الصحبة لعبد الله بن عمرو بن أم حرام ربيب عبادة بن الصامت وهو آخر من مات من الصحابة في فلسطين، وهذا الحديث الذي ذكره به الإمام أحمد ذكره من ترجم له ممن ألَّف في الصحابة. فليس في الحديث من إخراجه سوى ما ذكرت، أو هو مما سمعه مبكرًا وأدركته المنيّة قبل الضرب عليه. والثاني بينه وبين أحمد رجلين وليس موجودا في نسخة الرسالة!. انظر: أحمد بن عبد الله أبو نعيم، "معرفة الصحابة ". تحقيق: عادل العزازي، (ط١، الرياض: دار الوطن، ١٤١٩هـ)،

=

– أيضًا – من مضَعَّفٌ بل كَذّبه ابن معين الضارب على اسمه، السامع منه(١)؛ ولذا سبب الضرب ظاهر من ضعفه الضعف الشديد(٢).

٣٠–ق مبارك بن سُحيم البُنَاني. (ت١٨٠هـ)(٣) قال أحمد: "اضْرِبْ على حَديثِ مُبَارَك بن سُحَيم"(٤). وقال عبدُ اللهِ: وَعَرَضْتُ على أَبِي أَحَادِيثَ مُبَارك بن سُحَيم الذي حَدَّثَنَا عَنْه سُويد، فَأَنْكَرَهَا ولم يَحْمَدْه، أَظُنُّه قَالَ: ليسَ هو ثِقةٌ، وأَنْكَرَهَا إنكارًا شَديدًا؛ كَأَنَّه قَالَ: اضْرِبوا عَليها"(٥). وَسَبَبُ الضَّرْبِ: تَرْكِ أَهْلِ الحَديثِ الرِّوايةَ

=

٣: ١٧٢٦؛ وأحمد بن علي ابن حجر، "الإصابة في تمييز الصحابة". تحقيق: عبد الله التركي، (ط١، القاهرة: دار هجر، ١٤٢٩هـ)، ٦: ٣١٢.

(١) الخطيب، "تاريخ بغداد"، ١٤: ٥٠٥.

(٢) قال أبو حاتم الرازي: " يكتب حديثه ولا يحتج به"، وجاء عند ابن حجر، "اللسان" نقلًا عنه: "يُكَذَّب في حديثه ولا يحتج به". ولا إخال أن اللفظة الأخيرة تصح؛ لأن الأصل في كتاب "الجرح والتعديل" إكثاره من هذه اللفظة، وقد بحثت عن اللفظة الأخيرة فلم أجد لها ذكر!. وقال الفسوي: ليس حديثه بشيء". الذهبي، " الميزان"، ٣: ٤٠٩. وقال ابن حبان: "منكر الحديث جدًّا، لا يجوز الاحتجاج به ولا الرواية عنه إلا على جهة التعجب"، "المجروحين"، ٢: ٢٥٤. وقال ابن عدي: " ولكثير بن مروان أحاديث وليست بالكثيرة، ومقدار ما يرويه لا يتابعه الثقات عليه". "الكامل"٨: ٦٧٢". وقال الدَّارَقُطْنِيّ: "كثير بن مروان المقدسي، عن إبراهيم بن أبي عبلة، ضعيف". "سؤالات السلمي"، ٣١٣.

(٣) المزي، "تهذيب"، ٢٧: ١٧٥.

(٤) ابن حنبل، "العلل"، رقم: ٨١٤.

(٥) ابن حنبل، "العلل"، رقم: ٥٨٦٣. وهو راوٍ واهٍ، وقدْ أَجمعوا على تَرْكِه كما نَقلَ يوسف بن عبد الله بنُ عبد البَر، "الاستغنا في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكُنى". تحقيق: عبد الله السوالمة، (ط١، الرياض: دار ابن تيمية، ١٤٠٥)، ٢: ٨٠٣.

عنه(١).

٣١-محمد بن مُجِيب الثقفي الكوفي، أبو علي الصائغ(٢) (ت١٨١هـ-١٩٠هـ)(٣) ضَرَبَ أحمد عليه(٤). وهذا الراوي أحد الضعفاء المتروكين، مستحق للضرب(٥).

٣٢-محمد بن الحسن الشيباني (ت١٨٩هـ)(٦) ضَرَبَ أحمد عليه(٧). قال أحمد: "لا أروي عنه شيئًا"(٨)، "ليس بشيء، ولا يُكتب حديثه"(٩). وقال مرة: "كان

(١) وتنظر بقية الأقوال: النوري، "موسوعة أقوال الإمام أحمد"، ٣: ٢١٦؛ والنوري، "الجامع في الجرح والتعديل"، ٢: ٤٢٦.

(٢) جاء عند ابن عسكر، "تاريخ دمشق" إقحام الواو بعد"أبو علي الصائغ" فيكونا راويين بدل راوٍ، وهذا خطأ!، ٤٧: ٢٠٦

(٣) المزي، "تهذيب"، ٢٦: ٣٦٨. وذكره الخطيب أنه ممن روى عنه: ابن خداش صاحب الحكاية.

(٤) ابن عساكر، "تاريخ دمشق"، ٤٧: ٢٠٦. ووقع فيه مهملًا من النقط!، وقد ضبطه ابن حجر بقوله: "بكسر الجيم بعدها مثناة من تحت". "ذكر محمود بن غيلان أن أحمد وابن معين وأبا خيثمة ضربوا عليه". "تهذيب"، ١٢: ٢٧٤.

(٥) قال الذهبي: "متروك". ديوان الضعفاء، رقم: ٤٢٣٢؛ وابن حجر "التقريب"، رقم: ٦٢٦٦.

(٦) الخطيب، "تاريخ بغداد"، ٢: ٥٦٢.

(٧) تاريخ ابن عساكر، "تاريخ دمشق"، ٤٧: ٢٠٦.

(٨) ابن حنبل، "العلل "، ٥٣٢٩.

(٩) ابن عدي، "الكامل"، ٩: ١٨٠.

يذهب مذهب جهم"[١] ... وهذا الإمام مع فقهه وإمامته وبراعته فيه إلا أن أهل الحديث لم يوثقوه، بل عباراتهم تدل على تضعيفه[٢]، لكنه لا يصل حد الترك، وما جاء من التضعيف الشديد لمخالفته الأثر، واتهامه بالتجهم!. ولعله سبب الضرب.

٣٣-ت محمد بن الحسن الهمداني (ت١٩١هـ-٢٠٠هـ)[٣] ضَرَبَ أحمد عليه[٤]. وقال أحمد: "محمد بن الحسن الهمداني ضعيف الحديث"[٥]. وقال: "ما أراه يسوي شيئًا ..."[٦]. وهذا الراوي ممن أجمع النقاد على ضعفه[٧]، فهو راوٍ مستحق

---

(١) الخطيب، "تاريخ بغداد"، ٢: ٥٦٢.

(٢) قال ابن معين: "ليس بشيئ". ومرة: كذبه. ابن معين، موسوعة أقوال ابن معين"، ٣: ١٦٥. وقال الذهبي: " وكان من بحور العلم والفقه قويا في مالك"الميزان"، ٣: ٥١٣؛ لكن قال ابن حجر: " وكان مالك لا يحدث من لفظه إلا قليلا فلولا طول إقامة محمد عنده وتمكنه منه ما حصل له عنه هذا وهو أحد رواة الموطأ عنه وقد جمع حديثه عن مالك وأورد فيه ما يخالفه فيه وهو الموطأ المسموع من طريقه". "تعجيل"، ٢: ١٧٥. وقد فصَّل القول فيه ابن عديّ، " الكامل"، ٩: ١٨٢.

(٣) تهذيب المزي، "تهذيب"، ٢٥: ٧٦. روى له الترمذي، "الجامع"، وحده حديثين، رقم: ٢٥٠٥و٢٩٢٦ وحسّنها. قال الذهبي عن أحدهما" حسنه الترمذي فلم يُحسِن! ". "الميزان"، ٣: ٥١٥.

(٤) ابن عساكر، "تاريخ دمشق"، ٤٧: ٢٠٦.

(٥) ابن حنبل"، "العلل "، رقم: ٤٧٢٤.

(٦) ابن حنبل، "العلل"، رقم: ٥٣٢٨.

(٧) قال الذهبي: "تركوه". ديوان الضعفاء، رقم: ٣٩٣١. وقال ابن حجر: " ضعيف". "التقريب"، رقم: ٤٧٩٩.

للضرب.

٣٤–ت مُحَمَّد بن زِياد اليَشْكُريُّ الطَّحَان، الجَزَريّ(١)، الميمونيّ. (ت١٧١هـ–١٨٠هـ)(٢) قَالَ حَنبل: قُلت لأبي عبد الله: حَدَّثنا عَاصم، عن مُحَمَّد بن زياد الجَنَديّ، عن مَيمونَ، عن يَزيدَ بنِ الأَصَمّ، قال: "إنَّ هذا العِلمَ دِينٌ فانظروا عمَّن تأخذونَه". قال أبو عبدِ الله: "اضْرِبْ عَليه، فَضَربتُ عليه". وقال أحمد: "محمد بن زياد الجَزري، يُقالُ: إنَّه يَضعُ الحَديثَ"(٣). وضَرَبَ أحمد عليه(٤). وقال مرة: كَذَّابٌ، خَبيثٌ، أَعور، يَضَعُ الحَديثَ"(٥) وسئل أحمد عن حديث أبي المليح، عن ميمون، عن ابن عباس أن آخر جنازة صلى عليها النبي ﷺ كبر أربعًا؛ فقال: هذا كذب، ليس له أصل، صاحب هذا

---

(١) وقع في "تهذيب"، ٢٥: ٢٢٢. الجندي"وهو ما لا معنى له؛ لأن محمد بن زياد نسب بالميموني نسبة إلى ميمون بن مهران، والجزري نسبة: إلى البلاد الواقعة بين دجلة والفرات، ومنها بالتأكد الرقة، بالإضافة إلى قول أبي المليح الرقي وهو من تلامذة ميمون قال: " جاءنا مُحَمَّد بن زياد الطحان الأَعور بعد ما مات ميمون بن مهران".

(٢) المزي، "تهذيب"، ٢٥: ٢٢٢.

(٣) المنتخب من ابن قدامة، "المنتخب"، رقم: ٧٤. وهذا الحديث آفته صاحب الترجمة فهو:

١–اختص بالرواية عن ميمون بن مهران (كما قال الخطيب) وهو لم يدركه كما قال أبو المليح. ٢–يأتي عن ميمون بما لايأت به غيره.

٣–أن هذه الرواية (إن هذا العلم ...) جاءت في كتب السنة عن محمد بن سيرين (مقدمة صحيح مسلم رقم٥)، وتواردت في كتب علوم الحديث والرجال.

٤–ما عرف حاله من الترك والكذب.

(٤) ابن عساكر، "تاريخ دمشق"، ٤٧: ٢٠٦.

(٥) ابن حنبل، "العلل"، رقم: ٥٣٢٢.

كان يضع الحديث، إنما رواه محمد بن زياد الطحان وكان يضع الحديث"(١) وهذا راوٍ واهٍ مُجمع على اتّهامِه، وكَذَّبَه بعضُ أهلِ النَّقدِ فَلا يُشْتَغَلُ بمثْلِه وهذا سبب الضَّربِ(٢).

٣٥-مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ الأَنْصَارِيُّ (ت ١٦١هـ - ١٧٠هـ) (٣) قَالَ عَبدُ اللَّهِ: سَألتُ أَبي عن مُحمَّد بنِ عَبدِ المِلكِ الأَنصاريّ؟ فقال "كَانَ يَنزلُ دَار رَقيق. كذَّابٌ، خَرَّقْنا حَديثَه مُذ حِينٍ"(٤). وقَالَ عبدُ اللهِ سَألتُ أَبي عن شَيخٍ، زَادَ (ابن الصَّوَّاف): رَوى عنه: يحيى بنُ صَالح الوَحَاظِي، ثُمَّ اتفقَا، يُقَال له: مُحَمَّد بن عَبد المِلك الأنصاريّ، قَال: حَدَّثَنَا عَطاءٌ، عن ابنِ عَباسٍ، قَالَ: "**نَهَى رَسولُ اللهِ ﷺ أنْ يُتَخَلَّلَ بالقَصَبِ والآسِ**، قَالَ: "**إنَّهما يَسْقيانِ عِرْقَ الجُذَامِ**". فَقالَ: إنِّي قد رَأيتُ مُحَمَّد بنَ عبد الملك وَكَانَ أَعْمى، وَكَانَ يَضَعُ الحَديثَ ويكذبُ"(٥). وهذا مُجْمعٌ على تَرْكِ حديثِه ومُكَذَّبٌ.

---

(١) الرباط، " الجامع لعلوم الإمام، ١٨: ٥٨٢.

(٢) قال الذهبي: "قال أحمد كذاب خبيث". الكاشف رقم ٤٨٥٦. وقال قال ابن حجر: "كذبوه". التقريب رقم٥٨٩٠

(٣) الخطيب "تاريخ بغداد" ٣: ٥٩٠، والنوري، "الجامع في الجرح والتعديل"، ٣: ٤٦. وكرره الذهبي، "تاريخ الإسلام" مرتين؛ لكنه تردد في الثانية بأنه مات قبل السبعين ومائة، ولعل ما ذكره في الأولى أقرب ويدل على ذلك أن الإمام أحمد قد خرَّق حديثه من وقتٍ مبكرٍ.

(٤) الخطيب، "تاريخ بغداد"، ٣: ٥٩٠.

(٥) الخطيب، "تاريخ بغداد"، ٣: ٥٩٠. وهذا حديث باطلٌ مكذوب وآفته صاحب الترجمة كما ذكر الإمام أحمد وابن عدي والذهبي. انظر: ابن الجوزي، "الموضوعات"، ٣: ١٩٩؛ وجلال الدين السيوطي، اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة". تحقيق: صلاح عويضة، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ)، ٢: ٢١٨.

وهذا سبب التخريق(١).

٣٦–ق مُحَمَّد بن عُمَر الواقدي الأَسلميّ (ت٢٠٧هـ)(٢) ضَرَبَ أحمد عليه(٣).

وهذا الراوي أحد الضعفاء المتروكين المجمع على ضعفه قاله الذهبي(٤) فهو يستحق الضرب.

٣٧–مُحَمَّد بنُ كَثير القُرَشِيّ. (ت١٨١ هـ– ١٩٠هـ)(٥) ضَرَبَ أحمد عليه(٦).

وقَالَ: "خَرَّقْنَا حَديثَه، ولم يَرضَه"(٧). ومرة قال: "مَزَّقْنَا حَديثَه"(٨). وَسبَبُ الضرب والتَخْرِيقِ والتَمْزِيقِ مَا كَانَ في حَديثِه مِنْ وَهْمٍ ومُنْكراتٍ، والضَّعْفُ بيّنٌ ظَاهِرٌ عَلى رِواياتِه، ولمْ يَشُذّ في تَحسينِ الرَّأي فيه سِوى ابنُ مَعينٍ!(٩).

---

(١) ابن حجر، "اللسان"، ٧: ٣١٤؛ والنوري، "الجامع في الجرح والتعديل"، ٣: ٤٦.

(٢) المزي، "تهذيب"، ٢٦: ١٩٣. روى له ابن ماجه، "السنن"، وحده حديثًا، رقم: ١٠٩٥ قال الذهبي عن فعل ابن ماجه: "... ما جسر ابن ماجه أن يفصح به، وما ذاك إلا لوهن الواقدي عند العلماء". الذهبي، "السير"، ٩: ٤٦٤

(٣) ابن عساكر، "تاريخ دمشق"، ٤٧: ٢٠٦. قال البخاري: "تركه أحمد". "التاريخ الكبير"١: ١٧٨. وهناك بقية أقوال تجدها للإمام أحمد في مرتبتها: النوري، "موسوعة أقوال الإمام أحمد"، ٣: ٢٩٦؛ والرباط، " الجامع لعلوم الإمام أحمد"، ١٩: ٩.

(٤) الذهبي، "السير"، ٩: ٤٥٤، ٤٦٩.

(٥) ابن حجر، "تهذيب"، ١٢: ٢٥٤، تمييزًا، وهو من فوات تهذيب الكمال ...

(٦) ابن عساكر، "تاريخ دمشق"، ٤٧: ٢٠٦.

(٧) ابن حنبل، "العلل"، رقم: ٥٨٦٤.

(٨) أبو داود، "سؤلات الآجري"، رقم: ١٨٦.

(٩) قال أَبو حاتم الرَّازي: "ضَعيفُ الحديثِ، وكان يَحيَى بن مَعين يحسِّن القول فيه! ". وكأن ابن أبي =

٣٨–مَسْعَدةُ بن اليَسَع البَاهِليُّ. (١٩١ هـ– ٢٠٠هـ) (١) ضَرَبَ أحمد عليه(٢). وقَالَ أحمد: "ليس بشيءٍ، خَرَّقْنَا حَديثَه، أو تَرَكْنَا حَديثَه مُنْذُ دَهرٍ"(٣). وَسَبَبُ التَّخْريق لحديثِ مَسْعَدَةَ هو: تَرْكُ أَهلِ النَّقْدِ الرِّوايةَ عَنه بالإجماعِ(٤).

=

حاتم استغرب هذا القول من ابن معين! ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل" "، ٨: ٦٩. قال يحيى: "لم يكن به بأسٌ، قد حَدَّث عنه سَعدُويه، قال يَحيَى: وقد سَمِعتُ منه أنا". ابن معين، موسوعة أقوال ابن معين"، ٤: ٢٥٤؛ ولكن قَارِنْه بسؤال ابن جُنيد ليَحيَى: مُحمد بن كَثير الكُوفي؟، قال: "ما كان به بأسٌ، كان قَدِمَ، فنزل ثَمَّ عند نَهركم ذاك". فظننتُ أنا أَنه يَعني نَهر كرخايا. قلتُ: إنه روى أحاديث مُنكراتٍ، قال: ما هي؟ قلتُ: عن إسمَاعيل بن أَبي خالد، عن الشَّعبي، عن النُّعمَان بن بَشير، يرفعه: "**نَضَّرَ اللهُ امرَءًا سَمِعَ مَقَالَتِي فَبَلَّغَهَا**". وبهذا الإسناد مرفوع: "**اقرَأ القُرآنَ مَا نَهَاكَ، فَإِذَا لَم يَنهَكَ فَلَستَ تَقرَؤُهُ**". فقال: مَن رَوَى عنه هذا؟ فقلتُ: رجلٌ مِن أصحابنا، أَعني له مُحَمد بن عَبد الحميد الحُمَيدي، فقال: عسى هذا سمعه من السِّندي بن شاهك، وإن كان الشَّيخ روى هذا فهو كَذَّابٌ، وإلا فإني قد رأَيتُ حديثَ الشَّيخ مُستَقيمًا". ابن معين، موسوعة أقوال ابن معين"، ٣: ١٦٥. وهذا يوضح تراجع ابن معين في الحكم لما ظَهرَ له من مُنكراتِه. ماظهر، وقد يفسد حديث مائة ألف حديث!. انظر: ابن معين، موسوعة أقوال ابن معين"، ٣: ٢٥٤. وشارك عليُّ بن المديني أحمدَ في الضرب عليه وضعفه جدًا". "الخطيب، "تاريخ بغداد"، ٤: ٣١٣.

(١) ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل"، ٨: ٣٧٠؛ وابن حجر، "اللسان"، ٨: ٤٠.

(٢) ابن عساكر، "تاريخ دمشق"، ٤٧: ٢٠٦. وقال محمود بن غيلان: أسقطه أحمد، وَابن مَعِين وأبو خيثمة. ابن حجر، "اللسان"، ٨: ٤٠.

(٣) ابن حنبل، "العلل"، رقم: ٥١٧٩؛ والبخاري، " التاريخ الكبير" ٨: ٢٦.

(٤) قَال الذهبي: "هالك". "الميزان"، ٤: ٩٨؛ والنوري، "الجامع في الجرح والتعديل"، ٣: ١١٩.

٣٩-المسيب بن شريك التَّميميّ (ت١٨٦هـ)(١) ضَرَبَ أحمد عليه(٢). وقال عبد الله سألت أبي، عن المسيب بن شريك، فقلت: أيش أُنكر عليه؟ قال: حدث عن الأعمش، قال: أرسل أهل السجون إلى إبراهيم يسألونه كيف الصلاة يوم الجمعة(٣)، فأنكر عليه هذا الحديث، قال أبي: وقد حدث به إسماعيل بن زكريا، عن الأعمش هذا الحديث، قلت لأبي: ترى المسيب بن شريك كان يكذب؟ قال: معاذ الله، ولكنه كان يخطئ، قال أبي: سَمِعتُهُ يدعو دعاء حسنًا وكان في دعائه بعض ما ينكره الجهمية، سَمِعتُهُ يقول: نورًا أشرق له وجهك(٤)". وقال مرة: "المسيب بن شريك متروك "(٥). وقال مرة: "ترك الناس حديثه"(٦) ... وقال مرة: " أول من كتبت عنه الحديث المسيب بن شريك، قيل له: فكيف حديثه؟ قال: حديث أهل الصدق، إلا أنه حدث بحديث عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشه؛ اصطنع المعروف إلى كذا ... لم يذكر الكلام، أراه من حديث أبي البختري، وروى أحاديث غرائب، منها: عن الأعمش، عن شيخ، قال: رأيت

---

(١) الخطيب، "تاريخ بغداد"، ١٥: ١٧٥؛ وابن حجر، "اللسان"، ٨: ٦٦.

(٢) تاريخ دمشق ٤٧: ٢٠٦. قال محمود بن غيلان: ضرب أحمد، وَابن مَعِين، وأبو خيثمة على حديثه" اللسان ٨: ٦٦.

(٣) قال أحمد: أخبرنا محمد بن الصباح، قال: حدثنا إسماعيل بن زكريا، عن الأعمش قال: بعث أهل السجون إلى إبراهيم يسألونه كيف الصلاة يوم الجمعة فبعث إليهم أن صلوا أربعًا بغير أذان ولا إقامة. العلل رقم٣٦٣٧ و٣٦٣٨ و٣٦٣٩.

(٤) ابن حنبل، "العلل، رقم: ٣٦٣٧، ٣٦٣٨، ٣٦٣٩.

(٥) الرباط، " الجامع لعلوم الإمام أحمد"، ١٩: ١٥٠.

(٦) ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل"، ٨: ٢٩٤.

ابن عمر نصب فخًا فاصطاد، فرأيته يضحك، وعن الأعمش، عن مجاهد؛ لأن أصلي وقد خرج مني شيء أحب إليّ أن أعطي الشيطان(١). ومرة قال: "كان المسيب بن شريك صدوقًا، وكان صاحب سنة، وكان يسهل في النبيذ. وكأنه ذهب إلى أنه كان ربما أخطأ في الحديث، وهو خراساني"(٢). وهذا الراوي ممن أجمع النقاد على تركه(٣). وأما ماجاء عن الإمام أحمد فلعله يُخرّج بالتالي:

١-أن توثيقه كان في بداية كتابة أحمد للحديث(٤)؛ ولكنه مع قوله هذا أنكر عليه تلك الرواية السابق ذكرها، وهذا يدل على أنه كثير الخطأ والوهم.

٢-لما رأى أحمد منه وقوع الخطأ والنكارة في حديثه، ورأى نقادَ عصره قد تركوا حديثه استقر عنده ما أجمع علماء الجرح والتعديل عليه من تركه، ومما يدل على ذلك صِنْوه ابن معين فقد جاء عنه أنه قال: "أجمع الناس على طرح هؤلاء النفر، ليس يُذاكر بحديثهم ولا يعتد بهم، منهم: مسيب بن شَريك كان ببغداد"(٥). ومما يؤكد هذا نقل القول عن أحمد بالترك دون ما سواه من ابن أبي حاتم(٦).

٣-وصف أحمد له بالصدق لعدم اتهامه بالكذب، وليس هو ممن يتعمّدُ الكذب؛

---

(١) الخطيب، "تاريخ بغداد"، ١٥: ١٧٥.

(٢) الرباط، " الجامع لعلوم الإمام أحمد"، ١٩: ١٥٠

(٣) قال الفلاس: "والمسيب بن شريك متروك الحديث، قد اجتمع أهل العلم على ترك حديثه". الخطيب، "تاريخ بغداد"، ١٥: ١٧٥.

(٤) الخطيب، "تاريخ بغداد"، ١٥: ١٧٥.

(٥) ابن عدي، "الكامل"، ٦: ٦٣٦.

(٦) ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل"، ٨: ٢٩٤.

لكنه يخطئ ويغرب، ولما كثر منه استحق الترك. فلذا أُمر بالضرب لترك حديثه.

٤٠-مهدي بن إبراهيم البلقاوي. (ت؟)(١) ضَرَبَ أحمد عليه(٢). وهذا الراوي لم أجد فيه كلامًا – فيما بين يدي – سوى قول الذهبي: "عن مالك بمنكر"(٣). فلعل سبب الضرب قلة ماروى مع نكارة ماروا عن مالك مما لم تروه الطبقة العليا من طلابه عنه، والله أعلم.

---

(١) ابن عساكر، "تاريخ دمشق" ٦١: ٢٧٥، ابن حجر، "اللسان" ٨: ١٧٨.

(٢) ابن عساكر، "تاريخ دمشق" ٤٧: ٢٠٦. وقال محمود بن غيلان: ضرب أحمد، وَابن مَعِين وأبو خيثمة على حديثه وأسقطوه". ابن حجر، "اللسان" ٨: ١٧٨.

(٣) ولم أجد له عن مالك سوى هذه الروايات:

١-حدثنا علي بن الحسين، ثنا أبو عامر، ثنا مهدي بن إبراهيم الرملي، عن مالك بن أنس، عن ربيعة قال: "إن الله ﷻ أنزل الكتاب وترك فيه موضعا للسُّنة، وسَنَّ رسولُ الله ﷺ، وترك فيها موضعا للرأي". عبد الرحمن بن محمد ابن أبي حاتم، "تفسير القرآن العظيم". تحقيق: أسعد الطيب، (ط٣، مكة: نزار الباز، ١٤١٩هـ)، ٤: ١٣٧٤.

٢-روى الخطيب بسنده: حدثنا أبو الأصبغ محمد بن سماعة، قال: حدثنا مهدي بن إبراهيم، قال: سمعت مالك بن أنس، يقول: سمعت الزهري، يقول: سمعت سعيد بن المسيب يقول: "ليس من شريف ولا عالم ولا ذي سلطان إلا وفيه عيب لا بد؛ ولكن من الناس من لا تذكر عيوبه، من كان فضله أكثر من نقصه وهب نقصه لفضله". الخطيب، "الكفاية، ١: ٢٣١.

٣-حدثنا أبو الأصبغ محمد بن سماعة الرملي، قال: حدثنا مهدي بن إبراهيم، قال: حدثنا مالك، قال: قال لي يحيى بن سعيد الأنصاري: اكتب لي ما سمعت من ابن شهاب، قال: فكتبته في رق أصفر، فأتيته به في المسجد فيما بين المغرب والعشاء، فدفعته إليه فقال رجل لمالك: ما قرأته ولا قرأه عليك؟ قال: هو كان أفقه من ذلك". الخطيب، "الكفاية، ٢: ١٢٨.

٤١–ت ق مُوسَى بن عُبَيدة الرَّبَذِي (ت١٥٢هـ)(١) ... قال أحمد لابنه: "اضْرِبْ عَلى حَديثِ مُوسَى بن عُبَيْدَة، وهو يَقْرأُ عليّ حديثَ قُرَّان بن تمام"(٢). وقال الإمام أحمد عندما سئل عن حديث: "**الحلال بيّن** ...": "لا أعرفه عن عمار وقال: من رواه؟ قيل له: موسى بن عبيدة. فقبض يده، ثم قال: يحتمل(٣)، وحمل عليه. وقال: "ليس حديثه عندي بشيء حديثه عن عبد الله بن دينار كأنه ليس عبد الله بن دينار ذلك، وعن أبي حازم"(٤). وقال: "موسى بن عبيدة لا يشتغل به"(٥) وقيل له: ما تقول في موسى بن عبيدة ومحمد بن إسحاق؟ فقال: أما محمد فهو رجل يُسمع منه ويكتب

---

(١) المزي، "تهذيب"، ٢٩: ١٠٤.

(٢) ابن حنبل، "العلل"، رقم: ٤٨٨٩. وقُرَّان بن تمام الأسدي. (ت١٨١هـ). وهو ثقةٌ لا بأس به. كما قال أحمد، وهو أحد مشيخة أحمد في "المسند" روى عنه (١٠٢) حديثًا. وقد سمع منه أحمد سنة موته كما جاء في تاريخ بغداد عن أحمد نفسه. الخطيب، "تاريخ بغداد"، ١٤: ٤٩٣؛ وصبري، " معجم شيوخ "، ٢٩٢. والحديثُ الذي ذَكَرَه هو مَا رَواه التِّرمِذِي، "جَامعه"، رقم: ٣٣٣٩ قال: حَدَّثَنا علي بن حُجْر، قال: حَدَّثنا قُرَّان بن تمام الأَسَدي، عن مُوسى بن عبيدة، عن أيوب بن خالد، عن عبد الله بن رافع، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: "**اليومُ الموعود يوم القيامة** ... الحديث". قال الترمذي عقبه: "وموسى بن عبيدة الربذي يكنى أبا عبد العزيز، وقد تكلم فيه يحيى بن سعيد القطان وغيره من قبل حفظه. وقد روى شعبة، وسفيان الثوري، وغير واحد من الأئمة عن موسى بن عبيدة. هذا حديث، لا نعرفه إلا من حديث موسى بن عبيدة، وموسى بن عبيدة يضعف في الحديث. ضعفه يحيى بن سعيد وغيره من قبل حفظه".

(٣) ومعناه أن موسى من نكارة حديثه يحتمل أن يجيء بمثل هذا!.

(٤) العقيلي "الضعفاء" ٥: ٤٤٠.

(٥) العقيلي، "ضعفاء" ٥: ٤٤٠.

عنه هذِه الأحاديث – يعني: المغازي وحدها – وأما موسى بن عبيدة فلم يكن به بأس، ولكنه دون محمد بن إسحاق(١). وقال البخاري: قال أحمد: "منكر الحديث"(٢). وقال مرة: "لا تحل الرواية عندي عن موسى بن عبيدة. قلنا: يا أبا عبد الله، لا يحل؟ قال: عندي. قلت: فإن سفيان وشعبة قد رويا عنه. قال: لو بان لشعبة ما بان لغيره ما روى عنه"(٣). وقال مرة: "لا يكتب حديث موسى بن عبيدة، ولم أخرج عنه شيئًا، حديثه منكر"(٤). وحَالُ موسى هذا من الضعف بيّنٌ، وقد تواردت أقوال الأئمة في تضعيفه، ونكارة حديثه – لا سيما – ما يرويه عن عبد الله بن دينار؛ لكنه لا يتعمد الكذب، إنما جاء هذا من سوء حفظه ووهائه. وقد أجاد ابن حبان حينما قال: "وكان من خيار عباد الله نسكًا وفضلًا وعبادَة وصلاحًا إلا أنه غفل عن الإتقان في الحفظ، حتى يأتي بالشيء الذي لا أصل له متوهمًا، ويروي عن الثقات ما ليس من حديث الأثبات من غير تعمد له، فبطل الاحتجاج به من جهة النقل، وإن كان فاضلًا في نفسه"(٥). ولذا كان وسَبَبُ

---

(١) بحر الدم رقم ١٠٤٨. ولعل هذا عائد إلى صلاحه ونسكه، فقد ذكر بشدة تنسكه وعبادته، ولا يُعارض هذا بما استقرّ عند أحمد من التضعيف الشديد له وترك الرواية عنه.

(٢) البخاري، "التاريخ الكبير" ٧: ٢٩١.

(٣) ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل"، ٨: ١٥١. وقال الفضل بن زياد: قلت له: روى شعبة عن موسى بن عبيدة؟ قال: نعم. فقال: أبو جعفر: يقول شعبة عن أبي عبد العزيز الربذي. قال: نعم لم يرو عنه شعبة حديثًا منكرًا". يعقوب بن سفيان الفسوي. تحقيق: أكرم العمري، (ط٢، المدينة: مكتبة الدار، ١٤٠١هـ)، ٢: ١٦٩.

(٤) ابن عدي، "الكامل"، ٩: ٥١٢.

(٥) ابن حبان "المجروحين" ٢: ٢٥٩.

الضَّرْبِ: هو تَرْكُ الرِّوايةِ عَنه. مُوسى بن عُبيدَة.

٤٢–نصر بن باب المروزيّ. (ت١٩٣هـ)(١) ضَرَبَ أحمد عليه(٢). وقال: "ثقة"(٣) ... قال عَبْدُ اللهِ: قُلْتُ لِأَبِي: سَمِعْتُ أَبَا خَيْثَمَةَ يَقُولُ: نَصْرُ بْنُ بَابٍ كَذَّابٌ؟، فَقَالَ: أَسْتَغْفِرُ اللهَ، كَذَّابٌ!، إِنَّمَا عَابُوا عَلَيْهِ أَنَّهُ حَدَّثَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الصَّائِغِ، وَإِبْرَاهِيمُ الصَّائِغُ مِنْ أَهْلِ بَلَدِهِ، فَلَا يُنْكَرُ أَنْ يَكُونَ سَمِعَ مِنْهُ"(٤) ونصر هذا هو أحد مشيخة الإمام أحمد في المسند فقد أخرج عنه نحو (٢٣) رواية(٥). ولم أجد من عدّله سوى الإمام أحمد(٦)، وقال ابن عدي: "وهو مع ضعفه يُكتب .....

---

(١) الحسيني، "الإكمال"، ٩١٠؛ وابن حجر، "تعجيل"، ٢: ٣٠٥.

(٢) ابن عساكر، "تاريخ دمشق"، ٤٧: ٢٠٦. وتصحف فيه إلى: "نصر بن ثابت!". وقال محمود بن غيلان: ضرب أحمد، وَابن مَعِين وأبو خيثمة على حديثه وأسقطوه". "اللسان"، ٨: ٢٥٧.

(٣) ابن حجر، "اللسان"، ٨: ٢٥٧.

(٤) ابن حنبل، "المسند"، رقم: ١٤٣٣١؛ و "العلل"، رقم: ٥٣٣٨.

(٥) انظر: صبري، "معجم شيوخ "؛ وفهرس شيوخه في المسند ضمن طبعة دار الرسالة، ٥٠: ٩٤. وجاء في أحدها مؤرخًا سماعه منه سنة (١٨١هـ).

(٦) قلتُ: ويحمل تعديل أحمد له مع تضعيفه له إحسان الظن به، وإن كنت لا أرى صحة ما نقل عنه من توثيقه لأمرين:

١–أنه خلاف ما جاء عن أخص تلاميذه عنه وهو ابنه، وهو وإن نفى عنه الكذب إلا أنه لا يقتضي عدم تضعيفه.

٢–لعل تعديله كان في بداية سماعه منه، ولما تبين حاله من الضعف ضرب على حديثه موافقة لغيره من النقاد المدركين زمنه ممن ضرب على حديثه وضعفه.

حديثه"[١]. أما بقية من تكلّم فيه من الأئمة فهم على تضعيفه (مع اختلاف درجاتهم)[٢] وهو الأقرب في حقه، وهو سبب الضرب والله أعلم.

٤٣–الهَيْثَمُ بنُ عَبدِالغَفَّار الطَّائيُّ. (ت٢٠١هـ – ٢١٠هـ)[٣] قَالَ أَحمدَ: "كَانَ يَقْدمُ عَلينا مِنْ البَصْرةِ رَجَلٌ يُقَالُ له: الهَيْثمُ بنُ عَبدِ الغَفَّار الطَّائي يُحَدِّثُنَا عَن هَمَّامٍ، عَن قَتَادةَ رَأْيَه، وعَن رَجُلٍ يُقَالُ له: الرَّبيعُ بنُ حَبيبٍ، عن ضِمَام، عن جَابرِ بنِ زيد، وعَن رَجَاء بنِ أَبي سَلَمَة أَحاديث، وعَن سَعيد بنِ عَبد العَزيز وَكُنَّا مُعْجَبينَ به، فَحَدَّثَنا بشيءٍ أَنْكَرتُه وارْتبتُ به، ثُمَّ لَقِيتُه بَعْدُ فَقَال لي: ذَاكَ الحَديثُ اتْرُكْه أَو دَعْه، فَقَدمْتُ عَلى عبدِ الرَّحمَن بنِ مَهْدي فَعَرضْتُ عليه بعضَ حَدِيثِه فَقَال: هَذا رَجلٌ كَذَّابٌ أَو قَالَ: غَيرُ ثِقةٍ. قَالَ أَحمد: وَلقيتُ الأَقْرعَ[٤] بمكةَ فَذكرتُ له بعضَ هذه الأَحاديثَ فقال: هَذا حَديثُ البُرِيّ عَن قَتَادةَ (يعني أَحَاديثَ هَمَّامٍ قَلَبَها)، قَال أحمد: "فَخَرَقْتُ حَديثَه وتَرَكْنَاه بَعدُ"[٥]. وقال في حديث آخر: .....

(١) ابن عدي، "الكامل"، ١٠: ١٨٣.

(٢) قال البخاري: يَرْمُونه بالكذب. "التاريخ الكبير"، ٨: ١٠٥. وقال: " سكتوا عنه"، "التاريخ الأوسط"، ٤: ٨٦٢. قال أبو زرعة: "نصر بن باب لا ينبغي أن يُحَدِّث عنه. وضرب على حديثه". "الضعفاء"، ٢: ٤٤٦. قال وكذّبه ابن مَعين. ابن معين، موسوعة أقوال ابن معين"، ٤: ٤٣٩؛ وأكرم ضياء العمري، "بحوث في تاريخ السنة، (ط٥، المدينة: مكتبة العلوم والحكم، ١٤١٥هـ، ١١٠.

(٣) الخطيب، "تاريخ بغداد"، ١٦: ٨٣؛ وابن حجر، "اللسان" ٨: ٣٥٩.

(٤) إسماعيل بن سعيد، أبو إسحاق الأقرع كان يسكن بمكة (ت؟). قال البخاري وأبو حاتم: "حديثه معروف". ابن قطلوبغا، "الثقات"، ٢: ٣٧٨.

(٥) ابن حنبل، "العلل"، رقم: ١٥٣٨.

"هذا يضع الحديث"(١). وهو ممَّن أَجْمَعُوا على تَرْكِه وتَلَفِه وتَكْذيبه مع قِلَةِ حَدِثِيه(٢).

٤٤–الهيثم بن عدي الطائي. (ت٢٠٧هـ)(٣) ضَرَبَ أحمد عليه(٤). قال عبد الملك بن عبد الحميد: ذاكروا أبا عبد الله بحديث، وأنا حاضر. فقال: من يرو ذا؟ كَذِبٌ. فقال له رجل: الهيثم بن عدي، عن مجالد، فتبسم أبو عبد الله متعجبًا من ذلك، وأظنه قد قال في هذا الموضع: كَذب"(٥). وهذا الراوي مجمع على كَذِبه وتَرَكَ النقادُ حديثه(٦)، فهو راوٍ جديرٌ حقًا أن يُضرب عليه وعلى حديثه فأحاديثه بواطيلٌ!.

٤٥–وهب بن وهب القرشي (ت٢٠٠هـ)(٧). ضَرَبَ أحمد عليه(٨). وقال"كان كذابًا يضع الحديث، روى أشياء لم يروها أحد"(٩).

---

(١) الخطيب، "تاريخ بغداد" ١٦: ٨٣.

(٢) ابن حجر، "اللسان"، ٨: ٣٥٩.

(٣) الخطيب، "تاريخ بغداد" ١٦: ٧٦؛ وابن حجر "اللسان"، ٨: ٣٦١.

(٤) ابن عساكر، "تاريخ دمشق" ٤٧: ٢٠٦. قال محمود بن غيلان: " أسقطه أحمد، وَابن مَعِين وأبو خيثمة". اللسان ٨: ٣٦٣.

(٥) العقيلي، "ضعفاء" ٦: ٢٧٧.

(٦) ابن حجر، "اللسان" ٨: ٣٦١.

(٧) الخطيب، "تاريخ بغداد" ١٥: ٦٢٥ وهي أوسع ترجمة له، ابن عساكر، "تاريخ دمشق" ٦٣: ٤٠٤.

(٨) ابن عساكر، "تاريخ دمشق" ٤٧: ٢٠٦. والذي جعلني أجزم به أنه من طبقة شيوخ ابن خداش.

(٩) ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل"، ٩: ٢٦.

وقال: "أبو البختري أكذب الناس"(١). وهذا الراوي ممن أجمع نقاد الحديث على تركه وتكذيبه(٢). فهو يستحق الضرب وزيادة.

٤٦-يحيى بن عبد الحميد الحماني (ت٢٥٥هـ أو ٢٥٨هـ)(٣) قَالَ المرُّوذِيُّ للإمام أحمد: إنَّ (الحماني) رَوى عَنْكَ حَديثَ إسْحَاقَ الأَزْرَق، حَديثَ المغيرةِ بن شُعبة" أَبْرِدُوا بالصَّلاةِ". وَزَعَمَ أَنَّه سَمِعَه عَلى بَابِ ابنِ عُلَيَّةَ، فَأَنْكَرَ أَنْ يَكُونَ سَمِعَه، وقَالَ: لَيسَ مِنْ ذَا شيءٌ!. قلتُ: إنّه ادّعَى أنَّ هَذا عَلى المذَاكَرةِ(٤)، فَقَال: وأَنَا عَلِمت في أيام إسْماعيل أنَّ هَذا كَان عِنْدي، إنَّما أَخْرجتُه بآخَرَةٍ. وقَال: قُولوا لهَارون الحَمَّال(٥) يَضْرِبْ

---

(١) ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل"، ٩: ٢٦.

(٢) النوري، "الجامع في ابن أبي حاتم "، ٣: ٢٧٥.

(٣) المزي، "تهذيب " ٣١: ٤١٩. قال الذهبي: " ولا رواية له في الكتب الستة، تجنبوا حديثه عمدًا؛ لكن له ذكر في "صحيح مسلم" في ضبط اسم". الذهبي، "السير" ١٠: ٥٣٧.

(٤) يعني بذلك مدارسة الحديث وكانوا يتساهلون فيها ما لا يتساهلون في مجالس السماع؛ لأنها لتثبيت المحفوظ ومراجعته واستظهاره.

(٥) هارون بن عبد الله الحَمَّال (ت٢٤٣هـ). أجمعَوا على ثقته. انظر: المزي، "تهذيب "٣٠: ٩٦. وسببُ تخصيص الإمام هارونَ الأمرَ بالضرب على الحديث كونه جارًا لأحمد، بالإضافة إلى أن له (مسندًا)، وله عن الإمام أحمد مسائل. قال الخلال عنه: "رجل كبير السن قديم السماع، وكان أَبُو عَبْدِ اللَّهِ يكرمه ويعرف حقه وقِدَمه وجلالته وله أخبار كثيرة يطول شرحها وهي متفرقة فِي الكتب، وكان عنده عَنْ أبي عبد الله جزء كبير مسائل حَسَّان جدًا، وقَالَ المروذي سألت أبا عَبْد اللَّهِ عَنْ هَارُون الحمال فقلت: أكتب عنه فقال: إي والله". فلعل هذا ما دعا الإمام الضرب على حديث الحماني، أو أن هارون كان يسأل الإمام من قبل فجاء الجواب فأراد أن يُثبته والعلم عند الله. انظر: طبقات الحنابلة لأبي يعلى الفراء ٢: ٥١٤.

عَلى حديثِ الحِمَّانِي(١). وأما سَبَبُ ضَرْبِ الإمامِ أحمدَ على الحديث لا لأجل الحديث بعينه(٢)، إنما من أجل ادّعاء الحِمَّانِي سماع الحديث منه وهو لم يسمعه منه، بل لم يُحدثه به أصلًا. وقد كان الإمام أحمد لا يَعتدُّ بالحماني وتَرَكَ حديثه(٣). إمّا بالنِّسبةِ لهذا

(١) ابن حنبل، "العلل" رقم ٥٥٨٥. وهذا النص المجمل يفسره النص المفسر الآتي.

(٢) أخرجه ابن حنبل، " المسند"، رقم: ١٨١٨٥، بالإضافة إلى أنه يرى أن أسانيد حديث المغيرة جياد. نقل محمد ابن سيد الناس، " النفح الشذي شرح جامع الترمذي". تحقيق: أحمد معبد، (ط١؛ الرياض: دار العاصمة، ١٤٠٩هـ)، ٣: ٣٧٣: " وقد ذكر الخلال عن الميموني أنهم ذاكروا أبا عبد الله يعني أحمد بن حنبل حديث المغيرة بن شعبة فقال: الترمذي، "أسانيد جياد".

(٣) قال ابن عدي: " وهذا الحديث كان بِلا يَحيى الحماني حين تكلم فيه أحمد بن حنبل، وذاك أنه سأل أحمد أن يحدثه بهذا الحديث عن إسحاق الأزرق، عن شَريك فأبى عليه، فأعادها عن أحمد، ولم يكن قد سمعه منه، فذكره عَبد الله بن أحمد بن حنبل لأبيه: إن الحماني يحدث عنك بهذا، فقال أحمد: كذب، سألني ولم أحدثه به". ابن عدي، "الكامل"، ٦: ١٣٠. وكان الإمامُ أحمدُ شديدَ الحملِ عليه بخلاف قرينه ابن معين فإنه كان يرى ثِقَتَه وصدقه! ولم يرجع عن ذلك حتى مات. انظر: محمد بن أحمد الدولابي، "الكنى والأسماء". تحقيق: نظر الفاريابي، (ط١، بيروت: دار ابن حزم، ١٤٢١هـ)، ٢: ١٧٦. وقَدْ أجادَ الإمامُ الذهبي في إبداء نتيجة الحُكم عليه حيث قال: ".... والجرح مُقَدّمٌ. وَقَدْ تَوَاتَرَ تَوْثِيْقُهُ عَنْ يَحْيَى بنِ مَعِيْنٍ!، كَمَا قَدْ تَوَاتَرَ تَجْرِيْحُه عَنِ الإِمَامِ أَحْمَدَ!، مَعَ مَا صَحَّ عَنْهُ مِنْ تَكْفِيْرِ صَاحِبٍ. وَلاَ رِوَايَةَ لَهُ فِي الكُتُبِ السِّتَّةِ، تَجَنَّبُوا حَدِيْثَهُ عَمْدًا، لَكِنْ لَهُ ذِكْرٌ فِي (صَحِيْحِ مُسْلِمٍ) فِي ضَبْطِ اسْمٍ". وقال أيضًا: " لاَ رَيْبَ أَنَّهُ كَانَ مُبَرزا فِي الحِفْظِ، كَمَا كَانَ سُلَيْمَانُ الشَّاذَكُوْنِيُّ؛ وَلَكِنَّهُ أَصْوَنُ مِنَ الشَّاذَكُوْنِيِّ، وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ قَطُّ: إِنَّهُ وَضَعَ حَدِيْثًا، بَلْ رُبَّمَا كَانَ يَتَلَقَّطُ أَحَادِيْثَ، وَيَدَّعِي رِوَايَتَهَا، فَيَرْوِيْهَا عَلَى وَجْهِ التَّدْلِيْسِ، وَيُوْهِمُ أَنَّهُ سَمِعَهَا، وَهَذَا قَدْ دَخَلَ فِيْهِ طَائِفَةٌ، وَهُوَ أَخَفُّ مِنِ افْتِرَاءِ المُتُوْنِ". الذهبي، "السير" ١٠: ٥٣٧. وقد تواردت أقوال الأئمة في تضعيف يحيى تضعيفًا شديدًا وسبب ضعفها التالي:

=

الحديث فَقَال عُبد الله لأبيه: ابنُ الحِمَّانِي حَدَّثَ عَنْكَ عن إسْحَاق الأَزْرق، عن شَرِيك، عن بَيان، عن قَيس، عن المغيرة بن شُعبةَ، عن النبيّ ﷺ: "**أَبْرِدوا بالصَّلاة**" فقال: كَذَبَ، مَا حَدَّثْتُه به. فقلت: إنّهم حَكَوا عَنه أنَّه قَالَ: سَمِعتُه مِنْه في المذَاكَرَة عَلى بَابِ إسْماعيلَ بن عُلَيَّةَ. فقال: كَذَبَ! إنَّما سَمِعْتُه بعْدَ ذَلك مِن إسْحاق الأَزْرق، وأَنَا لم أَعْلم تِلكَ الأيام أنَّ هَذا الحَديثَ غَريبٌ حتَّى سَألوني عنه بَعْدَ ذلكَ هؤلاءِ الشَّبَاب أو قَالَ هؤلاء الأَحْداث. قال أبي: وَقْتَ التَقينَا على بَابِ ابنِ عُلَيَّة إنَّما كُنَّا نَتذَاكَرُ الفِقْه والأَبوابَ(١) لم نَكُن تِلكَ الأَيام نَتَذاكَرُ (المسْنَد)، كُنَّا نَتَذاكَرُ الصِغَار وأَحَاديثَ الفِقْهِ والأَبوابِ، وقال أبي: كَانَ وَقَعَ إلينا كِتابُ الأَزرقِ، عن شَرِيك فانْتَخَبْتُ(٢) منه فَوقَعَ هَذا

=

أ-ما جاء من ألفاظ شديدة عن الأئمة في حقه. انظر: المزي، "تهذيب"، ٣١: ٤١٩.

ب-وصفه بسرقة الحديث، وادعائه سماع مالم يسمع، وهذا لعمري مما يُذمُّ به الراوي ذَمًّا شديدًا. انظر: المزي، "تهذيب"، ٣١: ٤٢٢.

ج-وصفه بتدليس الشيوخ. انظر: أبو زرعة، "الضعفاء"، رقم: ٣٦١.

د-تتبعه الغرائب. انظر: الخطيب، "تاريخ بغداد"، ١٦: ٢٥.

وقد نافح الذهبي على من وثقه لأجل الحسد بقوله: " وأحمد والدارمي بريئان من الحسد". الذهبي، "السير"١٠: ٥٣٥.

(١) ومعنى المذاكرة على الأبواب أي غرائب الأسانيد والعوالي وأحاديث الأبواب وتراجم الرواة، وأحاديث الفقه على أبوابه. انظر: عواد الخلف، " المذاكرة وأهميتها عند المحدثين"، (ط١، بيروت: دار ابن حزم، ١٤١٩هـ)؛ ومحمد العشماوي، "فن المذاكرة عند المحدثين معالمه وأعلامه دراسة في فكر المحدثين في ضوء الأفكار الحديثة "، (ط١، دبي: جائزة دبي للقرن الكريم، ١٤٣٩هـ).

(٢) والانتخاب: انتقاء أحاديث معينة من أحاديث شيخ معين لأغراض يراه المنْتَخِب. انظر:

=

الحديثُ فيهَا(١). وقال أبو عبيد الآجُرِّيُّ: سَمعتُ أبا داودَ يقول: حَدَّثَ يحيى بنُ عبدِ الحَميدِ عن أَحمدَ بنِ حَنبلَ بحديثِ إسحاقَ الأَزرق، عن شَريك، عن بَيَان حديثَ المغيرةِ بن شُعبة، فأنكرَه أَحمدُ، وقال: مَا حَدّثْتُه به! فقال يحيى: حَدَّثنا أحمدُ على بَابِ إسْماعيلَ بنِ عُلَيَّة. فقال أحمد: مَا سَمعْنَاه من إسحاقَ إلاَّ بَعدَ موتِ إسْماعيلَ يعني حديث المواقيت(٢). وقَدْ أَنكَرَ الإمامُ أحمد على الحِمَّانِي عِدَّةَ أَحاديثَ أَخْطَأَ فيها خَطَأً فَاحِشًا(٣). وأخرج هذا الحديث أحمد في المسند(٤)، وابن ماجه(٥)، وابن حبان في الصحيح(٦) وغيرهم، من طريق إسحاق الأزرق عن شَريك، عن بَيان، عن قَيس، عن المغيرة بن شُعبةَ، عن النبيِّ ﷺ به. وقد تكلّم البخاري في الحديث(٧)، وأبو حاتم

=

بحث. محمد عبد الله حياني، "الانتخاب عند المحدثين أثره وأهميته". مجلة جامعة أم القرى، ٧، (١٤١٣هـ)؛ سعيد محمد علي بواعنه "انتخاب الرواية على الشيوخ عند المحدثين". مجلة الجامعة الأردنية، ٤، (١٤١٥هـ).

(١) ابن حنبل، "العلل" رقم ٤٠٧٧ و٤٠٧٨.

(٢) أبو داود، "سؤالات الآجري"، رقم: ١٩٦٧. توفي ابن عُلَيّة (١٩٣هـ أو١٩٤هـ)، وأحمد أول سماعه من شيخه العابد الصالح إسحاق الأزرق كان سنة (١٩٤هـ). كما عند الخطيب، "تاريخ بغداد"، ٧: ٣٢٤.

(٣) ينظر: النوري، "موسوعة أقوال الإمام أحمد"، ٤: ١٢٦؛ الرباط، "الجامع لعلوم أحمد"، ١٤: ٢٦٩، ١٥: ٦٤، ١٦٣، ٣٦٣، ٤٢٩، وغيرها.

(٤) رقم ١٨١٨٥.

(٥) رقم ٦٨٠.

(٦) رقم ١٥٠٨. وقال عقبه: "تفرد به إسحاق الأزرق".

(٧) قال البيهقي: " قال أبو عيسَى التِّرمِذِيُّ فيما بَلَغَنِي عنه: سأَلتُ محمدًا يَعنِي البُخارِيَّ عن هذا

=

الرازي(١). وهذا الحديث مما وَهِم فيه شريك بن عبد الله القاضي وبيان ذلك في التالي:

١-أن شريك روى هذا الحديث من طريقين:

أ- السابق ذكره.

ب-ومن طريق إسحاق بن يوسف الأزرق عن شريك عن عمارة بن القعقاع عن أبي زرعة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ به(٢) وهذا يدلُّ على خطأ شريك في روايته هذا الحديث.

=

الحديثِ فعَدَّه مَحفوظًا وقالَ: رواه غَيرُ شَريكٍ عن بَيانٍ عن قَيسٍ عن المغيرَةِ قال: كُنّا نُصَلّي الظُّهرَ بالهاجِرَةِ، فقيلَ لَنا: "**أبرِدوا بالصَّلاةِ، فإنَّ شِدَّةَ الحَرِّ مِن فيحِ جَهَنَّمَ**". ورواه أبو عيسَى عن عمرَ بنِ إسماعيلَ بنِ مُجالِدٍ عن أبيه عن بَيانٍ، كما قال البُخارِيُّ". وقد بحثت عن هذ النص فيما بيدي من كتب الترمذي فلم أجده! وقول البخاري ينتهي عند قوله: "فيح جهنم". وأما قوله: "ورواه أبو عيسى ..." فهذا من قول البيهقي. وعمر بن إسماعيل من مشيخة الترمذي في "جامعه". ومتابعة إسماعيل بن مجالد شريكًا على هذا الحديث لايُفرحُ بها كثيرًا فهو وإن أُخرج له في الصحيح من رواية بيان بن بشر؛ إلا أنه وصف بأنه يخطئ وله ما ينفرد به عن بيان، والراوي عنه ابنه وعنده غرائب يرويها عن أبيه! وهو متروك. انظر: ابن حبان، "الثقات" ٦: ٤٢؛ والمزي، "تهذيب"، ٢١: ٧٤.

(١) ابن حنبل، "العلل"٢: ٢٧٦ومابعدها.

(٢) أخرجه البخاري، "التاريخ الكبير"، ٨: ٢٤٣؛ ومحمد بن إسحاق السراج، "المسند". تحقيق: إرشاد الحق الأثري، (ط١، باكستان: إدارة العلوم الأثرية، ١٤٢٣هـ)، رقم: ١٠٢٥. واضطرابه فيها من جهتين:

١-أنها من رواية أبي هريرة.

٢-الصحيح وقفها على أبي موسى. انظر: ابن أبي حاتم، "العلل"، ٢: ٢٧٦وما بعدها.

٢-أصل الخطأ في هذه الرواية من شريك، وممن لم يحفظ الحديث عن بيان كذلك!.

٣-ما عُرف من حال شريك بن عبد الله النخعي القاضي (ت١٧٧هـ) من وصف النقاد له بسوء الحفظ والخطأ ورواية ما لا يُتابع عليه(١).

٤-أن شريك اضطرب في الرواية الثانية - أيضًا -؛ لأن الحديث الصحيح من رواية ثابت بن قيس.

٥-أن إسحاق الأزرق وإن كان سماعه من شريك متقدم وكتب عنه بواسط من كتابه فسماعه منه أصح من غيره إلا أنه يُغرب عن شريك، وهذا الحديث مما تفرد به عنه.

٤٧-د يحيى بن ميمون التَمَّار (ت١٩٠هـ)(٢). قَالَ: "ليسَ بشيءٍ، خَرَّقْنَا

---

(١) الخطيب، "تاريخ بغداد"، ١٠: ٣٧٥.

(٢) المزي، "تهذيب"، ٣٢: ١٠. روى له أبو داود كما زعم صاحب الكمال، ولذا أورده المزي وتابعه من بعده؛ إلا أن المزي لم يرمز لشيوخه كما ذكر محقق "تهذيب"، وجاء في إحدى حواشي المزي ما ذكره المحقق وكان الأجدر أن يضعه في صلب الكتاب لأهميته كما نقله ابن حجر: "كذا قال (يعني عقب قوله: روى له أبو داود)، وإنما روى أبوداود للذي بعده". ولم ينبه عليه مغلطاي كعادته!، وكذلك الذهبي إلا أن ابن حجر نقل كلام المزي: " ذكر صاحب الكمال أن أبا داود روى له أنكر ذلك المزي". ابن حجر، "تهذيب"، ١٤: ٦٢٢. قلت: والذي بعده مشارك له في الاسم واسم الأب غير أن صاحب الترجمة متأخر الطبقة عن الحضرمي فإن الحضرمي توفي(١١٤هـ). وقد روى له ابن حنبل، " المسند"، رقم: ٢٠٦، ١٨٩٤٦، ٢٢٨١٢.

حَديثَه، كَانَ يُلَقَّنُ الأَحَاديثَ"(١). وَسَبَبُ التَّخْريق أنَّه غَيرُ ثِقةٍ ولا مَأمونٍ، ولا يُشْتَغلُ براواياتِه، وقَدْ كَذَّبَه بعضُ النُّقَّاد(٢).

٤٨-ت ق يَعْقوبُ بنُ الوَليد الْمَدِينِيّ. (ت١٨١هـ-١٩٠هـ)(٣) ضَرَبَ أحمد عليه(٤). وقَالَ عنه: "كَتَبْتُ عنه، وخَرَّقْنَاه حَديثَه مُنْذُ دَهْرٍ، وَكَانَ مِنَ الكَذَّابينَ، وَكَانَ يَضَعُ الحَديثَ ..."(٥) وقَالَ: "كَانَ مِنَ الكَذَّابينَ الكِبَار، يُحَدِّثُ عَن أَبي حَازِمٍ، عَن سَهْل بن سَعْدٍ: "**أنَّ النَّبيَّ ﷺ كَانَ يَأكلُ البطِّيخَ بالرُّطَبِ**"(٦). وهو مِمَّن أَجمعَ نُقَّادُ الحَديثِ عَلى تَرْكِه وتكذيبه(٧).

---

(١) ابن حنبل، "العلل"، رقم: ٥١٧٩. وقال مغلطاي: "وقال أحمد: خرقنا حديثه؛ وفي كتاب المزي بخط المهندس وتصحيحه: جَرَّبْنَا حَديثَه، وهو غير جيد!. والذي ذَكَرْنَاه هو المذكور في علل ابنه عبد الله وكتاب العقيلي وغيرهما". الحكري، "إكمال تهذيب الكمال"، ١٢: ٣٧٢. وهو ليس مكثرًا.

(٢) قال الذهبي: "تركوه". الكاشف رقم ٦٢٥٥، وقال ابن حجر: "متروك". التقريب رقم ٧٦٥٦.

(٣) المزي، "تهذيب" ٣٢: ٣٧٢.

(٤) ابن عساكر، "تاريخ دمشق" ٤٧: ٢٠٦.

(٥) ابن حنبل، "العلل" رقم ٣٥١٨.

(٦) ابن حنبل، "العلل" رقم ١٣٠٥، وقد أنكر أبو حاتم الرَّازي هذا الحديث وآخرَ من حديث يعقوب هذا، وحَكَم ببطلانها ونكارتها. علل الحديث لابن أبي حاتم رقم ١٥١٥و١٢٣٥ ورواه ابن ماجه من الطريق نفسه رقم٣٤٣٣.

(٧) قال الذهبي: "هالك". الكاشف رقم ٤٦٠٦. وقال ابن حجر: "كذبه أحمد وغيره". التقريب رقم٧٨٣٥.

٤٩–فق يوسف بن عطية الأَنْصارِيّ (ت١٨٧هـ)(١) ضَرَبَ أحمد عليه(٢). وهذا الراوي تواردت أقوال النقاد على تركه(٣) فهو مستحق للضرب.

٥٠–يوسف بن الغَرِق الباهلي (ت ١٩١هـ–٢٠٠هـ)(٤) ضَرَبَ أحمد عليه(٥). وقال: "رأيته ولم أكتب عنه شيئًا"(٦). وهذا الراوي عملَ الأئمةُ على تضعيفه وتركه سوى ماجاء عن أبي حاتم الرازي(٧) وابن عدي(٨) من تضعيفهم له الضعف الخفيف، ولعل الراجح فيه ترك الاحتجاج به؛ لعدم تحديث أحمد عنه ومعاينته إياه وإعراضه عنه، مع ما

---

(١) المزي، "تهذيب " ٣٢: ٤٤٣.

(٢) ابن عساكر، "تاريخ دمشق " ٤٧: ٢٠٦. وهناك راوٍ آخر متفق معه في الاسم واسم الأب والطبقة؛ لكن ماجعلني أجزم بأنه هذا أمران:

١–وجدت رواية لابن خداش عنه، وهذا قاطع، ساقها الخطيب بسنده قال: "حدثنا محمود بن خداش، قال: حدثنا يوسف بن عطية الصفار ...". الخطيب، "تاريخ بغداد" ٣: ٢٨٣.

٢–لم أجد قولًا لابن معين في الآخر، وهذا يدل من وجه خفي أنه غير مقصود الأئمة بالضرب عليه. مع أنهما مُطَّرحان. انظر: المتفق والمفترق ٣: ٢٠٨٨.

(٣) قال الذهبي: " مجمع على ضعفه". "الميزان"، ٤: ٤٦٨. وقال ابن حجر: "متروك". "التقريب"، رقم: ٧٨٧٣.

(٤) الخطيب، "تاريخ بغداد"، ١٦: ٤٣٦؛ وابن حجر، "اللسان" ٨: ٥٦٣.

(٥) ابن عساكر، "تاريخ دمشق " ٤٧: ٢٠٦.

(٦) ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل" ٩: ٢٢٧.

(٧) بقوله: " ليس بِقَوي ". ابن أبي حاتم "الجرح والتعديل" ٩: ٢٢٧.

(٨) "ويوسف بن الغرق له غير ما ذكرت شيء يسير، وما يرويه يوسف يحتمل، لأنه يروى عن قوم هذه الأحاديث فيهم ضعف مثل عثمان البتي، وإبراهيم بن عثمان أَبي شيب ". ابن عدي، "الكامل"، ١٠: ٤٦١.

جاء عن الأئمة من تركه(١)، بالإضافة إلى قلة ونكارة ما روى(٢).

٥١- د ت ق أَبُو بكر بْن عَبد الله بْن أَبي مريم الغساني (ت١٥٦هـ) (٣) قَالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ أَحْمَدَ: وَجَدْتُ هَذَا الْحَدِيثَ فِي كِتَابِ أَبِي بِخَطِّ يَدِهِ: حَدَّثَنَا بَكْرُ بْنُ يَزِيدَ(٤)، وَأَظُنُّنِي قَدْ سَمِعْتُهُ مِنْهُ فِي الْمُذَاكَرَةِ فَلَمْ أَكْتُبْهُ. وَكَانَ بَكْرٌ يَنْزِلُ الْمَدِينَةَ(٥)، أَظُنُّهُ كَانَ فِي الْمِحْنَةِ(٦)، كَانَ قَدْ ضَرِبَ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ فِي كِتَابِهِ. قَالَ: حَدَّثَنَا بَكْرُ بْنُ يَزِيدَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ يَعْنِي ابْنَ أَبِي مَرْيَمَ، عَنْ عَطِيَّةَ بْنِ قَيْسٍ الكِلَابِيِّ، أَنَّ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "**إِنَّ الْعَيْنَيْنِ وِكَاءُ السَّهِ، فَإِذَا نَامَتِ الْعَيْنَانِ اسْتُطْلِقَ الوِكَاءُ**"(٧). وسبب الضَّرْب على الحديث التالي:

---

(١) قال جزرة: "منكر الحديث". الخطيب، "تاريخ بغداد"، ١٦: ٤٣٦؛ وقال الدارقطني: "متروك الحديث". الدارقطني، "تعليقات الدارقطني على المجروحين". تحقيق: خليل العربي، (ط١، القاهرة: الفاروق الحديثة، ١٤١٤هـ)، ١٢٧.

(٢) بحثت عن روايات له فلم أهتد – فيما بين يدي – سوى بضع روايات، ولعل الحمل فيها من هؤلاء الهلكى الذين كان يروي عنهم يوسف!، وهو مع ذاك متروك.

(٣) المزي، "تهذيب " ٣٣: ١٠٨.

(٤) بكر بن يزيد الطويل الحمصي(ت١٩١هـ-٢٠٠هـ). الحسيني، "الإكمال" رقم: ٨٠؛ وصبري، "معجم شيوخ "، ١٤٠. وليس له في المسند سوى هذا الحديث!.

(٥) يعني أنه حمصي البلد؛ نزل بغداد واستوطن بها، ولذا قال الخطيب: "من أهل حمص، سكن بغداد". الخطيب، "تاريخ بغداد" ٧: ٥٧٧. وأظن عبد الله يعني بذلك وسط البلدة.

(٦) يعني وقت محنة القول بخلق القران زمن المأمون بعد توليه الخلافة سنة (١٩٨هـ). الذهبي "دول الإسلام" ص١٢٥.

(٧) أخرجه ابن حنبل، " المسند"، رقم: ١٦٨٧٩؛ وعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، " المسند". =

١-تفرُّدُ أبي بكرِ بن أَبي مَريم(١)، عن عَطيَّةَ، ومِثْلُه لا يَحتمِلُ مَا تَفَرَّدَ بِه لضَعْفِه، قال ابنُ عَديّ بعَدمَا ذَكَر هذا الحديثَ مِمَّا يُستَنْكَرُ له: "ولأبي بكرِ بن أَبي مَريمَ غيرُ مَا ذَكرتُ مِن الحَديثَ، والغَالبُ على حَديثِه الغَرائبُ، وقَلَّ مَا يُوافقُ عليه الثقات"(٢).

٢-أنَّ أبَا حاتمٍ وأبَا زُرْعَة الرَّازِيين قالا عن الحديث: "ليسَ بالقَويّ"(٣).

٣-أنَّ ابنَ عَديّ وغيره من الحفاظ رَجّحَوا الرِّوايةَ المِوقُوفَةَ على المَرْفُوعَة فقد قال من طريقه: حَدثنا مُحمد بن أَسد، حَدثنا الوَليد، حَدثنا مَروان بن جَنَاح، عن عَطيَّةَ بن قَيس، عن مُعَاوية قال: "**العينُ وِكَاءُ السَّهِ**". موقوف. قال الوليد (يعني ابن مسلم) ومَروانُ(٤) أثبتُ مِن ابنِ أبي مَريم(٥). وصَوَّبَ ابنُ عبد الهَادِي في تعليقه على عِللِ ابنِ

=

تحقيق: حسين سليم، (ط١، الرياض: دار المغني، ١٤١٢هـ)، رقم: ٧٤٦؛ والطبراني، "الكبير"، ١٩: ٣٧٢، وغيرهم من طريق أبي بكر به

(١) وحكم بتفرده ابن كثير، "جامع"، ٨: ٦٤. وقد توارد الأئمة على تضعيفه. قال عيسى بْن يُونُس: "لو أردت أبا بكر بْن أَبي مريم أن يجمع لي فلانًا وفلانًا لفعل، يعني يقول: عن راشد بن سعد، وضمرة بْن حَبِيب، وحبيب بْن عُبَيد". وقال أحمد: " ضعيف، كان عيسى لا يرضاه". وَقَال مرة: "ليس بشيء". وقال أَبُو دَاوُد: "سرق له حُلي، فأنكر عقله". وَقَال أَبُو زُرْعَة الرازي: "ضعيف، منكر الحديث". وَقَال أَبُو حاتم: "ضعيف الحديث، طَرَقه لصوص فأخذوا متاعه فاختلط". المزي، "تهذيب"، ٣٣: ١٠٨.

(٢) الجرجاني، "الكامل" ٢: ٤٦٥.

(٣) ابن أبي حاتم، "العلل "، رقم: ١٠٦. وضعفه ابن عبد البر، "التمهيد"، ١٨: ٢٤٧.

(٤) مروان بن جناح الدمشقي (ت١٤١هـ-١٥٠هـ). المزي، "تهذيب"، ٢٧: ٣٨٦.

(٥) الجرجاني، "الكامل"، ٢: ٤٦١ يعني في عطية بن قيس. وقال البيهقي: " وقال أحمد فيما بلغني عنه: حديث علي ﷺ الذي يرويه الوضين بن عطاء أثبت من حديث معاوية في هذا الباب".

=

أبي حاتمٍ وقْفَه على مُعَاوِيَة(١).

المبحث الخامس: الرواة المجهولون

١-عبدِ المَلِكِ الكُوفِيّ (ت٢٦٤هـ)(٢) قال عبد الله: حَدَّثْتُ أَبي بحَديثِ حَسَّانَ بن إبراهيمَ(٣)، عن عبدِ المَلِكِ الكُوفِيّ قال: سَمِعْتُ العَلاَءَ، قال: سَمِعْتُ مَكْحُولًا يُحَدِّثُ عن أَبي أُمَامَةَ وَوَاثِلَةَ قَالاَ: "**كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إذا قَامَ في الصَّلاَةِ لَمْ يَلْتفِتْ يَمِينًا ولاَ شِمالًا، وَرَمَى ببَصَرِه مَوضِعَ سُجُودِه "فَأَنْكَرَه جِدًا**"، وقال: اضْرِبْ عَليه(٤). وسَبَبُ الضَّرْبِ:

=

أحمد بن الحسين البيهقي، "الخلافيات ". تحقيق: مشهور حسن، (ط١، الرياض: دار الصميعي، ١٤١٧)، ٢: ١٣٢. ومعنى (أثبت) يعني على علاَّته، كما ذكر ذلك ابن الملقن. انظر: ابن الملقن، "البدر المنير"، ٢: ٤٣٢.

(١) عبد الله بن محمد ابن عبد الهادي، "تعليقة على العلل لابن أبي حاتم". تحقيق: سامي جاد الله، (ط١، الرياض: أضواء السلف، ١٤٢٣هـ)، ٧٢. وأما حديث علي فقد أخرجه أبو داود، "السنن"، رقم: ٢٠٢؛ وابن ماجه، "السنن"، رقم: ٥١٦؛ وابن حنبل، "المسند"، رقم: ٨٨٧، ٨٨٨، وغيرهم كلهم من طريق محفوظ بن علقمة، عن عبد الرحمن بن عائذ الأزدي، عن علي بن أبي طالب به. وانظر: مغلطاي بن فليج الحكري، "الإعلام بسنته (شرح ابن ماجه)". تحقيق: كامل عويضة، (ط١، مكة: نزار الباز، ١٤١٩هـ)، ٨: ٤٠١.

(٢) محمد بن عبد الرحمن ابن رزيق، "من تكلَّم فيه الدارقطني في كتاب السنن الضعفاء والمتروكين والمجهولين". تحقيق: حسين بن عكاشة. (ط١، قطر: مطبوعات زوارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٤٢٨هـ)، رقم: ٢٣٥.

(٣) وهو: حسان بن إبراهيم الكرماني (ت١٨٦هـ). روى له الْبُخَارِيّ، ومسلم، وأبو داود. المزي، "تهذيب"، ٦: ٨.

(٤) ابن حنبل، "العلل" رقم ٢٧٠١.

أنّ بلية هذا الحديث هي من شيخ حسَّان بن إبراهيم (عبد الملك الكوفي)(١) وعبد الملك هذا ليس هو ابنُ عُمير، وهما وإن كانا كوفيان؛ إلا أن ابن عُمير طبقته متقدمة، ولد في زمن عثمان، ورأى عليًّا؛ لكنه لم يسمع منه(٢)، بالإضافة إلى أنه معروفٌ بالرواية(٣). وذكر الدارقطني أن حسَّان بن إبراهيم لم يسمع من عبد الملك بن عُمير. وعبد الملك لا يُحَدِّث عن العلاء بن كثير(٤). وعبد الملك الكوفي هذا رجل مجهولٌ كما رأيت، ولا أرى إلزاق الوهم بحسان بن إبراهيم في هذه الرواية وعدّها من أوهامه(٥) (والعلم عند الله). وحَسَّان وإن كان لديه وهمٌ، وفي بعض حديث ما يُستنكر؛ إلا أن إلحاق البلية برجلٍ مجهولٍ أولى من إلحاقها بمعروف صاحب توثيق من أئمة الجرح والتعديل(٦)، وسبق قول

---

(١) قال الداقطني: "عبد الْملك رجل مَجْهُول، غير مَنْسُوب، وَلَا مَعْرُوف، وَهُوَ بلية الحَدِيث". الدارقطني، " تعليقات "، ٢٠٦ ... وقال الدارقطني: "ضعيف". وقال في موضع آخر: "عبد الملك هذا رجل مجهول، والعلاء بن كثير ضعيف الحديث". الدارقطني، "السنن"، ١: ١٥٩.

(٢) العراقي "تحفة" ص٣١٧.

(٣) المزي، "تهذيب الكمال" ١٨: ٣٧٠.

(٤) الدارقطني "تعليقات"٢٠٦.

(٥) كما ذكر ذلك ابن عديّ، "الكامل" ٤: ٤٣ بقوله فيه: " ولحسان شيء من الأصناف، وله حديث كثير، وقد حدث بإفرادات كثيرة عن أَبَان بن تغلب أيضًا، وعن إبراهيم الصائغ، وعن لَيث بن أَبي سُلَيم، وعاصم الأحول، وسائر الشيوخ، فلم أجد له أنكر مما ذكرته من هذه الأحاديث ". والعُقيلي، "الضعفاء"، ٢: ٤٥ بقوله: "في حديثه وهم، ثم ذكر الحديث، وتبعهم الذهبي، "الميزان"، ١: ٤٣٨.

(٦) وقد وثقه الأئمة، وجاء عن يحيى بن معين أنه قال: "لا بأس به إذا حَدَّث عن ثقةٍ". ابن معين، "موسوعة أقوال ابن معين"، ١: ٣٩.

الدارقطني(١). وقال أحمد عن حسان: "مَا أَقْرَبَ حَديثَه، وحَدِيثُه حَديثُ أَهْلِ الصِّدْقِ"(٢). أضف إلى أن الرواية التي أمر الإمام أحمدُ بالضرب عليها دخل حديثان في إسنادها!(٣).

٢–معاوية بن ثعلبة الحِمَّاني (ت؟)(٤). قال الإمامُ أحمد عِندَمَا سُئلَ عن حَديث أَبي ذَرٍّ ﷺ قال: "يا عَليّ إنَّه مَنْ فَارَقَنِي فَقد فَارَقَ اللَّه، ومَنْ فَارَقَكَ فقد فَارَقَنِي"(٥): "اضْرِبْ عليه، وَكَرِهَ أنْ يُحَدِّثَ به"(٦). وسبب الضَّرْب: نَكَارَتُه مِنْ جِهَةِ رَاويه عن أَبي ذَرٍّ (مُعَاوِيَةَ بن ثَعْلَبة) ولم أَجِدْ فيه جَرْحًا أو تَعْديلًا (فيما بين يديّ)، وبَيَّضَ له ابنُ أبي حَاتم

---

(١) الدارقطني "تعليقات"٢٠٦.

(٢) الرباط، "الجامع لعلوم أحمد"، ١٦: ٤٤٦.

(٣) ابن حبان، "المجروحين"، ٢: ١٧٢. ومع هذا فقد جهدت البحث عن هذا الحديث بالنص الذي سبق ونقلت أمْر ضربِ الإمام أحمد عليه فلم أهتد إليه (فيما بين يديّ) سوى مانقله ابن عدي، "الكامل"، ٤: ٤٢، العقيلي "الضعفاء" ٢: ٤٦ بإسناديهما عن عبد الله به!.

(٤) البخاري، "التاريخ الكبير"، ٧: ٣٣٣؛ وابن حجر، "الإصابة "، ١٠: ٥٤٧، " تابعي أرسل حديثًا".

(٥) أخرجه من الطريق (نَفْسِه) ابن حنبل، "فضائل"، ٢: ٥٧٠؛ وأحمد بن إبراهيم الإسماعيل، "المعجم في أسماء شيوخه". تحقيق: د. زياد منصور، (ط١، المدينة: مكتبة العلوم والحكم، ١٤١٠هـ)، رقم: ١٣٤؛ والحاكم، "المستدرك"، رقم: ٤٦٢٤؛ والبزار"المسند"، رقم: ٤٠٧٠؛ وابن عدي " الكامل"، ٤: ٤١٧. كلهم من طريق داود بن أبي عوف، عن ثعلبة بن معاوية، عن أبي ذر به.

(٦) ابن قدامة، "المنتخب من العلل"، رقم: ١١٥.

في "الجَرْحِ والتَّعْديل"(١). وحَكَمَ بتَفَرُّدِه البَزَّارُ(٢)، وبنَكَارَته الذَّهَبِيُّ(٣)، وَعَدَ ممَّا استُنْكِرَه ابنُ عَديّ مِن حَديثِ أَبي الجَحَّافِ(٤).

٣-أبو طالب(٥) ضَرَبَ أحمد عليه(٦)

٤-أبو المهلب(٧) ضَرَبَ أحمد عليه(٨).

---

(١) ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل"، ٨: ٣٧٨. وذكره البخاري دون أي عبارة جرح أو تعديل؛ لكنه أشار إلى حديث الباب إشارة إلى تعليله الخفي. البخاري، "التاريخ الكبير"، ٧: ٣٣٣.

(٢) البزار، "البحر" رقم ٤٠٦٦.

(٣) الذهبي، "الميزان" ٢: ٤٢.

(٤) ابن عدي، "الكامل" ٤: ٤١٧. وهو وإن كان حاله يحتمل فإلحاق التهمة بمعاوية بن ثعلبة أولى، وروايته قليلة جدًا فلم يُعرف له راوٍ سوى أبي الجحاف، ولا رواية إلا عن أبي ذر، بالإضافة إلى ذكر هذه الرواية فيمن ترجم له! وتفرده عن أبي ذر بهذه الرواية كُل ذلك يحكم بنكارة هذه الرواية.

(٥) لم أجد فيمن يُكنى في هذه الطبقة - فيما علمت - سوى حفص بن جابان أو حفص بن عمر بن جابان، وهو أحد شيوخ الإمام أحمد في المسند مقرونًا رقم ٢٠٥٤٣، وهو راوٍ مجهول!. قال ابن أبي حاتم: "مجهول". ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل" ٣: ١٨٢.

(٦) ابن عساكر، "تاريخ دمشق ٤٧: ٢٠٦.

(٧) فتشت عنه مليًا فلم أهتد إلى عينه ممن يكنى بهذه الكنية من أهل طبقة شيوخ ابن خداش. وقال محمود بن غيلان: أسقطه أحمد، وَابن مَعِين وأبو خيثمة". ابن حجر "اللسان" ٩: ٧٣.

(٨) ابن عساكر، "تاريخ دمشق" ٤٧: ٢٠٦.

المبحث السَّادس: الرواة المتوقف في الحكم عليهم

١-خازم بن خزيمة البصري (ت٢٤١هـ-٢٥٠هـ)[١] ضَرَبَ أحمد عليه[٢]. وهذا الراوي لم أجد فيه كثير قول لأهل النقد إذ هو قليل الحديث[٣]. قال السُّليماني: "فيه نظر"[٤]. وقال ابن حِبَّان" مولى بني سدوس، من أهل البصرة، سكن بُخارى، ربما أخطأ، يُعتبر حديثه بروايته عن الثقات"[٥]. ولم يظهر لي ما يرجح حاله، والله أعلم.

٢-عتَّاب بن محمد البلخي. (ت١٨١هـ -١٩٠هـ)[٦] ضَرَبَ أحمد .....

---

(١) البخاري، "التاريخ الكبير" ٣: ٢١٣، والمتفق والمفترق للخطيب البغدادي ٢: ٨٥٩ وابن حجر "اللسان" ٣: ٣١٣. من يسمى بـ : "خازم بن خزيمة"، اثنان كما نص عليه الخطيب، إلا أنه وقع خلاف في كونهما واحد أم اثنان؟ ولعل الذي رجحه الدارقطني والخطيب البغدادي وابن ماكولا والذهبي هو الراجح خلافًا لأبي أحمد العسكري وابن حجر ودليل ذلك التالي:

١-أن طبقة صاحب الترجمة متأخرة عن خازم التيمي، فهو يروي عن خُليد بن حسان (ت١٦١هـ-١٧٠هـ)، أما التيمي فيروي عن مجاهد فطبقته متقدمة.

٢-صاحب الترجمة مولى بني سدوس، والتيمي صليبة عربي.

٣-السبب الذي جعلني أجزم أن صاحب الترجمة المقصود كونه من طبقة ابن خداش وأحمد بن حنبل.

(٢) ابن عساكر، "تاريخ دمشق ٤٧: ٢٠٦.

(٣) قاله الحسن بن عبد الله العسكري، "تصحيفات المحدثين" دراسة وتحقيق: محمود أحمد ميرة. (ط١، المطبعة العربية الحديثة: القاهرة سنة ١٤٠٢هـ). ٢: ٥٧٤.

(٤) الذهبي، "الميزان "٢: ٤٠٥. والسليماني أحمد بن علي البيكندي الحافظ (ت٤٠٤ هـ)

(٥) ابن عساكر، "تاريخ دمشق" ٤٧: ٢٠٦.

(٦) البخاري، "التاريخ الكبير" ٧: ٥٦، والذهبي، "تاريخ الإسلام" ٤: ٩٢٢. قال الذهبي: "ما =

عليه(١). وهذا لم أجد من ذكره بجرح أو تعديل سوى ضرب أحمد ومن وافقه عليه، وقول ابن حبان عنه: "مستقيم الحديث"(٢). وبعد البحث لم أجد لهذا الراوي سوى ثلاثة أحاديث(٣)، ولعل ابن حبان مشّى أمره بناءً على رواية عدلين عنه(٤). وهذا الراوي لم يتبيّن لي من حاله شيءٌ.

=

أعرفه! ".

(١) ابن عساكر، "تاريخ دمشق" ٤٧: ٢٠٦. وتصحف فيه "غياث" بدل "عتّاب"!!.

(٢) ابن حبان، "الثقات" ٧: ٢٩٥.

(٣) الطبراني، "المعجم الأوسط" رقم ٢٩٧٩، وجزء طرق حديث "من كذب عليّ متعمدًا" له رقم ٩٦، يحيى بن الحسن الشجري، "ترتيب الأمالي الخميسية" تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل. (ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان سنة ١٤٢٢هـ) رقم ١٨٩٦.

(٤) وهما:

١-يحيى بن موسى بن عبد ربه، أبو زكرياء البلخي (ت٢٣٩هـ وغيرها)، وهو ثقة كما جاء عن النقاد. انظر: المزي، "تهذيب " ٣٢: ٦.

٢-داود بن حماد بن فرافصة، أبو حاتم البلخي(ت٢٣١هـ-٢٤٠هـ) وثقه ابن حجر، "اللسان " ٣: ٣٩٦.

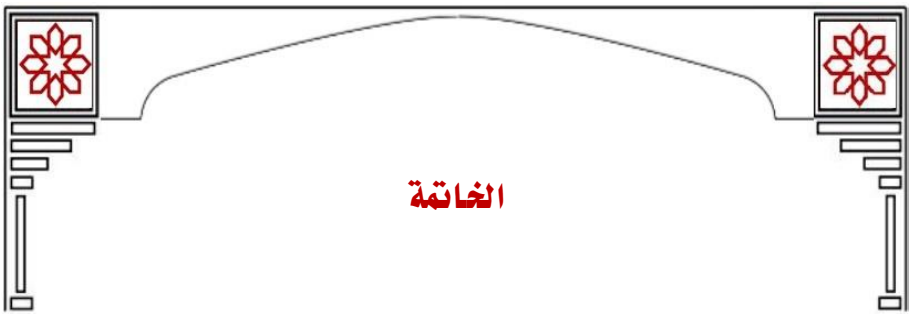

الخاتمة

أهم النتائج:

١-أنَّ أحمد لم يكن بدعًا من النقاد في إطلاق الضرب على الراوي والمروي بل شاركه معاصروه والمتقدمون والمتأخرون عنه.

٢-الأصل في الراوي الذي أطلق عليه الضرب ومرادفاته الضَّعْف الشديد، بل قد تطلق على المتهم والكذاب.

٣-عند إطلاقها على حديثٍ بعينه أو مجموعٍ من الأحاديث أو بعضها فهي تدل على نكارتها، وشدة ضعفه، بل في أحيانٍ على وضعها.

٤-أن عبارة الضَّرْب لها مُرَادفَات (كالتخريق والتمزيق والخط والمحو والطرح والإلقاء ونحوها) وأُطلقت على الأحاديث والرواة.

٥-ترجع أسباب ضرب الأحاديث في مسند الإمام أحمد إلى:

أ-الضرب على الراوي المبتدع كعمرو بن عبيد.

ب-تعليل الرواية بعلة ظاهرة أو خفية.

ج-لمخالفة الحديث المضروب نصوص الشريعة.

د-بقاء الحديث مضروبًا عليه يدل على تراجعه عن إخراجه له في مسنده.

هـ-أخطاء الرواة الثقات كالحسن بن ذكوان ومعمر بن راشد.

٦-ترجع أسباب الضرب على الراوي والإخراج له في المسند إلى:

أ-إدراك المنية قبل تهذيب وترتيب المسند.

ب-الإخراج للراوي ضمن أحاديث الفضائل والآداب لا الأحكام.

ج-تركه سهوًا من النساخ.

٧-تغيّر اجتهاد الإمام أحمد في الحكم على الراوي كزياد البكائي.

٨-هناك أسباب أخرى لا تعلق لها بجرح الراوي كمن أجاب في الفتنة بخلق القرآن مثلًا كسعيد بن سليمان وغيره أو ممن هو من أهل السنة كعلي بن المديني

٩-قد يضرب على جزء من أحاديث الراوي المعلة ويصح غيرها. كحديث مشرح بن عاهان.

١٠-أن علماء النقد أطلقوا عبارات الضرب ومرادفاتها على شديدي الضعف والمتهمين والكذابين.

١١-ليس للإمام أحمد أقوال في بعض الرواة سوى الضرب عليهم أو على حديثهم. كإسحاق بن محمد بن إسماعيل والحكم بن مروان ومحمد بن مجيب والعلاء بن برد.

١٢-عدد الذين ضرب عليهم وهم من شيوخه (١٥) في المسند.

١٣-الذين ضرب عليهم وهم من شيوخ البخاري (٤) ومسلم (١).

١٤-دقة وعناية صاحبي الصحيحين في الانتقاء لمن ضرب عليهم في الإخراج لهم كأسباط.

١٥-دلالة (منذ دهر - منذ حين وما شابهها) رسوخ القول بتضعيف الراوي واستقراره لدى الإمام أحمد.

١٦-الإمام أحمد أراد لابن خداش أن يكون شيوخه الذين يحدث عنهم في المرتبة العليا من الوثاقة، وبهذا يخرّج من كان منهم لا يستحق الضرب عليه.

١٧-أن إخراج الحديث الضعيف في المسند مع الضرب على أحد رواته عليه خارج المسند دليلٌ على أن الإمام أحمد كان لا يخرج الحديث الضعيف أو شديد الضعف، وهذا الأمر يدل عليه واقع المسند والمشتغل به، وقد بيّن ابن الجوزي هذا الأمر ووضحه، وابن تيمية وتلميذه ابن القيم.

١٨-قد يكون الراوي في حيز القبول ويضرب على حديث أخطأ فيه. وهذا له أمثلة في المبحث الأول والثاني والثالث.

فهرس المصادر والمراجع

١- ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي. "الضعفاء والمتروكين". تحقيق: عبد الله القاضي. (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٦هـ).

٢- ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي. "الموضوعات". تحقيق: د. نور الدين بن شكري بوياجيلار. (ط١، الرياض: أضواء السلف، ١٤١٨هـ).

٣- ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي. " تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة". تحقيق: إكرام الله إمداد الحق. (ط١، بيروت: دار البشائر، ١٤١٦هـ).

٤- ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي. " لسان الميزان ". تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة. (ط١، بيروت: دار البشائر ١٤٢٩هـ).

٥- ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي. "القول المسدد في الذب عن المسند". دراسة وتحقيق: د. عبد الله موفق العبيدي. (ط١، إسطنبول: دار الأصول العلمية، ١٤٤٣هـ).

٦- ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي. "تهذيب التهذيب". تحقيق: جماعة من المحققين. (ط١، دبي: جمعية دار البر، ١٤٤٢هـ).

٧- ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي. "فتح الباري". تحقيق: محب الدين الخطيب وراجعه قصي محب الدين الخطيب. (ط١، القاهرة: دار الريان للتراث، ١٤٠٧هـ).

٨- ابن حجرالعسقلاني، أحمد بن علي. "إطراف المسند المعتلي بأطراف المسند الحنبلي". تحقيق: زهير الناصر. (ط١، بيروت ودمشق: دار ابن كثير ودار الكلم الطيب، ١٤١٤هـ).

٩- ابن حنبل، أحمد ابن محمد. "سؤالات أبي داود للإمام أحمد ابن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم". تحقيق: زياد محمد منصور. (ط١، المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، ١٤١٤هـ).

١٠- ابن عساكر، علي بن الحسن. " تاريخ دمشق ". تحقيق: عمر العمروي. (ط١، بيروت: دار الفكر، ١٤١٥هـ).
١١- ابن ماجه، محمد بن يزيد. "سنن ابن ماجه". تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. (ط١، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي، ١٤١٩هـ).
١٢- أبو زرعة الرازي، عبيد الله بن عبد الكريم. "سؤالات البرذعي". تحقيق: د. سعدي الهاشمي. (ط٢، المدينة المنورة والمنصورة: مكتبة ابن القيم ودار الوفاء، ١٤٠٩هـ).
١٣- أحمد بن محمد بن حنبل "المسند". تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة ١٤٢١هـ).
١٤- الألباني، محمد ناصر الدين. "الذب الأحمد عن مسند الإمام أحمد". (ط١، بيروت: مؤسسة الريان، ١٤٢٠هـ).
١٥- البخاري، محمد بن إسماعيل. "التاريخ الكبير". تحقيق: عبد الرحمن المعلمي. (ط١، الهند: دار المعارف العثمانية، ١٣٨٤هـ).
١٦- البيهقي، أحمد بن الحسين. " السنن الكبرى ". تحقيق: عبد الله التركي. (ط١، القاهرة: مركز هجر، ١٤٣٢هـ).
١٧- الترمذي، محمد بن عيسى. "الجامع المختصر من السنن ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل ". تحقيق: أحمد محمد شاكر ومحمد فؤاد عبد الباقي وإبراهيم عطوة. (ط؟، بيروت: دار إحياء التراث العربي).
١٨- الجرجاني، عبد الله بن عدي. " الكامل في ضعفاء الرجال ". تحقيق: مازن محمد السرساوي. (ط١، الرياض مكتبة الرشد، ١٤٣٤هـ).
١٩- الحسيني، محمد بن علي. "الإكمال في ذكر من له رواية في مسند الإمام أحمد من الرجال سوى من ذكر في تهذيب الكمال". تحقيق: د. عبد المعطي أمين

قلعجي. (ط١، كراتشي: جامعة الدراسات الإسلامية، ١٤٠٩هـ).
٢٠- الخطيب البغدادي، أحمد بن علي. " الكفاية في علم الرواية ". تحقيق: ماهر الفحل. (ط١، الرياض: دار ابن الجوزي: ١٤٣٧هـ).
٢١- الخطيب، أحمد بن علي. "تاريخ بغداد". تحقيق: بشار عواد معروف. (ط١، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٢٢هـ).
٢٢- الدارمي، محمد بن حبان. " المجروحين من المحدثين ". تحقيق: حمدي السلفي. (ظ١، الرياض: دار الصميعي، ١٤٢٠هـ).
٢٣- الذهبي، محمد بن أحمد. " الكاشف "تحقيق: محمد عوامة. (ط١، جدة: دار القبلة: ١٤١٣هـ).
٢٤- الذهبي، محمد بن أحمد. " سير أعلام النبلاء ". تحقيق: حسين الأسد وشعيب الأرناؤوط وبشار عواد وجماعة. (ط٢، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٢هـ-١٤٠٥هـ).
٢٥- الذهبي، محمد بن أحمد. "الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم". تحقيق: محمد إبراهيم الموصلي. (ط١، بيروت: دار البشائر الإسلامية، ١٤١٢هـ).
٢٦- الذهبي، محمد بن أحمد. "تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام". تحقيق: بشار عواد معروف. (ط١، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٢٤هـ).
٢٧- الرازي ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد. " الجرح والتعديل ". تحقيق: عبد الرحمن المعلمي. (ط١، الهند: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية: الهند، ١٣٧١هـ).
٢٨- الرازي ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد. "العلل". تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية سعد الحميد وخالد الجريسي محمد الدباسي. (ط١، الرياض: دار الصميعي ومؤسسة الجريسي، ١٤٢٧ هـ).
٢٩- السجستاني، سلمان بن الأشعث. "سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود السجستاني". تحقيق: د. عبد العليم البستوي. (ط١، بيروت: مؤسسة الريان،

١٤١٨هـ).

٣٠- سلامة، محمد بن خلف. "لسان المحدثين". (ط١، الكويت: دار أندلسية، ١٤٤٤هـ).

٣١- السيد أبو المعاطي النّوري، حسن عبد المنعم شلبي، أحمد عَبْد الرزاق عيد، محمود محمَّد خليل الصَّعيدي، الدكتور محّمد مهدي المسلمي، أيمَن إبرَاهيم الزامِلي، إبراهيم محمد النوري. "الجامع في الجرح والتعديل [لأقوال البخاري، ومسلم، والعجلي، وأبي زرعة الرازي، وأبي داوُد، ويعقوب الفسوي، وأبي حاتم الرازي، والترمذي، وأبي زرعة الدّمشقي، والنسائي، والبزّار، والدارقطني]". (ط١، بيروت: عالم الكتب، ١٤١٢ هـ).

٣٢- صبري، عامِرِ حَسَن "الوجادات في مسند الإمام أحمد بن حنبل". (ط١، بيروت: دار البشائر للطباعة والنشر، ١٤١٦هـ).

٣٣- صبري، عامر حسن. "زوائد عبد الله بن أحمد بن حنبل في المسند". (ط١، بيروت: دار البشائر الإسلامية، ١٤١٠هـ).

٣٤- صبري، عامر حسن. "معجم شيوخ الإمام أحمد في المسند". (ط١، بيروت: دار البشائر الإسلامية، ١٤١٣هـ).

٣٥- العقيلي، محمد بن عمرو. " الضعفاء ومن نُسب إلى الكذب ووضع الحديث ومن غلب على حديثه الوهم ومن يُتهم في بعض حديثه ومجهول روى ما لا يتابع عليه وصاحب بدعة يغلو فيها ويدعو إليها وإن كانت حاله في الحديث مستقيمة "تحقيق: د. مازن السرساوي. (ط١،: القاهرة سمنود: دار مجد الإسلام ومكتبة دار ابن عباس، ١٤٢٩هـ).

٣٦- الفوزان، عبد الله بن فوزان. "المحنة وأثرها في منهج الإمام أحمد النقدي". (ط١، الرياض: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، ١٤٣١ هـ).

٣٧- القشيري، مسلم بن الحجاج. "المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله ﷺ ". تحقيق وترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي. (ط؟،

القاهرة: دار الحديث، ١٤١٢هـ).

٣٨- المأربي، مصطفى إسماعيل. "شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل". (ط١، القاهرة: مكتبة ابن تيمية، ١٤١١هـ).

٣٩- المديني، محمد عمر. "خصائص مسند الإمام أحمد". (ط١، الرياض: مكتبة التوبة، ١٤١٠هـ).

٤٠- المزي، يوسف بن عبد الرحمن. " تهذيب الكمال في أسماء الرجال ". تحقيق: بشار عواد معروف. (ط٢، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٣هـ).

٤١- المسلمي، محمد مهدي وآخرون. " موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله ". (ط١، بيرةت: عالم الكتب، ١٤٢٢هـ).

٤٢- معروف، بشار عواد، وجهاد محمود خليل، ومحمود محمد خليل، " موسوعة أقوال يحيى بن معين في الجرح والتعديل وعلل الحديث ". (ط١، بيروت" دار الغرب الإسلامي، ١٤٣٠هـ).

٤٣- المقدسي، أحمد بن محمد. " المنتخب من العلل للخلال ". تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد. (ط١، الرياض: دار الراية، ١٤١٩هـ).

٤٤- النحاس، إبراهيم النحاس. "الجامع لعلوم الإمام أحمد". (ط١، مصر: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، ١٤٣٠هـ).

٤٥- النوري، السيد أبو المعاطي، وأحمد عبد الرزاق عيد، ومحمود محمد خليل. "موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله". (ط١، بيروت: عالم الكتب، ١٤١٧هـ).

٤٦- الهاجري، مبارك سيف. " الرواة الذين ترجم لهم ابن حبان في المجروحين وأعادهم في الثقات ". (ط١، الكويت: مجلس النشر العلمي جامعة الكويت، ١٤٢١هـ).

٤٧- الهيثمي، علي بن أبي بكر. " غاية المقصد في زوائد المسند ". تحقيق: إرشاد الحق الأثري. (ط١، الرياض: مكتبة بيت السلام، ١٤٣٥هـ).

bibliography

1- Ibn Hajar ،Ahmed Bin Ali ،"Ītrāf Almusnad Almuetalī Bi'atraf Almusnad Alhanbalī" ،investigated by: Zuhair Al-Nasser. (1st edition ،Ibn Katheer Publishing House ،Damascus ،Al-Kalam Al-Tayib Publishing House ،Beirut ،1414 H).
2- Al-Husseini ،Mohammed Bin Ali ،"Al'īkmal Fī Dhikr Man Lahu Riwāyah Fī Musnad Al'īmam 'Ahmad Min Alrijal Siwā Man Dhakar Fī Tahdhīb Alkamal" ،investigated by: Dr. Abdulmuati Amin Qalaji ،(1st edition ،University of Islamic Studies ، Karachi ،1409 H).
3- Al-Dhahabi ،Mohammed bin Ahmed ،"Tarīkh Al'islām Wawafyyāt Almashāhīr Walaelām" ،investigated by: Bashar Awad Maarouf ،(1st edition ،Al-Gharb Al-Islami Publishing House ،Beirut ،1424 H).
4- Al-Bukhari ،Mohammed Bin Ismail ،"Altārīkh Alkabīr" ، investigated by: Abdulrahman Al-Mualami ،(1st edition ،Al-Maarif Al-Othmaniyah Publishing House ،India ،in 1384 H).
5- Al-Khatib ،Ahmed Bin Ali ،"Tārīkh Baghdād" ،investigated by: Bashar Awad Maarouf. (1st edition ،Al-Gharb Al-Islami Publishing House ،Beirut ،1422 H).
6- Ibn Asaker ،Ali Bin Al-Hassan ،"Tarīkh Dimashq" ،investigated by: Omar Bin Al-Amrawi ،(Al-Fikr Publishing House ،Beirut ، 1415 H).
7- Ibn Hajar ،Ahmed Bin Ali ،"Taejīl Almanfaeah Bizawāyid Rijāl Al'ayimmah Al'arbaeah" ،investigated by: Ikram Allah Imdad Al-Haq ،(1st edition ،Al-Bashair Publishing House ،Beirut ، 1416 H).
8- Ibn Hajar ،Ahmed Bin Ali ،"Tahadhīb Altahdhīb" ،investigated by: a group of investigators ،(1st edition ،Al Ber Publishing House Society ،Dubai ،1442 H).
9- Al-Mazi ،Youssef Bin Abdulrahman ،"Tahadhib Alkamal Fi 'Asma' Alrijal" ،investigated by: Bashar Awad Maarouf ،(2nd edition ،Al-Resala Establishment ،Beirut ،1403 H).
10- Al-Tirmidhi ،Mohammed Bin Issa ،"Aljāmie Almukhtasar Min Alsunan Wamaerifat Alsahīh Walmaelūl Wama Ealayh

Aleamal" ،investigated by: Ahmed Mohammed Shaker ، Mohammed Fouad Abdulbaqi ،and Ibrahim Atwa ،(no citation ، photocopied by: Revival of Arab Heritage Publishing House ، Beirut ،no date).
11- Al-Nahas ،Ibrahim Al-Nahas ،"Aljāmie Lieulūm Al'īmām 'Ahmad" ،(1st edition ،Al-Falah Publishing House for Scientific Research and Heritage Investigation ،Egypt ،1430 H).
12- Al-Razi Ibn Abi Hatim ،Abdulrahman Bin Mohammed ،"Aljurh Waltaedīl" ،investigated by: Abdulrahman Al-Mualami ،(1st edition ،printing by: Council Ottoman Encyclopedia Press ، India ،photocopied by: Scientific Books Publishing House ، Beirut ،1371H).
13- Al-Madani ،Mohammed Omar ،"Khasāyis Musnad Al'īmām 'Ahmad" ،(Al-Tawbah Library ،Riyadh ،1410H).
14- Al-Dhahabi ،Mohammed Bin Ahmed ،"Dual Al'islam" ، investigated by: Fahim Mohammed Shaltut and Mohammed Mustafa Ibrahim ،(1st edition ،Egyptian General Book Organization ،Cairo ،1394H).
15- Al-Albani ،Mohammed Nasser Uddin ،"Aldhabb Al'ahmad Ean Musnad Al'īmām 'Ahmad" ،(1st edition ،Al-Rayan Establishment ،Beirut ،1420 H).
16- Al-Dhahabi ،Mohammed Bin BAhmad ،"Alruwat Althiqat Almutakallam Fīhim Bimā Lā Yūjib Raddahum" ،investigated by: Mohammed Ibrahim Al-Mawsili ،(1st edition ،Al-Bashair Al-Islamiyah Publishing House ،Beirut ،1412 H).
17- Al-Hajri ،Dr. Mubarak Saif ،"Alruwat Alladhīna Tarjam Lahum Ibn Hibbān Fī Almajrūhīn Wa'aeadahum Fī Althiqāt" ،(no citation ،published by: The Scientific Publishing Council ، Kuwait University ،1421 H).
18- Sabri Amer Hassan ،"Zwāyid Eabdallah Bin 'Ahmad Bin Hanbal Fī Almusnad" ،arranged by: Amer Hassan Sabri ،(1st edition ، Al-Bashir Al-Islamiyah Publishing House ،Beirut ،1410 H).
19- Al-Bayhaqi ،Ahmed Bin Al-Hussein ،"Alsunan Alkubrā" ، investigated by: Abdullah Al-Turki ،(1st edition ،Hajar Center ، Cairo ،1432 H).
20- Ibn Majah ،Mohammed Bin Yazid ،"Sunan Ibn Mājah" ، investigated by: Mohammed Fouad Abdulbaqi ،(1st edition ، Arab Book Revival Publishing House ،Faisal Issa Al-Babi Al-

Halabi ،1419 H).
21- Ibn Hanbal ،Ahmad Ibn Mohammed ،"Suālāt 'Abī Dawūd Lil'imām 'Ahmad Ibn Hanbal Fī Jurh Alruwāh Wataedīlihim" ، investigated by: Ziyad Mohammed Mansour ،(1st edition ، Science and Governance Library ،Medina ،1414H).
22- Al-Sijistani ،Salman Bin Al-Ashath ،"Suālāt 'Abi Eubayd Alajri Li'abi Dawud Alsijistanī" ،investigated by: Dr. Abdulaleem Al-Bastoy ،(1st edition ،Al-Rayan Establishment ،Beirut ،1418 H).
23- Abu Zaraa Al-Razi ،Obaidullah Bin Abdulkarim ،"Suālāt Albardheī" ،investigated by: Prof. Saadi Al-Hashemi ،(2nd edition ،Al-Wafa Publishing House: Al-Mansoura and Ibn Al-Qayim Library ،Medina ،1409 H).
24- Al-Dhahabi ،Mohammed Bin Ahmed ،"Siar 'Aelām Alnubala'" ، investigated by: Hussein Al-Asad ،Shuaib Al-Arnaout ،Bashar Awad ،and a group ،(2nd edition ،Al-Resala Establishment ، Beirut ،1402 H - 1405 H).
25- Al-Maribi ،Mustafa Ismail ،"Shifa' Alealīl Bi'alfāz Waqawaeid Aljurh Waltaedīl" ،(1st edition ،Ibn Taymiyah Library ،Cairo ، 1411 H).
26- Ibn Al-Jawzi ،Abdulrahman Bin Ali ،"Aldueafa' Walmatrūkīn" ، investigated by: Abdullah Al-Qadi ،(1st edition ،Scientific Book Publishing House ،Beirut ،1406 H).
27- Al-Aqili ،Mohammed Bin Amr ،"Aldueafa' Waman Nusib 'Īlā Alkadhib Wawade Alhadīth Waman Ghalab Ealā Hadīthih Alwahm Waman Yutaham Fī Baed Hadīthih Wamajhul Rawā Ma La Yutābie Ealayh Wasāhib Badeat Yaghlu Fīhā Wayadeū 'Īlayhā Wa'īn Kānat Haluh Fī Alhadīth Mustaqīmatān" ، investigated by: Dr. Mazen Al-Sarsawy ،(1st edition ،Majd Al-Islam Publishing House ،Cairo ،and Ibn Abbas Publishing House Library ،Samanoud ،1429 H).
28- Al-Razi Ibn Abi Hatem ،Abdulrahman Bin Mohammed ،"Aleilal Li'Ibn 'Abī Hātim" ،investigated by: a team of researchers under the supervision and care of Saad Al-Hamid and Khaled Al-Juraisi Mohammed Al-Dabasi ،(1st edition ،Al-Sumaie Publishing House and Al-Jeraisy Establishment ،Riyadh ،1427 H).
29- Al-Haythami ،Ali Bin Abi Bakr ،"Ghāyat Almaqsid Fī Zawāyid Almusanad" ،investigated by: Irshad Al-Haq Al-Athari ،(1st

edition ،House of Peace Library ،Riyadh ،Lahore ،1435 H).
30- Ibn Hajar ،Ahmed Bin Ali ،"Fath Albāri" ،investigated by: Muhib Uddin Al-Khatib ،revised by: Qusai Muhib Uddin Al-Khatib ،(1st edition ،Al-Rayan Publishing House for Heritage ، Cairo ،1407 H).
31- Ibn Hajar ،Ahmed Bin Ali ،"Alqawl Almusaddad Fī Aldhabb Ean Almusnad" ،studied and investigated by: Dr. Abdullah Muwafaq Al-Obaidi ،(1st edition ،Al-Usool Al-Ilmia Publishing House ،Istanbul ،1443 H).
32- Al-Dhahabi ،Mohammed Bin Ahmed "Alkāshif" ،investigated by: Mohammed Awama ،(1st edition ،Al-Qibla Publishing House ،Jeddah ،1413 H).
33- Al-Jurjani ،Abdullah Bin Udai ،"Alkāmil Fī Dueafa' Alrijāl" ، investigated by: Mazen Mohammed Al-Sarsawi ،(1st edition ، Al-Rushd Library ،Riyadh ،1434 H).
34- Al-Khateeb Al-Baghdadi ،Ahmed Bin Ali ،"Alkifāyāt Fī Eilm Alriwāyah" ،investigated by: Maher Al-Fahl ،(1st edition ،Ibn Al-Jawzi Publishing House ،Riyadh ،1437 H).
35- Salama ،Mohammed Bin Khalaf ،"Lsān Almuhdithīn" ،(1st edition ،Al-Andalusia Publishing House ،Kuwait ،1444 H).
36- Ibn Hanbal ،Ishaq Ibn Hanbal ،"Almehnah" ،investigated by: Abu Janat Al-Hanbali ،(1st edition ،King Faisal Center for Research and Islamic Studies ،Riyadh ،1440H).
37- Al-Fawzan ،Abdullah Bin Fawzan ،"Almehnah Wa'atharuha Fī Manhaj Al'īmām 'Ahmad Alnaqdī" ،(1st edition ،Ibn Al-Jawzi Publishing House for Publishing and Distribution ،Kingdom of Saudi Arabia ،1431 H).
38- Al-Sanaani ،Abdulrazaq Bin Hammam ،"Almusannaf" ، investigated by: Habib Al-Rahman Al-Azami ،(1st edition ، Islamic Office ،Beirut ،1390 H).
39- Sabri ،Amer Hassan ،"Muejam Shuyūkh Al'īmām 'Ahmad Fī Almusnad" ،(1st edition ،Al-Bashaer Al-Islamiyah Publishing House ،Beirut ،1413 H).
40- Al-Maqdisi ،Ahmed Bin Mohammed ،"Almuntakhab Min Aleilāl Lilkhilāl" ،investigated by: Tariq Bin Awad Allah Bin Mohammed ،(1st edition ،Al-Raya Publishing House ،Riyadh ، 1419 H).
41- Al-Musallami ،Mohammed Mahdi et al ،"Mausūeat 'Aqwāl 'Abī

Alhasan Aldāriqutnī Fī Rijal Alhadīth Waealalih" ،(1st edition ، World of Books ،Beirut ،1422 H).

42- "Musueat 'Aqwal Al'īmam 'Ahmad Bin Hanbal Fī Rijāl Alhadīth Waealalih" ،collected and arranged by: Al-Sayed Abu Al-Maati Al-Nouri ،Ahmed Abdulrazaq Eid ،and Mahmoud Mohammed Khalil ،(1st edition ،World of Books ،Beirut ،1417 H).

43- "Musueat 'Aqwāl Yahyā Bin Mueayan Fī Aljurh Waltaedīl Waealal Alhadīth" ،collected and investigated by: Bashar Awad Marouf ،Jihad Mahmoud Khalil ،and Mahmoud Mohammed Khalil ،(1st edition ،Islamic West Publishing House ،Beirut ، 1430 H).

44- Ibn Al-Jawzi ،Abdulrahman Bin Ali ،"Almawdūeāt" ، investigated by: Dr. Noor Uddin Bin Shukri Bin Ali Boyajilar ، (1st edition ،Adwaa Al-Salaf ،Riyadh ،1418 H).

45- Sabri ،Amer Hassan ،"Alruwāh Almatrūkūn Fī Almusnad" Al-Ahmadiya Journal ،Research Publishing House for Islamic Studies and Heritage Revival ،Dubai ،18th edition ،Ramadan 1425 H - October 2004 G.

46- Ahmed bin Muhammad bin Hanbal "Al-Musnad". Investigated By: Shoaib Al-Arnaout - Adel Morshed ،and others ،supervised by: Dr. Abdullah bin Abdul Mohsen Al-Turki ،(1st Edition ، Beirut: Al-Risala Foundation 1421 H)

47- Al-Sayyid Abu Al-Maati Al-Nuri ،Hassan Abd Al-Munim Shalabi ،Ahmad Abd Al-Razzaq Eid ،Mahmoud Mohammed Khalil Al-Saidi ،Dr. Mohammed Mahdi Al-Musallami ،Ayman Ibrahim Al-Zamili ،Ibrahim Mohammed Al-Nuri. Al-Razi ،Abi Dawood ،Ya`qub Al-Fasawi ،Abi Hatim Al-Razi ،Al-Tirmidhi ، Abi Zara'a Al-Dimashqi ،Al-Nisa'i ،Al-Bazzar ،and Al-Daraqutni]

KINGDOM OF SAUDI ARABIA
MINISTRY OF EDUCATION
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

Islamic University Journal of Islamic legal Sciences

Refereed periodical scientific journal

Lssue (**206**) Volume (**1**) Year (**57**) Sepmtember **2023**